الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية والتجارية

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
فرع: العلوم الاقتصادية
التخصص: إقتصاد نقدي وبنكي

المرجع: ...../ 2021

مذكرة بعنوان:

دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي دراسة مقارنة (الجزائر- تونس- المغرب)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية (ل.م.د)

تخصص " إقتصاد نقدي وبنكي "

إعـداد الطلبة:
- طرفية خديجة
- كرم يسرى

تحت إشراف:
كنيدة زليخة

لجنة المناقشة

اسم ولقب الأستاذ	الجامعة	الصفة
جمال لطرش	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	رئيسا
زليخة كنيدة	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مشرفا ومقررا
قرمية دوفي	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مناقشا

السنة الجامعية 2021/2020

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية والتجارية

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
المرجع: ...../ 2021
فرع: العلوم الاقتصادية
التخصص: إقتصاد نقدي وبنكي

مذكرة بعنوان:

دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي دراسة مقارنة (الجزائر- تونس- المغرب)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية (ل.م.د)

تخصص " إقتصاد نقدي وبنكي "

إعـداد الطلبة:
- طرفية خديجة
- كرم يسرى

تحت إشراف:
كنيدة زليخة

لجنة المناقشة

اسم ولقب الأستاذ	الجامعة	الصفة
.....	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	رئيسا
.....	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مشرفا ومقررا
.....	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مناقشا

السنة الجامعية 2021/2020

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٢٠

الشكر والعرفان:

نشكر الله على توفيقه وعونه لنا لإتمام هذا العمل المتواضع وعمله بقول رسولنا الحبيب المصطفى صلى الله عليه وسلم:

فالشكر كل الشكر لأستاذتنا المشرفة الدكتور: "**كنيدة زليخة**" التي أشرفت على إنجاز هذه المذكرة ولم تبخل علينا بنصائحها القيمة، ومدها لنا يد العون بكل إخلاص وصبر، أدامها الله دخر للجامعة.

شكرا لكل أساتذة وموظفي معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بالمركز الجامعي ميلة.

إهداء:

أهدي هذا الجهد المتواضع الذي يختزل قرابة 19 سنة

من الدراسة والبحث في ثنايا العلم إلى:

من أهدياني حسن التربية والأخلاق ...

ومن رفع رأسي عاليا إفتخار بهما ...

مصدر قوتي ودعمي ... الوالدين الكريمين أبي رحمة الله وأمي حفظهما الله ورعاها

إلى من ساعدني في إنجاز هذا العمل زوجي الكريم.

ووفقني الله وإياه لما يحبه ويرضاه.

إلى من كانوا ولا يزالوا خير سند لي إخوتي الأغراء

أسأل الله أن يوفقهم ويسدد خطاهم

إلى أخواتي وأبناءهم مع تمنياتي لهم بالخير والتوفيق

إلى من قاسمتني عناء إعداد هذه الدراسة

رفيقتي العزيزة "**كرم يسرى**" جزاها الله كل خير

إلى كل من يؤمن بأن بذور نجاح التغيير هي ذواتنا

وفي أنفسنا قبل أن تكون في أشياء أخرى...

طرفية خديجة

إهداء:

بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله أهدي هذا العمل المتواضع إلى التي طالما شق لي دعاؤها الصعاب تلوى الصعاب وقادتني إلى الفوز في مراحل الحياة.

... أمي حفظها الله ...

وإلى أختي وأمي الثانية أسماء حفظك الله

وإلى من أزرني وكان في نفس الوقت الأخ والصديق وضحى من أجل ذلك بالكثير وهان عليه كل شيئ من أجلي

... أبي حفظه الله ...

وإلى أنوار حياتي إخوتي حفظهم الله

وإلى من درجوا معي ودرجت معهم على مقاعد الدراسة إلى رفيقتي إيمان وإلى رفيقتي في هذا العمل خديجة وكل معهد العلوم الاقتصادية...

وإلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد ولو بإبتسامة أو كلمة طيبة.

كرم يسرى

الملخص:

يلعب الشمول المالي دورا هاما في تحقيق الاستقرار المالي، تقليل من الفقر وتطوير النظام المالي في دول العالم عامة والنامية خاصة، حيث تهدف هذه الدراسة إلى بيان تأثير الشمول المالي على الاستقرار المالي في دول المغرب العربي وذلك بإستخدام البيانات الإحصائية التي أجراها البنك الدولي لأول مرة في عام 2011 ومن ثم تليها جولات إستقصائية في عام 2014-2017 (تطرح كل ثلاث سنوات).

وتوصلنا في هذه الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة بين الشمول المالي والإستقرار المالي، مما يعني ضرورة الاهتمام بموضوع الشمول المالي وما له من دور في تحقيق الاستقرار المالي.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي، الاستقرار المالي، الجزائر، المغرب، تونس

Abstract :

Financial Generality plays a great role in realizing Financial stability, also it decreases poverty and develop financial organization, generally in all coumtries and poor in specific.

The present study dedicated to shed light on the affects of Financial Generality on the Financial stability in Maghreb countries by using indicators that are showed in the world bank for the first time in 2011, then in 2014 and in 2017 (it is showed every three days).

Regarding the present study results, there is a relation between Financial Generality and Financial Stability, that means; it should pay importance to General Finance as it enjoys a very imortant role in increasing Financial Stability.

Key words: Financial Stability, Financial Generality, Algérie, Maghreb, Tunisi.

قائمة المحتويات

الفهرس:

المحتوى	الصفحة
شكر وعرفان	
الإهداء	
الملخص	
قائمة المحتويات	
الفهرس	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
قائمة الرموز	
المقدمة العامة	أ
الفصل الأول: الإطار النظري للشمول المالي	07
تمهيد	08
المبحث الأول: الإطار النظري للشمول المالي	09
المطلب الأول: مفهوم وتطور الشمول المالي	09
الفرع الأول: نشأة الشمول المالي وتطوره	09
فرع الثاني: تعريف الشمول المالي	10
المطلب الثاني: أهمية وأهداف الشمول المالي	12
الفرع الأول: أهمية الشمول المالي	12
الفرع الثاني: أهداف الشمول المالي	14
المطلب الثاني: مكونات ومبادئ الشمول المالي	15
الفرع الأول: مكونات الشمول المالي	16
الفرع الثاني: مبادئ الشمول المالي	17
المطلب الثاني: أبعاد ومؤشرات الشمول المالي	19
المطلب الثاني: الإطار المتكامل للشمول المالي	23
الفرع الأول– الاستقرار: Stabilité	24
الفرع الثاني– النزاهة والسلامة Intégrité	24
الفرع الثالث – حماية المستهلك المالي Consumer Protection	24
المطلب الثالث: التحديات التي تعرقل توسع الشمول المالي	25
خلاصة الفصل الأول:	27

الفصل الثاني: الإطار العام للإستقرر المالي ودور الشمول المالي في تحقيقه	28
تمهيد	29
المبحث الأول: عموميات حول الاستقرار المالي	30
المطلب الأول: الإطار العام للاستقرار المالي	30
المطلب الثاني: أهداف وتحديات وقع إطار عام للاستقرار المالي	32
الفرع الأول: خطوات تحقيق الاستقرار المالي	33
الفرع الثاني: محددات الاستقرار المالي	34
المبحث الثاني: دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي	38
المطلب الأول: العلاقة المتداخلة بين الشمول المالي والاستقرار المالي	38
المطلب الثاني: إنعكاسات تطبيق سياسة الشمول المالي على الاستقرار المالي	40
المبحث الثالث: الشمول المالي كمدخل للتعامل مع تداعيات جائحة كورونا لتحقيق الإستقرار المالي	42
المطلب الأول: أهمية الشمول المالي لمواجهة أزمة فيروس كورونا	42
المطلب الثاني: آليات الشمول المالي للحد من تداعيات أزمة فيروس كورونا	43
المطلب الثالث: المبادئ الإرشادية حول كيفية تعامل مؤسسات النقد العربية والمصارف المركزية حول جائحة كورونا	46
خلاصة الفصل الثاني	48
الفصل الثالث: واقع الشمول المالي في دول المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب)	49
تمهيد	50
المبحث الأول: واقع الشمول المالي في دول العالم العربي	51
المطلب الأول: مستويات الشمول المالي في دول المغرب العربي	51
المطلب الثاني: مستويات وآليات تأثير الشمول المالي على الإستقرار المالي	62
المبحث الثاني: مقارنة بين مستويات الشمول المالي في دول المغرب العربي	68
المطلب الأول: مقارنة مؤشرات الشمول المالي في دول المغرب العربي	68
المطلب الثاني: تقييم الشمول المالي في دول المغرب العربي	72
المطلب الثالث: الركائز الأساسية لتعزيز مستويات الشمول المالي في دول المغرب العربي	78
خلاصة الفصل الثالث	82
الخاتمة العامة	83
قائمة المراجع	86

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	أبعاد الشمول المالي ومؤشراته	22
02	مؤشرات الحيطة الكلية	38
03	النسبة المئوية من البالغين الذين يملكون حساب مالي في مؤسسات مالية رسمية في بلدان العالم العربي.	52
04	النسبة المئوية من البالغين الذين اقترضوا من مؤسسة مالية رسمية في بلدان العالم العربي.	53
05	النسبة المئوية من البالغين الذين يدفعون الفواتير بإستخدام حساب مؤسسة مالية رسمية في بلدان العالم العربي.	55
06	النسبة المئوية للأشخاص البالغين الذين يستخدمون حساب مؤسسة مالية رسمية لتلقي الأجور في بلدان العالم العربي.	56
07	النسبة المئوية للأشخاص البالغين الذين يملكون بطاقات ائتمانية في بلدان العالم العربي.	58
08	بعض المؤشرات الفرعية للشمول المالي في دول المغرب العربي خلال السنوات 2017/2014/2011.	59
09	بعض المؤشرات الفرعية للشمول المالي في تونس خلال السنوات 2011، 2014، 2017	60
10	بعض المؤشرات الفرعية للشمول المالي في المغرب خلال السنوات 2011، 2014، 2017	61
11	مؤشر الشمول المالي والاستقرار المالي للبلدان العربية خلال السنوات (2011، 2014، 2017)	63
12	ملكية الحسابات في المؤسسات المالية كنسبة من البالغين فوق سن 15 سنة.	68
13	ملكية الحسابات في المؤسسات المالية لنسبة من البالغين فوق سن 25 سنة	70
14	نسبة الإدخار في المؤسسات المالية الرسمية لنسبة من البالغين فوق سنة 15 سنة	70
15	نسبة الاقتراض في المؤسسات المالية الرسمية كنسبة من البالغين فوق 15 سنة	71
16	مؤشرات الشمول المالي في المغرب العربي 2017.	72
17	مؤشرات العمق المالي في المغرب العربي(الجزائر، تونس، المغرب)	74
18	مؤشرات الكفاءة المالية في المغرب العربي(الجزائر، تونس، المغرب) لعام 2017	75
19	مؤشرات الإستقرار المالي في المغرب العربي(الجزائر، تونس، المغرب)	76

قائمة الأشكال:

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	مكونات الشمول المالي	16
02	مبادئ الشمول المالي	19
03	التمثيل البياني للنسبة المئوية من البالغين الذين لديهم حساب مالي في مؤسسات مالية رسمية في دول العالم العربي.	52
04	التمثيل البياني للنسبة المئوية من البالغين الذين اقترضوا من مؤسسات مالية رسمية في دول العالم العربي.	54
05	التمثيل البياني للنسبة المئوية للبالغين الذين يدفعون الفواتير بإستخدام حساب مالي في مؤسسات مالية رسمية في دول العالم العربي.	55
06	التمثيل البياني للنسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا حساب مالي في مؤسسات مالية رسمية لتلقي الأجور في دول العالم العربي.	57
07	التمثيل البياني للنسبة المئوية للبالغين الذين يملكون بطاقات ائتمانية في العالم العربي	58
08	مستويات الشمول المالي والإستقرار المالي للبلدان العربية من خلال السنوات (2011، 2014، 2017)	65
09	آليات التأثير بين الشمول المالي والاستقرار المالي حسب مصفوفة الارتباط الثنائي في الدول العربية	66

قائمة الرموز والمختصرات:

الرموز	المعنى
C.GAP	المجموعة الإستشارية لمساعدة الفقراء
IFC	مؤسسة التمويل الدولية
G20	مجموعة العشرين
AFI	مؤسسة التحالف العالمي للشمول المالي
INFE	الشبكة الدولية للتثقيف
FATF	مجموعة العمل المالي
Ekge	نموذج التوقيع الإلكتروني
CcyB	تحرير هامش رأس المال
LCR	نسبة محفظة السيولة
LTV	نسبة القرض إلى القيمة
Veto	حق النقض
Financial Exclusion	الإستبعاد المالي
Chinnlty	مؤشر خاص مؤشر خاص بانفتاح رأس المال
Z-Score	مؤشر قياس الاستقرار المالي في البنوك

المقدمة العامة

يعتبر الشمول المالي من المواضيع الحديثة الهامة التي برزت على الساحة الدولية بعد نشوب الأزمة المالية في عام 2008، وأصبح موضوع الشمول المالي من البنود المهمة المدرجة على جدول أعمال السياسات الدولية في وقت تتوجه فيه جهود المجتمع الدولي من أجل تحقيق التنمية المستدامة، إذا الشمول المالي هو عملية تمكين جميع الأفراد والمنشأت من الحصول على مجموعة متكاملة من الخدمات المالية الجيدة وبأسعار معقولة وتكلفة منخفضة وطريقة مناسبة وذلك بما يساهم في الحد من الفقر، وتحقيق التنمية الاقتصادية والإجتماعية والإستقرار المالي، من خلال ذلك يتحتم على الدول أن تضع الشمول المالي ضمن أولوياتها على الصعيد المحلي والدولي، حيث تواجه هذه الدول الكثير من المعوقات والمشاكل التي تزيد من تعزيز الشمول المالي، ومن هذا المنطق يحتاج الشمول المالي إلى مجموعة من المتطلبات الأساسية من أجل توسيع قاعدة النظام المالي الرسمي تشمل جميع شرائح المجتمع والذي يعزز الشمول المالي.

وعليه فإن الشمول المالي هو إتاحة وإستخدام كافة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع من خلال القنوات الرسمية بما في ذلك الحسابات المصرفية والتوفير، خدمات الدفع والتحويل، خدمات التأمين وخدمات التمويل والإئتمان لتفادي لجوء البعض إلى الأدوات والوسائل غير الرسمية التي تخضع لحد أدنى من الرقابة والإشراف ومرتفعة الأسعار نسبيا مما يؤدي إلى سوء إستغلال حاجيات هؤلاء من الخدمات المالية والمصرفية،

وقد اتجهت الدراسات الحديثة نحو محاولة تحقيق الإرتباط بين الشمول المالي والإستقرار المالي عن طريق الوصول لأعلى قدر من التآزر وأقل قدر من المفاضلة بينها، بما يعرف بالإطار المتكامل للشمول المالي ويطلق علي "نظرية الـI-SIP"، وقد لوحظ في الآونة الأخيرة قيام الجهات الرقابية المالية بمحاولة تعظيم الإستفادة من هذه النظرية للوصول على قطاع مالي مستقر يتمتع بقدر عال من النزاهة ويهتم بحماية وسلامة حقوق العالمين.

حيث تم إصدار كتاب الشمول المالي في الدول العربية إستكمالا لجهود صندوق النقد العربي في مجال تعزيز الشمول المالي بالمنطقة العربية، وتجسيدا للإهتمام المتزايد الذي توليه المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربي في السنوات الأخيرة ببرامج وسياسات الشمول المالي في إطار دعم فرص النمو وتحقيق الاستقرار المالي والإقتصادي في بعض الدول العربية.

الإشكالية الرئيسية:

للشمول المالي دور كبير في تحقيق الاستقرار المالي وذلك من خلال مجموعة من المؤشرات فقد تزايد إهتمام مختلف الدول به وتسعى إلى تحقيقه، من هنا نطرح الإشكالية التالية: ماهي أليات تاثير الشمول المالي في الاستقرار المالي في دول المغرب العربي (المغرب، تونس، الجزائر) .

من خلال الإشكالية الرئيسة نستطيع طرح بعض التساؤلات الفرعية التالية:

- ما المقصود بالشمول المالي؟
- ما هو واقع الشمول المالي في دول المغرب العربي؟
- ما هي التحديات التي تعرقل توسع الشمول المالي في دول المغرب العربي؟
- هل إستطاعت الجزائر تحقيق الشمول المالي من خلال إستراتيجياتها؟

فرضيات الدراسة:

تم صياغة فرضيات البحث بناءا على الإشكالية المطروحة وهي كالتالي:

- الشمول المالي هو إتاحة الخدمات والمنتجات المالية لجميع قطاعات المجتمع، بأسعار منخفضة تمكن ذوي الدخل الضعيف من إستعمالها.
- تقع دول المغرب العربي في المستوى الثاني لمؤشرات الشمول المالي أي المستوى المتوسط.
- لا توجد تحديات تعرقل توسع الشمول المالي في دول المغرب العربي
- لقد إستطاعت الجزائر تحقيق الشمول المالي من خلال الإستراتيجيات التي وضفتها.

أسباب إختيار موضوع البحث

يمكن تلخيص الأسباب التي أدت إلى إختيار هذا الموضوع فيما يلي:

- قلة الدراسات التي تناولت الموضوع، وكمساهمة متواضعة منا رأينا أن نكتب في هذا الموضوع.
- أن موضوع البحث هو دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار، وبالتالي فإنهما يؤثران ويتأثران ببعضهما البعض وبالتالي التأثير في التنمية الاقتصادية.
- لأنه يدخل ضمن التخصص إقتصاد نقدي وبنكي.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في أنه يتناول موضوعا حيويا ولم ينل نصيبا كافيا من الدراسات، وتظهر أهمية البحث من خلال دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي الذي يعكس أثره إيجابا على القطاع المالي وتوسيع استخدامات الخدمات المالية، وذلك لما له من الدور في تحقيق الاستقرار المالي والسلامة المالية وحماية المستهلك التي تعود بالنفع العام للبلد، فضلا عن بيان أهم أهداف الشمول المالي ومؤشراته وتحديد ما هي سياسات الشمول المالي التي تعتمد عليها الدول من أجل تعزيز الشمول المالي.

أهداف البحث:

يتناول البحث العديد من الأهداف، أهمها هي:

- بيان مفهوم الشمول المالي وأهدافه وأهميته.
- تحليل لواقع الشمول المالي في بعض دول المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب)
- تحديد دور الشمول في تحقيق الاستقرار المالي.

حدود البحث:

الحدود الموضوعية: إقتراب الحدود الموضوعية للدراسة على معرفة دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي.

الحدود الزمانية: تحليل واقع الشمول المالي في السنوات 2011-2014-2017 والتي ترتبط بتقارير البنك الدولي للإنشاء والتعمير.

الدراسات السابقة: هناك مجموعة من البحوث والدراسات التي تناولت موضوع الشمول نستعرض منها ما يلي:

1- صورية شنبي السعيد بن لخضر، أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية)، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 03، العدد02، حيث عالج الباحثان الإشكالية التالية: هل إستطاعت جمهورية مصر العربية تحقيق الشمول المالي من خلال إستراتيجيتها؟ وإلى أين وصلت في ذلك، وقد تم الإعتماد على المنهج الوصفي، وقد توصل الباحثان إلى أن الشمول المالي يوفر تقديم خدمات ومنتجات مالية متطورة وبأسعار معقولة مثل المعاملات وغيرها من الخدمات المالية.

2- نبيل بهوري، الشمول المالي كأداة الاستقرار الاقتصادي والإجتماعي ومتطلبات تحقيقه، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 10، العدد 03، 2019، حيث عالج الباحث الإشكالية التالية: ماهو دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والإجتماعي؟ وماهي متطلبات تحقيقه في الدول العربية؟ وقد إعتمد على المنهج الوصفي والتحليلي، وقد توصل الباحث إلى أن الدول العربية بذلت مجهودات معتبرة في مجال توفير البيئة الملائمة للنشاط المصرفي المعتمد على ألية السوق وبهذا قد أحدثت نقلة نوعية في البيئة المصرفية من خلال توفيرها للأطر المؤسساتية والقانونية التي تتسجم ومتطلبات إقتصاد السوق.

3- قلاق صليحة، حمدي معمر، تعزيز الشمول المالي كمدخل استراتيجي لدعم الاستقرار المالي ف العالم العربي، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد07، العدد 04، 2019، وقد إعتمدا على المنهج الوصفي التحليلي، حيث عالج الباحثون الإشكالية التالية: ما هي متطلبات تعزيز الشمول باعتباره ركيزة هامة لدعم الاستقرار المالي في العالم العربي، وقد توصلوا إلى دول العالم العربي تحتل المرتبة الأخيرة فيما يخص مؤشر إمتلاك الأفراد البالغين لحسابات في مؤسسات مالية رسمية، بالرغم من التحسن الذي يشهده هذا المؤشر خلال سنة 2017، حيث بلغت 37% مقارنة بـ69% للمتوسط العالمي، دراستنا تختلف عن الدراسات السابقة في العلاقة بين الشمول المالي والإستقرار المالي حول المغرب العربي(المغرب، تونس، الجزائر).

المنهج والأدوات المستخدمة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة في هذه الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي للتعرف على مفاهيم الشمول المالي والإستقرار المالي وتحديد تعريف شامل لها والتعرف أيضا على مقومات الشمول المالي، والتحليلي من خلال دراسة لبعض دول المغرب العربي ومستويات الشمول المالي فيها، بالإضافة إلى الأسلوب المقارن بين الجزائر ودول المغرب العربي (تونس، المغرب) ومدى التفاوت فيما بينها.

صعوبات البحث:

- عدم وجود مراجع وقلتها.
- ضيق الوقت.
- ضعف التمويل.

هيكل وخطة البحث: الإلمام لمختلف جوانب الموضوع تم تقسيم هذه الدراسة إلى الأقسام التالية:

أولا: الإطار النظري للشمول المالي.

ثانيا: دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي.

ثالثـــــــــا: واقـــــع الشـــــمول المـــــالي فـــــي دول المغـــــرب العربـــــي

الفصل الأول

الإطار النظري للشمول المالي

تمهيد:

لقي الشمول المالي بإهتمام متزايد خاصا في الآونة الأخيرة، لدوره الفعال في عدة جوانب كالمؤسسات المالية، الوحدات الإقتصادية، العائلات، يتضمن الشمول المالي في طياته السعي نحو تحقيق النمو الشامل من خلال تعزيز وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية وكذا تسهيل وصول إلى مصادر التمويل، إلى جانب تعزيز وحماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية.

فمن خلال هذا الفصل سوف نقدم الإطار النظري للشمول المالي، حيث تم تقسيمه إلى مبحثين، نتناول في المبحث الأول أهم المفاهيم المختلفة للشمول المالي، وبما أن الشمول المالي يتأسس بإمكانية الوصول إلى الخدمات المالية بسرعة وبأقل التكاليف هذا في مفهومه، وله أهمية بالغة أيضا، والتي تعود على العملاء والدولة ككل، أما الأهداف التي تسعى إليها أي دولة لتطوير المنظومة المالية فهي تكمن في تطبيق الشمول المالي.

أما المبحث الثاني سنعرض فيه مؤشرات قياس الشمول المالي وارتباطاته بالاستقرار المالي والحماية المالية للمستهلكين، وتجدر بنا الإشارة إلى التحديات التي تعرقل توسع الشمول المالي أيضا.

المبحث الأول: الإطار النظري للشمول المالي

حظي الشمول المالي باهتمام كبير لارتباطه الواسع بالمجال الإقتصادي، وعليه سنتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم الشمول المالي.

المطلب الأول: مفهوم وتطور الشمول المالي

وسنتطرق في هذا المطلب إلى تطور الشمول المالي وأهميته

الفرع الأول: نشأة الشمول المالي وتطوره

ظهر مصطلح الشمول المالي لأول مرة في عام 1993 في دراسة ليشون وثرفت عن الخدمات المالية في جنوب انجلترا، تناول فيها أثر إغلاق فرع أحد البنوك على وصول سكان المنطقة فعليا للخدمات المصرفية.

وخلال التسعينيات من القرن الماضي ظهرت العديد من الدراسات المتعلقة بالصعوبات التي تواجهها بعض فئات المجتمع في الوصول إلى خدمات مالية المصرفية والغير مصرفية، وفي عام 1999 استخدم مصطلح الشمول المالي لأول مرة بشكل أوسع لوصف مجدوات وصول الإفراد إلى الخدمات المالية المتوفرة.

وتجدر الإشارة هنا إلى ضرورة التفريق بين التخلي الاختياري عن السعي وراء استخدام المنتجات والخدمات المالية بسبب انعدام الحاجة لها، أو لأسباب ثقافية أو عقدية، وبين عدم الوصول إليها وعدم استخدامها بسبب عدم توفرها، أو بسبب عدم القدرة على امتلاكها، وينحصر اهتمام المعنيين بالشمول المالي في استهداف من جرى إقصاؤهم بشكل قصري من الشمول المالي وإيجاد سبل الكفيلة بالتخلي على أسباب وعوامل الإقصاء، ولا يهتم بنت اختاروا الإقصاء أنفسهم عن استخدام المنتجات والخدمات المالية.

وازداد الاهتمام بالشمول المالي في أعقاب الأزمة المالية العالمية عام 2008، وتمثل ذلك إلى تعزيز وتسهيل وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات المالية وتمكينهم من استخدامها بالشكل الصحيح، وذلك بالإضافة إلى حث مزودي الخدمات المالية على توفير خدمات متنوعة والرئيسية في أجندة التنمية الاقتصادية والمالية، واعتبار البنك الدولي تعميم الخدمات الملية وتسهيل وصول جميع فئات المجتمع إليها ركيزة أساسية من اجل محاربة الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك، وفي عام 2013 أطلقت مجموعة البنك الدولي "البرنامج العالمي للاستفادة من روح الابتكار من خلال تعميم الخدمات المالية"، مع تركيز إضافي على انضمت الدفع ومدفوعات التجزئة المبتكرة،

كما أطلقت العديد من المؤسسات العالمية (مثل المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (C.GAP) ومؤسسة التمويل الدولية (IFC) برنامج تعمل على تحقيق الشمول المالي.

وعملت العديد من الحكومات على إصدار سياسات وتشريعات تتناسب مع المخاطر المتعلقة بالخدمات المالية المبتكرة، بحيث تكون مبنية على أسس سد الفجوة والشمولية في التشريعات الحالية، وإتباع نهج شامل مبني على تشريعات عادلة وشفافة لحماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية، ويشمل ذلك ضمان الشفافية في تسعير الخدمات المالية، وتوفير آلية لمعالجة شكاوى العملاء وتحديد الجهة الإشرافية المسؤولية عن حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية.

وكانت المملكة المتحدة وماليزيا من أوائل الدول التي قامت بتطوير وتنفيذ استراتيجيات وطنية للشمول المالي في العالم (في العام 2003)، وتسعى العديد من الدول النامية والمتقدمة حاليا لتطوير استراتيجيات وطنية للشمول المالي.

يذكر أن هناك العديد من الدول التي قامت بتطوير وتنفيذ استراتيجيات وطنية للشمول المالي في العالم، ومن أوائل هذه الدول المملكة المتحدة وماليزيا، وتسعى حاليا العديد من الدول العالم الثالث والمتقدمة لتطوير استراتيجيات وطنية للشمول المالي حيث برزت أهميتها بعد انتهاء الأزمة المالية العالمية.[1]

فعلى الصعيد العالمي أوضحت دراسات قياس الشمول العالمي أن 59 %من البالغين لا يملكون حساب مصرفي بسبب الفقر، أو شبهة الربا، أو بعد مزودي الخدمات المالية، أو انعدام الثقة في مقدمي الخدمات المالية، وهو ما ينطبق على الواقع الجزائري، حيث يشير بنك الجزائر على موقعه الرسمي أن تحقيق الشمول المالي يتطلب امتصاص السيولة المتداولة خارج القنوات المصرفية والتي ما فتات تتزايد منذ الاستقلال، تحسين التغطية المصرفية استعمال التكنولوجيا الحديثة في المجال المصرفي، تنوع باقة المنتجات، توفير البيئة التشريعية الملائمة، توفير الحماية الأزمة للعملاء وتحقيق حد ادني من الثقافة المالية والمصرفية.[2]

فرع الثاني: تعريف الشمول المالي

لقد تعددت تعاريف الشمول المالي، فبالنظر إلى مضمونه نجده قد فرض نفسه في الميدان الاقتصادي بشكل عام والمصرفي بشكل خاص فهو يعني شمول أكبر قدر من المواطنين خاصة ذوي الدخل الضعيف بالخدمات المالية والمصرفية واستقطابهم للمجال المصرفي.

[1] – سمير عبد الله وآخرون، **الشمول المالي في فلسطين**، معهد أبحاث السياسات الإقتصادية الفلسطيني، السنة 2016، ص15.

[2] – سمير عبد الله وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص16.

الشمول المالي هو أن: «يتمكن كل فرد أو مؤسسة في المجتمع من إيجاد منتجات مالية مناسبة لاحتياجاتها منها مثلا: حسابات التوفير، حسابات جارية، خدمات الدفع والتحويل، التامين، التمويل والائتمان، وغيرها من المنتجات والخدمات المالية المختلفة».[1]

في حين عرفت مجموعة العشرين (G20) ومؤسسة التحالف العالمي للشمول المالي (AFI) الشمول المالي على أنه: " تعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع وبما يشمل الفئات المهمشة والفقيرة للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم بحيث تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة.[2]

أما البنك الدولي (BM) فعرفه كما يلي:" الشمول المالي يعني وصول الأفراد والشركات إلى المنتجات والخدمات المالية المتوفرة بأسعار معقولة تلبي احتياجاتهم، مثل المعاملات والمدفوعات والادخار والائتمان والتامين، حيث يتحد تقدمهما بطريقة مسئولة ومستدامة.[3]

ويدرج الشمول المالي Center for Financial inclusion رؤية الشمول المالي بما يلي:[4]

– الوصول إلى تركيبة متكاملة من الخدمات المالية (الائتمان، المدخرات، التأمين، والمدفوعات).

– سهولة الحصول على الخدمات المالية بسهولة وبأسعار معقولة مع توفير الحماية اللازمة للمتعاملين وعدم المساس بكرامتهم.

– وصول الخدمات المالية إلى جميع الأفراد القدرين على إستخدامها دون استبعاد أو حرمان لأحد، مع إيلاء إهتمام خاص إلى سكان الريف والأفراد ذوي الإحتياجات الخاصة والنساء وغيرهم من المجموعات المهمشة.

– توسيع قدرات الأفراد المالية وقابليتهم، ومساعدتهم على إتخاذ القرارات السليمة بإدارة أموالهم.

– توفير سوق تنافسية تقدم مجموعة من الخدمات المالية المتنوعة، مع بنية مالية تحتية قوية وإطار قانوني وتنظيم واضح، فوجود شمول مالي كامل يعني أن جميع الأفراد القادرين والراغبين

---

[1] – عمر قاضي، **تعزيز الشمول المالي في الجزائر آلية لدعم التنمية المستدامة**، واقع الشمول المالي في البنوك الإسلامية الجزائرية، دراسة حالة فرع بنك البركة البليدة، جامعة الجلالي بونعامة – خميس مليانة، مخبر الصناعة التطوير التنظيم للمؤسسات والإبداع، بدون سنة، ص3

[2] – احمد نوري حسين، نغم حسين نعمة، **مؤشرات قياس الشمول المالي في العراق**، مداخلة ضمن المؤتمر العلمي المتخصص الرابع للكلية النقدية بغداد، المجلد الثاني، رقم الإيداع (642)، ص45.

[3] – احمد نوري حسين ونغم حسين نعمة، مرجع سبق ذكره ص47.

[4] –بشار أحمد العراقي، **الشمول المالي وأثره في تعزيز الإستقرار المالي في البلدان العربية**، مجلة جامعة جيهان–أبريل العلمية، إصدار خاص–العدد2 الجزء6، أفريل 2018، ص106.

على إستخدام الخدمات المالية، يمكنهم الحصول على توليفة متكاملة منها بسرعة المطلوبة وبأسعار معقولة وبطريقة ملائمة مع توفير الحماية اللازمة لهم.

يعرف الشمول المالي حسب منظمة (OECD) والشبكة الدولية لتثقيف INFE يعرف بأنه: « العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة بالسعر المعقول والشكل الكافي وتوسيع نطاق إستخدام هذه المنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة من خلال تطبيق مناهج مبتكرة التي تضم التوعية والتثقيف المالي وذلك بهدف تعزيز الرفاهية المالية والإندماج الإجتماعي والإقتصادي».[1]

ويعرف أيضا الشمول المالي على انه عملية لضمان الوصول إلى منتجات والخدمات المالية المناسبة لجميع قطاعات المجتمع، بما في ذلك فئات، الضعيفة ذات الدخل المنخفض، بأسعار معقولة وعادلة من قبل الجهات الفاعلة.[2]

بناءا على ما سبق يمكن تقديم التعريف الإجرائي للشمول المالي على انه إمكانية وصول الأفراد للخدمات المالية بأسعار منخفضة، تمكن الأفراد ذوي الدخل الضعيف من إستخدامها لتلبية حاجياتهم وللعملاء مع السعي للحفاظ على حقوقهم هذا من جهة.

المطلب الثاني: أهمية وأهداف الشمول المالي

سنتطرق في هذا المطلب إلى أهمية وأهداف الشمول المالي

الفرع الأول: أهمية الشمول المالي

إن للشمول المالي أهمية بالغة في تقديم الخدمات المالية للعملاء من جهة وحماية النظام المالي من جهة أخرى، وتكمن أهميته في النقاط التالية:

أولا- تعزيز جهود التنمية الاقتصادية: أثبتت العديد من الدراسات التطبيقية التي أجرتها مجموعة البنك الدولي وجود علاقة طرديه بين مستويات الشمول المالي ومستويات النمو الاقتصادي، كما يرتبط عمق انتشار واستخدام الخدمات المالية بمستويات العدالة الاجتماعية في

[1] - بوطلاعة محمد، ساعد بخوش حسينة، بوقرة كريمة، **واقع الشمول المالي وتحدياته-الأردن والجزائر نموذجا**، مجلة إقتصاد المال والأعمال، المجلد04/ العدد2، جوان 2020، ص146.

[2] – ياسين بن الضب، **أثر الشمول المالي على اداء البنوك التجارية الجزائرية**، مذكرة ماستر أكاديمي، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير قسم العلوم المالية والمحاسبة، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، الجزائر،2019 ص7.

المجتمعات[1]، بما يتماشى مع خطة تحفيز النمو الاقتصادي بحيث تنعكس الآثار الايجابية للمساواة والمستوى المعيشي الأفضل ضمن الإستراتيجية ضمن العديد من المحاور منها:[2]

– حشد وتوفير مصادر جديد وكافية للتمويل وتوفير مجموعة من الخدمات المالية، للشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والتي تعاني تقيدا ماليا، بشكل يساهم في خلق المزيد من فرص العمل خاصة ذوي الدخل المحدود ونسبة كبيرة من الشباب العاطلين عن العمل.

– بتعزيز المساواة بين الجنسين: وذلك بتقليص الهوة بين تمويلهما بما يساهم إيجابا بتحرر القدرات الاقتصادية للنساء ورائدات الأعمال في المجتمع.

– وصول مختلف الخدمات المالية لكافة المناطق في الدولة بما فيها المناطق النائية بشكل يساهم إيجابا في أوجه التفاوت وعدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية في جميع أنحاء الدولة.

ثانيا – تعزيز استقرار النظام المالي: إن زيادة استخدام السكان للخدمات المالية سيساهم بالتأكيد في تعزيز استقرار النظام المالي الرسمي لينوع من محفظة الودائع لدى المصارف والمؤسسات المالية مع تخفيف مستويات التركيز فيها وبما يقلل من مخاطر هذه المؤسسات، كما يعزز هذا التنويع من استقرار النظام الاقتصادي للدول، حيث إن المودعين الكبار هم أول المنسحبين من النظام المالي الرسمي عند حدوث أي طارئة (أظهرت إحدى الدراسات أن زيادة نسبة السكان الذين لديهم وصول الخدمات الودائع المصرفية 10%سيقلل من مستويات سحب الودائع في الأزمات المالية بنسبة 10% حيث أظهرت دراسة للبنك الدولي أن الدول ذات مستويات الشمول المالي الأكبر اقل عرضة لحدوث تقلبات السياسة.[3]

ثالثا – تعزيز قدرة الأفراد على الاندماج والمساهمة في بناء مجتمعاتهم: أظهرت الدراسات التي تبحث في فائدة توسيع انتشار الشمول المالي على مستوى الأفراد، إن تحسين قدرتهم على استخدام النظام المالي ستعزز قدرتهم على بدء إعمالهم الخاصة، والاستثمار في التعليم، بالإضافة لتحسين قدرتهم على إدارة مخاطره المالية.[4]

رابعا – أتمتة النظام المالي: يتطلب توسيع انتشار الخدمات المالية وزيادة معدلات استخدامها المزيد أتمتة هذه الخدمات وبما يجذب المزيد من المستخدمين من الثورة التكنولوجية في مجال

---

[1] – رشا عودة لفته، **آليات وسياسات مقترحة لتوسيع قاعدة انتشار الشمول المالي وصولا للخدمة المالية في العراق**، مجلة كلية مدينة العلم الجامعة، المجلد 11، العدد 1، السنة 2019، ص84

[2] – آسيا سعدان، **واقع الشمول المالي في المغرب العربي دراسة مقارنة: الجزائر، تونس والمغرب**، مجلة دراسات وابحاث، مجلد 10 عدد 03 سبتمبر 2018، ص751

[3] – آسيا سعدان، **مرجع سبق ذكره**، ص 751

[4] – رشا عودة لفته، **مرجع سبق ذكره**، ص 85

الاتصالات والالكترونيات التي يشهدها العالم خلال القرن الواحد والعشرين، إن زيادة الاعتماد على الخدمات المالية الالكترونية خاصة فيما يتعلق بالمدفوعات سيفيد كل من المرسل والمستقبل والمؤسسات المالية التي تقدم هذه الخدمات، بحيث تصل المدفوعات بسرعة اكبر، وبتكلفة اقل، كما ستفيد النظام المالي من خلال تحسين القدرة على متابعة حركة الأموال ومراقبتها لتقليل مستويات الجرائم المالية والعمليات المتعلقة بغسيل الأموال وتمويل الإرهاب، أتمتة المدفوعات المختلفة ستخلق فرصة لدخول المزيد من الأفراد في عداء مستخدمي النظام المالي الرسمي.[1]

والاستبعاد عن الشمول المالي له أثر كبير على النمو الاقتصادي ومن أهم هذه الآثار ما يلي:[2]

- انخفاض الوعي والثقافة المالية لدى الأفراد

- صعوبة الحصول على التمويل من مصادر رسمية آمنة والاتجاه نحو مصادر غير رسمية وغير موثوقة أو باهظة الثمن.

- انخفاض العام في كمية الادخار والاستثمار للدولة.

- ارتفاع معدلات البطالة والتضخم.

- انتشار الفقر والفساد والجريمة في المجتمع.

- ضعف الأنظمة البنكية والمصرفية في الاستثمار والتطوير.

الفرع الثاني: أهداف الشمول المالي

في الآونة الأخيرة ظهر اهتمام عالمي بالشمول المالي، ولقد إنشاء مؤتمرات وتحالفات ومؤسسات عالمية للتنسيق والعمل ضمن آليات مشتركة وأهداف واضحة للوصول إليه، ومن الناحية العربية هناك اهتمام كبير من عدد من المنظمات والمؤسسات واتحادات للمصارف، ويرى البنك الدولي والمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء أن بناء نظام شامل هو الطريقة الوحيدة للوصول إلى الفقراء ومحدودي الدخل وفيما يلي نعرض أهداف الشمول المالي كالتالي:

- تعزيز وصول كافة فئات وشرائح المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية، وتعريف الزبائن بأهمية تلك الخدمات وكيفية الحصول عليها ومميزاتها وتكاليفها وكيفية تحسين ظروفهم وواقعهم الاجتماعي والاقتصادي.[1]

[1] – رشا عودة لفته، مرجع سبق ذكره، ص85-86.

[2] - شافية شاوي، **الشمول المالي في الجزائر، الواقع، المعيقات والحلول**، مجلة الاقتصاد الإسلامي، الجزائر، العدد97، شهر جوان2020، ص44.

– تشجيع المواطنين على الادخار واستثمار الأموال بالطرق المثلى وذلك من خلال إعداد برنامج موجه لفئات المجتمع لتعزيز ثقافة الادخار والاستثمار لديهم، وكذلك تحفيز التنافس بين مزودي الخدمات المالية لتقديم منتجات ادخارية واستثمارية تتناسب مع فئات المجتمع المختلفة على سبيل المثال برنامج الحساب لكل مواطن.[2]

– تقليص الفجوة في الوعي والتثقيف المالي لدى فئات المجتمع المختلفة من خلال تعاون كافة الإطراف المشاركة بالإستراتيجية من خلال تغيير المناهج التعليمية بمواد أو مواضيع نوعية مالية، أو من خلال برامج ثقافية توعية مختلفة تعالج تدني المستويات الثقافية، حيث يجب أن تضمن برامج التوعية المالية شمول جيل المستقبل من الأطفال والشباب بحملات التوعية والتثقيف المالي.[3]

إن حفاظ البنك على قاعدة عملائه الحالية واستقطاب عملاء جدد، مرتبط بمدى قدرته على توفير تشكيلة متنوعة من الخدمات المالية المصرفية ذات جودة عالية تتناسب مع طبيعة الاحتياجات والقدرة المالية لهؤلاء العملاء، مما يدل على اهتمام البنك بتجسيد سياسة تسويقية فعالة وناجعة ومؤثرة ومنتجة تساير ظروف السوق المتغير باستمرار، القائمة على دراسة العلاقة بين الخدمات المقدمة ومتطلبات العملاء.[4]

– الحد من مخاطر مزودي الخدمات والمنتجات المالية الذين يعملون خارج إطار النظام المالي الرسمي، وبالتالي تعزيز قدرات وإمكانيات النظام الرسمي وضبط عرض الخدمات والمنتجات المالية وفق الأسس والتشريعات النافذة والمعايير الدولية.[5]

المطلب الثاني: مكونات ومبادئ الشمول المالي:

للشمول المالي مكونات ومبادئ يتوجب إتباعها للوصول إلى منظومة عالية التطور، وسنتطرق من خلال هذا المطلب لمكونات ومبادئ الشمول المالي.

---

[1] – سيف الإسلام خميس عبد الخالق قفيشة، **واقع الشمول المالي في المصارف الإسلامية في فلسطين**، رسالة ماجيستر تخصص إدارة أعمال، جامعة الخليل، فلسطين، ص13

[2] – صندوق النقد العربي، **متطلبات تبني إستراتيجية وطنية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية**، 2015، ص8

[3] – المرجع السابق ص 9

[4] – ايمن بوزانة، **واقع الشمول المالي على تعزيز الاستقرار المالي للنظم المالية العربية**، جامعة عنابة (الجزائر)، المجلد 12، العدد 01 2021، ص77

[5] – صندوق النقد العربي، مرجع سبق ذكره، ص 9

الفرع الأول: مكونات الشمول المالي

هناك عدة مكونات يرتكز عليها الشمول المالي وهي كالتالي:[1]

أولا: الحصول أو الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية: يوفر خدمات مالية رسمية ومنتظمة، قرب المسافة والقدرة على تحمل التكاليف.

ثانيا: الوفاء: وذلك من خلال التأثير على سبل عيش العملاء، الرفاهية، الإنتاجية، الأعمال الشخصية.

ثالثا: جودة الخدمات والمنتجات المالية: الخدمات المصممة لاحتياجات العملاء وتجزئة الخدمات من اجل تطويرها لجميع فئات المجتمع.

رابعا: الإستعمال: وذلك بعرض تقديم منتجات والخدمات المالية في بيئة يسودها الاستمرار.

الشكل رقم (01): مكونات الشمول المالي

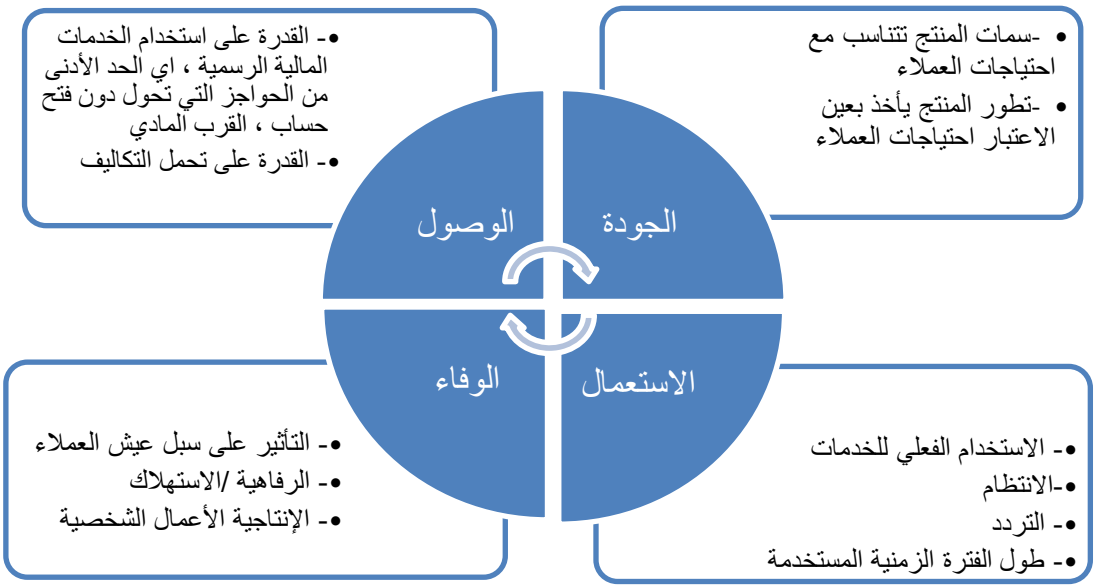

المصدر: أمنة خلج، عمر، دور **الابتكار المالي في تعزيز الشمول المالي**، ورقة بحث مقدمة ضمن فعاليات الملتقى العملي الوطني حول صناعة التكنولوجيا المالية ودور صافي تعزيز الشمول المالي بالدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، المنعقد يوم 26سبتمبر 2019،ص9.

[1] – حدة بوتبينة، **أبعاد الشمول المالي ودورها في تحقيق الميزة التنافسية –بحث استطلاعي لآراء معنية من عملاء المصارف التجارية الجزائرية**، مجلة دراسات محاسبة ومالية، 2018، بغداد، العراق ص 8.

الفرع الثاني: مبادئ الشمول المالي

شملت مجموعة العشرين مجموعة من المبادئ أو التوصيات لتعزيز الشمول المالي، حيث تهدف هذه المبادئ إلى تبني سياسات تمكن من تكوين بيئة تنظيمية تساعد على تسهيل الوصول الشامل للخدمات المالية والمصرفية المبتكرة لكافة شرائح المجتمع بما فيها الفئات الهشة والمحرومة من هذه الخدمات، وتتمثل هذه المبادئ فيما يلي:[1]

أولا: القيادة: وجود التزام حكومي واسع النطاق يعمل على تشجيع النفاذ الشامل من اجل المساعدة على تخفيف من حدت الفقر.

ثانيا: التنوع: تطبيق السياسات التي تشجع على المنافسة وتقديم الحوافز المناسبة لتوفير الخدمات المالية المتنوعة بأسعار معقولة مثل خدمات الإيداع والائتمان والدفع والتحويلات، في ظل وجود عدد كبير ومتنوع من مقدمي تلك الخدمات.

ثالثا: التطوير (التجديد: استخدام تكنولوجيا والأدوات المؤسسة المتطورة والأزمة لتوسيع النفاذ للنظام المالي مع الإشارة إلى مواطن الضعف المتواجدة في البنية التحتية.

رابعا: الحماية: وجود مفهوم شامل لحماية المستهلك في إطار القواعد المتعارف عليها للحكومة ومقدمي الخدمات والمستهلكين.

خامسا: تمكين العملاء: العمل على محو الأمية المالية للإفراد للاستفادة من الخدمات المالية، على نطاق واسع.

سادسا: التعاون: خلق البيئة المؤسسية المواتية لنشر الخدمات المالية في إطار واضع من المسائلة والمحاسبة الحكومية، وأيضا العمل على تشجيع المشاركة والتشاور والاستشارة بين الحكومة والقطاعات المالية.

سابعا: المعرفة: الاستفادة من قواعد البيانات المحسنة من أجل استخدام السياسة القائمة على الأدلة وتقييم مدى تقدم في الانجاز وغيرها من الأدوات الأخرى.

ثامنا: إطار العمل: الأخذ بعين الاعتبار عند وضع إطار تنظيمي للنفاذ الشامل المعايير الدولية والظروف المحلية الأزمة للضمان بنية تنافسية وإطار تنظيمي يتصف بالمرونة على أساس مواجهة المخاطر المتعلقة بغسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب.

[1] – نغم حسين نعمة واحمد نوري حسين، مرجع سبق ذكره، ص36.

وتكمل المبادئ الجديدة مبادئ مجموعة العشرين المتعلقة بالإدماج المالي المبتكر لعام 2010 التي كانت حاسمة في توجيه الاهتمام العالمي إلى مسألة الشمول المالي وتحفيز إجراءات السياسات الأولية، وتستند هذه المبادئ على:[1]

أولا – **تعزيز المنهجية الرقمية في الشمول المالي:** حيث يتم تعزيز الخدمات المالية الرقمية كأولية للقيادة بما في ذلك تطوير النظم المالية الشاملة، من خلال تنسيق ومراقبة وتقييم وطني للاستراتيجيات وفقط العمل.

ثانيا – التوازن بين الابتكار والمخاطر من اجل تحقيق الشمول الرقمي: حيث تحين تحقيق التوازن بين تشجيع الابتكار لتحقيق الشمول المالي الرقمي، وبين تحديد وتقييم ورصد إدارة المخاطر الجديدة.

ثالثا – توفر البيئة المواتية للإطار القانوني والتنظيم من اجل الشمول المالي الرقمي.

رابعا – توسيع البنية التحتية والنظام البيئي من اجل الشمول المالي الرقمي: لتوفير خدمات مالية ورقمية آمنة وموثوقة ومنخفضة التكلفة لجميع المناطق الجغرافيةّ ذات الصلة، خاصة المناطق الريفية المحرومة.

خامسا – ترسيخ الممارسات المسؤولية للمالية الرقمية من اجل حماية المستهلك.

سادسا – تعزيز الوعي والتثقيف المالي والرقمي.

سابعا – تسهيل وسائل التعريف بالعميل للخدمات المالية والرقمية.

ثامنا – رصد ومتابعة الشمول المالي الرقمي.

ونلخص مبادئ الشمول المالي في الشكل التالي

[1] عادل عبد العزيز السن، **دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي**، جامعة الدول العربية، سنة2015، ص20

الشكل رقم (02): مبادئ الشمول المالي

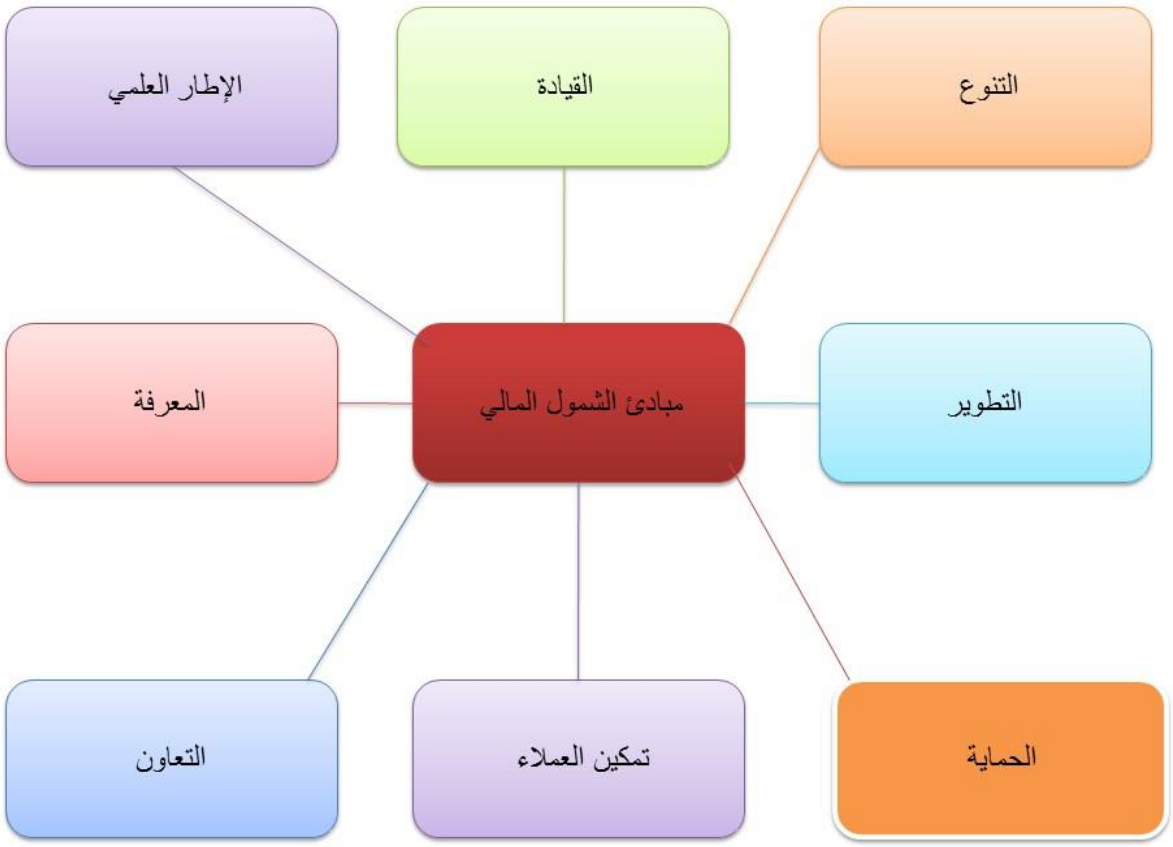

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على ما سبق ذكره.

المطلب الثاني: أبعاد ومؤشرات الشمول المالي

في السنوات السابقة تطور مفهوم الشمول المالي إلى أربعة أبعاد رئيسية وهي: سهولة الوصول إلى التمويل لجميع الأسر والشركات، استرشاد المؤسسات بالقواعد التنظيمية والإشراف المالي، الاستدامة المالية للشركات والمؤسسات بالإضافة إلى المناقشة بين مزودي الخدمات المالية لتحقيق أفضل البدائل للعملاء، حيث تم قياس الشمول المالي قديما بحساب نسبة المستفيدين من البنوك التجارية وأجهزة الصرف الآلي وأحجام الودائع والقروض التي تم تغطيتها، وفيما يلي يتم وصف الأبعاد.[1]

الفرع الأول – الوصول للخدمات المالية: ويشير إلى القدرة على استخدام الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية، حيث يتطلب تحديد مستويات الوصول إلى تحديد وتحليل العوائق المحتملة

[1] – صورية شنبي، **أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة المجلد 3 العدد 2 (2018)، ص115.

لفتح واستخدام حساب مصرفي مثل تكلفة والقرب من النقاط الخدمات المصرفية، يمكن الحصول على بيانات تتعلق بإمكانية الوصول للخدمات المالية من خلال المعلومات التي تقدمها المؤسسات المالية، وتكمن مؤشرات قياس بعد الوصول إلى الخدمات المالية في النقاط التالية:

- عدد نقاط الوصول لكل 10000 من البالغين على المستوى الوطني مجزئ حسب نوع الوحدة الإدارية.

- عدد أجهزة الصرف الآلي لكل 1000 كيلو متر مربع.

- حسابات النقود الالكترونية.

- مدى الترابط بين نقاط تقديم الخدمة.

- النسبة المئوية لإجمالي السكان الذين يعيشون في الوحدات الإدارية بنقطة وصول واحدة على الأقل.

<u>الفرع الثاني- استخدام الخدمات المالية:</u> يشير بعد استخدام الخدمات المالية إلى مدى استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي، تحديد مدى استخدام الخدمات المالية يتطلب جمع البيانات حول مدى انتظام وتواتر الاستخدام عبر فترة زمنية معينة.[1]

وتكمن مؤشرات هذا البعد في:[2]

- نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب وديعة منتظم.

- نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب ائتمان منتظم.

- عدد حملة سياسية التامين لكل 1000 من البالغين.

- عدد معاملات التجزئة غير النقدية للفرد الواحد.

- عدد معاملات الدفع عبر الهاتف.

- نسبة البالغين الذين يستخدمون حساب بنكي بشكل دائم ومتواتر.

- نسبة المحتفظين بحساب بنكي خلال سنة مضت.

[1] - عقون عبد الله، **<u>الشمول المالي وسبل تعزيزه في اقتصاديات الدول</u>**، الملتقى الوطني الأول حول تعزيز الشمول المالي في الجزائر لدعم التنمية المستدامة، المركز الجامعي لخميس مليانة، 27و28 نوفمبر 2018، ص35.

[2] - صورية شنبي، مرجع سبق ذكره،116-117

– نسبة البالغين الذين يتلقون تحويلات مالية محلية أو دولية.

– نسبة الشركات المتوسطة أو الصغيرة التي لديها حساب ودائع.

– عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها قروض قائمة.

3– **جودة الخدمات المالية:** تعتبر عملية وضع مؤشرات لقياس بعد الجودة هو تحدي في حد ذاته حيث انه على مدى سنوات ماضية انتقل مفهوم الاشتمال المالي إلى جدول أعمال الدول النامية حيث كان لابد من تحسين الوصول إلى الخدمات المالية.

عدم الوصول للخدمات المالية لا يزال مشكلة ويختلف بحسب البلد ونوع الخدمات المالية، ومع ذلك فان النضال من اجل ضمان جودة الخدمات المالية المتقدمة يعتبر تحديا حيث يتطلب من المهتمين وذي العلاقة لدراسة وقياس ومقارنة واتخاذ إجراءات تستند إلى أدلة واضحة فيما يخص جودة الخدمات المالية المقدمة، بعد الجودة للاشتمال المالي ليس بعدا واضحا ومباشرا حيث يوجد العديد من العوامل التي تؤثر على جودة ونوعية الخدمات المالية مثل تكلفة الخدمات، وعي المستهلك، فعالية آلية التعويض بالإضافة إلى الخدمات، حماية المستهلك والكفاءات و الكفالات المالية، و شفافية المنافسة في السوق بالإضافة إلى عوامل غير ملموسة مثل ثقة المستهلك.[1]

وقد وضع تحالف الشمول المالي مجموعة المؤشرات لقياس بعد الجودة والتي تم توضيحها كالتالي: [2]

أ– القدرة على تحمل التكاليف: مدى تكلفة الاحتفاظ بالحساب البنكي وخاصة لذوي الدخل المنخفض.

ب– الشفافية: يلعب الوصول إلى المعلومات دورا حاسما في الشمول المالي: حيث يجب على مقدم الخدمات المالية أن يضمنوا حصول جميع العملاء على معلومات ذات صلة بالخدمات الحالية لتمكنهم من اتخاذ قرارات سليمة بشأن استخدام الخدمات المالية.

ج– الراحة والسهولة: يقيس هذا المؤشر وجهة نظر العملاء حول سهولة الوصول والراحة في استخدام الخدمات المالية.

[1] – حنين محمد بدر عجوز، **دور الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء**، دراسة حالة البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة، رسالة ماجستير، تخصص إدارة أعمال، جامعة إسلامية فلسطين 2017 ص 28، 29

[2] – صورية شنبي، **مرجع سبق ذكره**، ص20.

د- حمايـــة المســـتهلك: ينظـر هـذا المؤشـر فـي القـوانين والأنظمـة المصـممة لضـمان حقـوق المسـتهلك وحمايتهـا ومنـع الشـركات مـن الحصـول علـى مزايـا غيـر عادلـة عـن طريـق الاحتيـال والممارسات غير العادلة.

هـ- التكيـــف المـــالي: ويقـيس المعـارف الأساسـية الماليـة وقـدرة المسـتخدمين علـى التخطـيط وموازنة دخلهم.

و- المديونيـــة او الســـلوك المـــالي: وعـي سـمة هامـة للعميـل فـي النظـام المـالي، ومـن الضـروري معرفة كيف يتأخر المقرين بالسداد ضمن فترة زمنية معنية.

ي- العوائـــق الائتمانيـــة: الشـمول المـالي لا يشـتمل فقـط اسـتخدام الماليـة ولكنـه يمـنح أيضـا العملاء القدرة على اختيار الخدمات والمنتجات المالية ضمن مجموعة من الخيارات.

ويمكن وصف كل بعد من أبعاد الشمول ومؤشرات قياسه في الجدول التالي:

جدول رقم 01: أبعاد الشمول المالي ومؤشراته

البعد	المؤشرات قياسه
الوصـول الـى الخـــــدمات المالية	- عـدد تقـادر الوصـول لكـل 10000 مـن البـالغين علـى المسـتوى الـوطني مجـزأ حسـب نـوع الوحدة الإدارية - عدد أجهزة الصرف الآلي لكل 1000 كيلو متر مربع - حسابات النقود الالكترونية - مدى الترابط بين النقاط وتقديم الخدمة - النسبة المئوية لاجمالي السكان الذين يعيشون في الوحدات الادارية
اســـــتخدام الخـــــدمات المالية	- نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب وديعة منتظم - نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب ائتمان منتظم - عدد حملة سياسة التامين لكال 1000 من البالغين - عدد المعاملات (الإيداع و السحب) - الغرض من الحسابات (شخصية او تجارية) - نسبة البالغين الذين يستخدمون حساب بنكي بشكل دائم ومتواتر - نسبة المحتفظين بحساب بنكي خلال سنة مضت - نسبة البالغين الذين يتلقون تحويلات مالية محلية او خارجية - نسبة الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها حساب ودائع - ما هو عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها قروض قائمة
	القدرة على تحمل التكاليف - معرفـة متوسـط التكلفـة الشـهرية للحصـول عـل حسـاب أساسـي بنـاء علـى الحـد الأدنـى الرسمي للأجور

جـــــــودة الخـــــدمات المالية	– متوسط الرسوم السنوية للاحتفاظ بحساب جاري أساسي – نسبة العملاء الذين أفادوا بان رسوم المعاملات المالية غالية الثمن الشفافية – نسبة العملاء الذين أفادوا أنهم يتلقون معلومات واضحة وكافية حول الخدمات المالية في بداية انعقاد القرض المالي – وجود نموذج وصف محدد للخدمات المالية المقدمة حماية المستهلك. – مدى وجود قانون او لائحة معايير للشكاوى والتعامل بين مستخدمين والمؤسسة المالية. – مدى وجود إمكانية للجوء الى العدالة مثل وجود أمين مظالم مالية لحل المشاكل المتعلق بالخدمات المالية من 2 الى 3 أشهر الأخيرة وتم حلها في غضون شهرين على الأقل. – نسبة العملاء الذين لديهم ودائع تم تعطيلها بواسطة صندوق تامين الودائع. – الراحة والسهولة. – نسبة الأفراد الذين لا يشعرون بمتوسط الوقت الذي يقضونه في الانتظار في الطابور في الفروع والمؤسسات المالية متوسط الوقت الذي يقضيه العملاء في الامظياف في فروع المؤسسات المالية. –التثقف المالي – حساب النسبة المئوية للبالغين الذين يعرفون المصطلحات المالية الأساسية مثل المعدل، المخاطرة، التضخم والتوزيع. – نسبة المئوية للبالغين الذين يستطيعون إعداد ميزانية كل شهر – المديونية (السلوك المالي)

المصدر: ياسين بن الضب، **أثر الشمول المالي على اداء البنوك التجارية الجزائرية**، مذكرة ماستر أكاديمي، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير قسم العلوم المالية والمحاسبة، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، الجزائر،2019 ص10.

المطلب الثاني: الإطار المتكامل للشمول المالي

إن الشمول المالي هو مفهوم على نحو واسع كشرط ضروري للتخفيف من حده الفقر الدائم وتحقيق النمو الاقتصادي الشامل، للروابط المشتركة بين الشمول المالي وأهداف القطاع المالي التقليدي للاستقرار المالي، وحماية المالية للمستهلك فان زيادة الشمول المالي يعد امرأ ضروريا من اجل تسريع واستدامة التوظيف والنمو الاقتصادي والاستقرار العالمي، ويضم الإطار المتكامل بالعلاقات التبادلية بين العناصر التي تعضد بعضها البعض في تحقيق الشمول والاستقرار المالي، وتتمثل تلك العناصر في الآتي:[1]

[1] - نغم حسين نعمة، احمد نوري حسين، مرجع سبق ذكره، ص35

الفرع الأول– الاستقرار : Stabilité

– سوف يؤدي توافر قاعدة ودائع متنوعة ومستقرة في نظام مالي يتسم بالشمول إلى زيادة استقرار النظام المالي.

– توافر نظام مالي سيتم بالشمول والمزيد من الشرعية السياسية سوف يؤدي إلى الحد من مخاطر عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي.

– يتمتع اي نظام مالي يتسم بالشمول بإمكانية تعزيز الاستقرار الاقتصادي وهو ما يمثل مكونا أساسيا للاستقرار المالي.

الفرع الثاني– النزاهة والسلامة Intégrité

– تقاس نزاهة وسلامة النظام المالي ليس فقط بإجراءات وتدابير فردية من قبل البلدان لحفاظ عليه ولكن مجموعة من التوصيات المتفق عليها دوليا والمصممة للسيطرة على إساءة استخدام النظام المالي العالمي.

– أصدرت مجموعة العمل المالي (FATF) توصيات بشأن مكافحة غسل الأموال ومحاربة تمويل الإرهاب، وإدراك بان الاستبعاد المالي يزيد بالفعل من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب قام فريق العمل بتسهيل الأمر على واضعي السياسات تعزيز الشمول المالي، مع تطبيق اللوائح والتدابير التي تستهدف منع غسل الأموال وتمويل الإرهاب والجرائم المالية الأخرى.

الفرع الثالث – حماية المستهلك المالي Consumer Protection

يتعين ضمان تحقيق الشمول المالي على نحو مسؤول وذلك من خلال توفير تدابير فعالة لحماية المستهلك، تأخذ في الاعتبار التسقيف المالي للعملاء، الأكثر فقرا.

تتم الحماية من خلال تنظيم وصياغة العقود والبنود والشروط ومعدلات الفائدة السنوية والغرامات وتوضيح الفرق بين أصل القرض والفائدة.

وتجدر الإشارة إلى أن نظرية الISIP–I لا يمكن تطبيقها في كل دولة بنفس الأسلوب والمنهجية حيث يقع على عاتق الجهات الرقابية والبنوك المركزية دراسة السوق بشكل عميق ووضع الأهداف بما بتناسب مع وضع السوق لمحاولة فهم وتحقيق الارتباط الأمثل وفقا للظروف الخاصة بكل دولة.[1]

[1] – صندوق النقد العربي، مرجع سبق ذكره ص 28.

المطلب الثالث: التحديات التي تعرقل توسع الشمول المالي

قبل تحديد معوقات التي تعرقل توسع الشمول المالي لا يجب أن نلمح إلى تحديات التي تواجه بناء إستراتيجية وطنية للشمول المالي، من أهم القطاعات التي تواجه تحديات في بناءا الإستراتيجية هي الهيئات الرقابية والتشريعية في حال تعارض سياساتها وتشريعاتها الصادرة للحفاظ على الاستقرار المالي والنزاهة المالية مع متطلبات بناء وتنفيذ إستراتيجية وطنية للشمول المالي، حيث يجب على أن تأخذ هذه السياسات والتشريعات بعين الاعتبار متطلبات بناء إستراتيجية ولا تعمل على تقويتها، كما ان تولي الهيئات الرقابية لدور قيادي في عملية بناء الإستراتيجية يمكن ان يعرضها ذلك لدرجة عالية من مخاطر السمعة في حال فشل الوصول الى النتائج المتوقعة سواء في عملية بناء الإستراتيجية ان تنفيذ متطلباتها بسبب معوقات التنسيق والالتزام لدى الأطراف الأخرى، كذلك فان القطاعين العام والخاص يواجهان بعض التحديات والمخاطر تتمثل في التنسيق والتواصل بين الجهات المختلفة، شح الموارد المالية والمهارات الإدارية، النمو السريع للسكان، فشل حملات التوعية والتثقيف المالي من تحقيق أهدافها أو العزوف عن استخدام الخدمات والمنتجات المالية المتطورة لأسباب محددة.[1]

مع ان عدة بلدان سارعت الى توفير الحسابات المصرفية الأساسية لمن لا يتعاملون مع البنوك فانه في بعض الحالات ما زالت ملايين من تلك الحسابات خاملا وما يبعث على القلق بدرجة اكبر، انه في غياب منافسة سليمة ولوائح تنظيمية فعالة، يتم تقديم الائتمان في اغلب الأحيان إلى أناس غير مؤهلين للحصول عليه وان تعزيز الائتمان دون مراعاة للتكلفة يؤدي في الواقع الى تفاقم حجم الاستقرار المالي والاقتصادي،[2] ومن جهة أخرى هناك عدد من التحديات التي تواجه النظم المالية العربية وتعمل على الحد من النفاذ للخدمات المالية وتتمثل هذه التحديات فيما يلي:[3]

ان عدم تطور البنية التحتية للقطاعات المالية العربية بالقدر الذي يكفل زيادة فرص النفاذ للتمويل، فرغم التحسن النسبي في مستويات البنية التحتية الأساسية التي تمكن من زيادة فرص النفاذ للتمويل والتي تتمثل في وجود نظم كفئة، للاستقلال الائتماني والرهونات والاقراض المضمون وضمان حقوق الدائنين.

– ضعف مستويات التنافسية بين المؤسسات المالية والمصرفية العربية وارتفاع نسب التركز الائتماني سواء على الصعيد الائتماني المقدم للأفراد او الشركات.

[1] – صندوق النقد العربي، مرجع سبق ذكره، سنة 2015، ص11.

[2] – فضيل البشير ضيف، **واقع وتحديات الشمول المالي في الجزائر**، مجلة ادارة الاعمال والدراسات الاقتصادية مجلد (06)، عدد (01) 2020، ص482.

[3] – عقون عبد الله، مرجع يلق ذكره، ص45

– غياب تصنيف مالي وقانوني مالي محدد لمؤسسات التمويل متناهي الصغر في الدول العربية حيث تسجل كمنظمات غير حكومية وبالتالي يصعب وضع إطار رقابي وإشرافي على تنظيم التمويل الأصغر سواء من قبل البنك المركزي او من جهة مالية إشرافية مستقلة، وقد أدت هذه العقبات إلى تقليل الشفافية في نشاط قطاع التمويل الأصغر وتقييد قدرته على تعبئة الموارد المالية اللازمة لعملياته المختلفة من خلال استقطاب الودائع او الاقتراض.

بطء تطور المؤسسات المالية غير المصرفية ولوجه خاص مؤسسات الادخار التعاقدي وصناديق الاستثمار، ومحدودية أدوات وأسواق الدين المحلية، وبوجه خاص أسواق السندات والصكوك، بما يؤدي الى تزايد الاعتماد على الائتمان المصرفي والذي يوفر موارد قصيرة الأجل بالأساس لا تكون ملائمة لسد الاحتياجات التمويلية متوسطة وطويلة الأجل للأفراد والشركات.[1]

وهناك تحديات أخرى تواجه الشمول المالي منها:[2]

– ارتفاع مستويات الأمية المالية والتي يترتب عليها جهل بعض المواطنين بالخدمات المصرفية المقدمة.

– سوء التوزيع الجغرافي للبنوك وماكينات الصرف الآلي "وخاصة في القرى والمناطق النائية.

– ارتفاع تكلفة إجراء المعاملات المالية سواء في فتح حساب مصرفي أو التعامل مع الصرف الآلي.

– انخفاض مستوى ثقة العميل او المواطن في الخدمات المصرفية.

[1] – صندوق النقد العربي، (نفاذية الخدمات المالية 2012).

[2] – أحمد محمود محمد النقيرة، **دور الشمول المالي في تعزيز مستوى ثقة العملاء**، مرجع سبق ذكره ص343.

خلاصة الفصل الأول:

قدم هذا الفصل الأسس النظرية للشمول المالي ومؤشرات قياسه، وذلك من خلال التطرق إلى مفهوم الشمول المالي والذي يعني وصول المنتجات والخدمات المالية لجميع قطاعات المجتمع، بما في ذلك ذوي الدخل المحدود وذلك بأسعار معقولة وعادلة من قبل الجهات الفاعلة، كما تناولنا أهمية التي تعود على التنمية الإقتصادية واستقرار النظام المالي، والأهداف التي تسعى لتحقيقها الدول من خلال تطبيق الشمول المالي والذي يكفل وصول كافة شرائح المجتمع للخدمات المالية، والحد من المخاطر المرتبطة بمزودي الخدمات والمنتجات المالية الذين يعملون خارج إطار النظام المالي الرسمي.

كما تطرقنا في المبحث الثاني للمؤشرات المستخدمة لقياس الشمول المالي والتي تجلت في الوصول إلى الخدمات المالية، واستخدام الخدمات المالية وجودة الخدمات المالية، فوضع مؤشرات الشمول المالي الفعالة يحسن من قياسه بشكل صحيح.

كما أشرنا لأهم ارتباطات الشمول المالي فالربط المشترك المالي وأهداف القطاع المالي من استقرار وحماية المستهلك والنزاهة فالشمول المالي يعد أمرا ضروريا من أجل تسريع واستدامة التوظيف والنمو الإقتصادي والاستقرار العالمي، هذا مع وضع التحديات والمعيقات التي تعرقل توسع الشمول المالي من قلة ثقة العميل في الخدمات المصرفية وارتفاع مستويات الأمية وغيرها من التحديات الأخرى.

الفصل الثاني

الإطار العام للإستقرر المالي ودور الشمول المالي في تحق

تمهيد:

تعمل الحكومات دائما على تحقيق تنمية إقتصادية تشمل جميع أرجاء البلاد، لكي تحقق ثبات وإستقرار مادي في جميع جهاتها وتضمن الحياة الكريمة والعيش المريح لمواطنيها، ومن بين أهم هذه العناصر في تحقيق التنمية الإقتصادية، لدينا الإستقرار المالي والشمول المالي والعلاقة بينهما، حيث أن الشمول المالي سيساهم في تحقيق الإستقرار المالي في الأسواق المالية والمصرفية وبالتالي تحقيق نمو إقتصادي من شأنه أن يساهم في تحقيق الإستقرار الإقتصادي، وأن التقدم في الشمول المالي يؤدي إلى تعزيز الإستقرار المالي.

من خلال هذا الفصل سنتناول ثلاث مباحث يشمل المبحث الأول أهم المفاهيم المختلفة للاستقرار المالي، أما المبحث الثاني يتناول دور الشمول المالي في تحقيق الإستقرار المالي، أما في المبحث الثالث فإننا نتحدث عن الشمول المالي كمدخل للتعامل مع تداعيات جائحة كورونا لتحقيق الإستقرار.

المبحث الأول: عموميات حول الاستقرار المالي

يعتبر الإستقرار المالي من أهم المواضيع التي أصبحت في الوقت الراهن تسعى البنوك إلى تحقيقها والحفاظ عليها وذلك بالاعتماد على الطرق الصحيحة والسليمة في أدائها وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: الإطار العام للاستقرار المالي

بعد الأزمات المالية التي شهدها العالم والتي أدت إلى اضطرابات كبيرة في النظام المالي حالت دون الاستقرار المالي في هاته الدول والتي بدورها انتقلت إلى حالت عدم استقرار اقتصادي زاد الاهتمام بقضايا الاستقرار المالي وكيفية المحافظة عليه خاصة هاته الأزمات التي وقعت فيها بعض الدول انتقلت بالعدوى إلى انضمت الدول الأخرى فأصبح متزايد بالاستقرار المالي وكذا بالمؤشرات التي تقيسه.

قبل التطرق لمفهوم الاستقرار المالي نتطرق لتعريف حالة عدم الاستقرار المالي والتي تعرف كالتالي: عدم الاستقرار المالي تشير إلى الأوضاع في الأسواق المالية التي تضر او تهدد بإلحاق الضرر بأداء الاقتصاد من خلال تأثيرها على عمل النظام المالي، عدم الاستقرار هذا يضر عمل الاقتصاد بطرق مختلفة يمكن تنال من الوضع المالي للوحدات غير المالية مثل الأسر والشركات والحكومات لدرجة ان تدفق التمويل لهم يصبح مقيدا، وتمكنه ايضا وبصورة خاصة عرقلة عملية المؤسسات المالية والأسواق بحيث تكون اقل قدرة على مواصلة تمويل بقية قطاعات الاقتصاد.[1]

التعريف الأول: الاستقرار المالي يعني العمل على: «التأكد من قوة وسلامة عمل جميع مكونات النظام المالي مما ينطوي على غياب التشنجات والتوترات في هذا الجهاز بما ينعكس سلبا على الاقتصاد».[2]

التعريف الثاني: كما يمكن تعريف الاستقرار المالي على انه: «قدرة النظام المالي على مقاومة والتصدي للصدمات والتحقيق من حدة الاختلالات الناتجة من الاقتصاد الحقيقي والقطاع النقدي كون هذه الاختلالات تنقص من قدرة النظام المالي على التخصيص الأمثل للموارد».[3]

---

[1] – اسماء يحياوي، "**دور البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار المالي**، (مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وبنوك، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014–2015، ص 47

[2] – شويطر جميلة، **أثر استقرار النظام المالي على الوساطة المالية في الجزائر خلال الفترة (1990–2016) دراسة** قياسية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، فرع علوم اقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر،2016–2017، ص 39

[3] – زينب بومالة، **دور صناديق الثروة السيادية في تحقيق الاستقرار المالي للدول النامية حالة الجزائر وجمهورية الشيلي (دراسة تحليلية تقييمية للفترة 2000–2017)**، مذكرة ماستر، جامعة حمة لخضر، الوادي،2018/2017، ص 19.

ومن خلال التعاريف يمكن القول إن الاستقرار المالي هو: " الحالة التي يكون فيها القطاع المالي قادرا على التحوط ضد الأزمات الداخلية والخارجية، والاستمرار في حالة وقوع الأزمات في أداء وظيفتها المتمثلة في توجيه الموارد المالية التي الفرص الاستثمارية بكفاءة، كما يمكن أن يحدد درجة الاستقرار المالي بحسب قدرة النظام المالي على التخفيف من وطأة تداعيات الأزمات الاقتصاد الحقيقي".

أي بمعنى آخر: «إن الاستقرار يرتبط بالنظام ومكوناته والأنشطة المرتبطة به وعلى رأس ما يولى له الأهمية والعناية: لأسواق المال والبنوك التجارية، ومن أهم الجهات المسؤولية عن تحقيق ذلك البنوك المركزية من خلال السياسات النقدية والمالية التي تنتهجها».

ويمكن اعتبار النظام المالي مستقر إذا ما اتسم بالإمكانيات التالية:

1- تسيير كفاءة توزيع الموارد الاقتصادية، حسب المناطق الجغرافية ومع مرور الوقت الى جانب العمليات المالية والاقتصادية الأخرى (كالادخار والاستثمار، والإقراض والاستقراض، وخلق السيولة وتوزيعها، وتحديد أسعار الأصول)

2- تقييم المخاطر المالية وتسعيرها وتحديدها وإدارتها.

3- استمرار القدرة على أداء هذه الوظائف الأساسية حتى مع التعرض للصدمات الخارجية او في حالة تراكم الاختلالات.[1]

بناءا على ما سبق يمكن تقديم التعريف الشامل للإستقرار المالي على النحو التالي: أن يكون النظام المالي قادرا على مواجهة كل الأزمات، وتمكنه من القيام بمهامه دون أن يؤدي إلى عدم الموازنة بين القطاع الحقيقي والقطاع النقدي، من خلال التقييم المسبق للمخاطر المالية وتسعيرها.

تتمثل أركان استقرار المالي في استقرار المستوى العام للأسعار، واستقرار سعر صرف الدينار، وتوفير هيكل أسعار فائدة ملائمة تنسجم مع التطورات الاقتصادية المحلية وتطورات أسواق المال العالمية، ويستخدم البنك المركزي مجموعة من الأدوات التي تمكنه من تحقيق الاستقرار ومنها تنظيم التناغم والانسجام بين السياسة النقدية والسياسة المالية والاقتصادية العامة، ولذلك تدور

[1] – مشتاق محمد السيعاوي وآخرون، **الاستقرار المالي في ظل النظام المالي والمصرفي الاسلامي (دراسةى تحليلية لعينة من المصارف الاسلامية في ضوء المؤشرات العالمية للازمة المالية)**، مجلة كركوك للعلوم الادارية والاقتصادية، مجلد 2، العدد 2، كلية العلوم الادارية والاقتصادية، جامعة كركوك، العراق، 2012، ص70.

مفاهيم الاستقرار المالي حول تحقيق الاستقرار في كل عناصر القطاع المالي المتمثلة بالبنية التحتية والمؤسسات والأسواق بصورة متوازنة.[1]

المطلب الثاني: أهداف وتحديات وقع إطار عام للاستقرار المالي

يستهدف صانعي السياسات من وراء وضع إطار عام للاستقرار المالي، تصميم آليات للحيلولة دون تحول المشكلات المالية إلى مشكلات نظامية، او تهديدها للاستقرار الاقتصادي الحقيقي، حيث تتم مراعاة الموازنة بين هدف تحقيق الاستقرار المالي وهدف تعزيز قدرة الاقتصاد على مواصلة النمو ولا يبقى السعي نحو تحقيق الاستقرار المالي بالضرورة، منع نشوء كافة المشكلات المالية، فمن غير الطبيعي او المنطقي افتراض وجود نظام مالي فعال وديناميكي لا يشهد تقلبات او اضطرابات سوقية بشكل مطلق وان جميع مؤسسات المالية ستكون قادرة في كل الأوقات على التعامل بكفاءة مع كل جوانب عدم اليقين والمخاطر التي تنطوي عليها عملية تقديم الخدمات المالية كما أنه من غير المحبذ وضع.[2]

آليات توفر الحماية المفرطة لاستقرار السوق وتد من الإقدام على المخاطر وعلى ذلك فانه عند الشروع في استحداث إطار عام للاستقرار المالي، يتم مراعاة قدرة هذا الإطار على تحقيق الأهداف التالية:

– الوصول إلى قطاع مالي فعال يسهم في تحقيق النمو الاقتصادي المرتفع والمستدام، وتتناسب مؤشرات الأداء به مع المؤشرات الاقتصادية الكلية، وتعمل فيه الأسواق المالية بكفاءة مع الالتزام بالقواعد الاحترازية لتعاملات المؤسسات المالية بها: وتتحقق من خلاله الرقابة الفعالة على المؤشرات المالية، ويتمتع ببنية تحتية ذات كفاءة عالية وتحظى بثقة المتعاملين.

– تشجيع اعتماد سياسات وقائية وأخرى علاجية في الوقت المناسب لتفادي عدم الاستقرار المالي، مع تقرير القدرة على استعادة الاستقرار إلى النظام المالي في حالة فشل التدابير الوقائية والعلاجية في الحد من إمكانية انتقال آثار الصدمة من القطاع المالي كقطاع الحقيقي والعكس.

– تمكين صانعي السياسة ومتخذي القرارات المالية من الوقوف على لمواطن الضعف المحتملة في وقت مبكر قبل حدوث انفجار فقاعة سعرية يترتب عليها تصحيح جبري للأسعار القائمة للأصول بشقيها العيني والمالي:

وتتمثل التحديات التي تواجه إعداد إطار عام للاستقرار المالي في اي دولة في عدم هيكلية، ودرجة انفتاح القطاع المالي المحلي على القطاعات المالية العالمية النظم المالية، وبالتالي تنوع

[1] - زينب بوملة، مرجع سبق ذكره، ص23.

[2] – أحمد شفيق الشاذلي، **الإطار العام للاستقرار المالي ودور البنوك المركزية في تحققه**، صندوق النقد العربي 2014، ص41

وتباين المشكلات التي تواجه هذا القطاع من دولة لأخرى، وما يترتب عليه صعوبة الاستفادة من تجارب الدول الأخرى التي واجهت تحديات عند وضع الإطار العام للاستقرار المالي ومع ذلك فان هناك بعض التحديات العامة التي تواجه عدد كبير من الدول عند وضع الإطار ، ويمكن تصنيفها حسب درجة خطورتها وصعوبة مواجهتها في المجموعات الثلاثة التالية:[1]

- **المجموعة الأولى:** المشكلات التي تنشأ عن حدوث اضطرابات في مؤسسة أو سوق مالية واحدة، وتوجد احتمالات قوية بانتقال تبعاتها إلى النظام المالي بأكمله.

- **المجموعة الثانية:** مشكلات ترتبط بوجود اضطرابات في أداء عدة مؤسسات كبرى بالقطاع المالي، وبما يزيد معها احتمال انتقال تداعياتها إلى أسواق مالية أو مؤسسات أخرى تعمل في ذات النشاط.

- **المجموعة الثالثة:** المشكلات المترتبة عن حدوث اضطرابات واختلالات في عدد من المؤسسات المالية، او الأسواق المالية الرئيسية او في البنية التحتية للقطاع المالي كنظام الدفوعات، وانتشارها في باقي المؤسسات المالية أو الأسواق، مثل سوق المعاملات المحلية، وأسواق النقد المتداول بين البنوك، وأسواق الاسهم.

ونظرا لاختلاف حجم وطبقية المشكلات في كل حالة من الحالات السابقة ، فان ذلك يتطلب بالضرورة وجود أدوات تشخيصية، وآليات لمعالجة المشكلات تختلف من حالة لأخرى ، كما يتطلب الأمر استجابة متباينة على صعيد السياسات، وكذلك تصميم حزمة من الاجراءات الرقابية والإشرافية المرنة، بحيث يمكن من خلالها تفعيل الدور المناط بجهات الإشراف والرقابة، وتمكنها من تشديد المراقبة او الرقابة على مؤسسة بعينها أو سوق محدده، أو ضخ السيولة النقدية في الأسواق لتبديد التوترات، أو للتدخل في مؤسسات مؤثرة معنية، بحيث يساهم الاستقرار بها في تحقيق الاستقرار في مؤسسات مالية أخرى أو أسواق مالية أقل حجما.

الفرع الأول: خطوات تحقيق الاستقرار المالي

يتطلب تحقيق الاستقرار المالي للنظامين النقدي والمصرفي في معظم الأحيان وبالذات في ظل الأزمات المالية، إتباع عدد من الخطوات أبرزها، التحكم في نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع تحت الطلب والودائع الزمنية والادخارية بما يحقق سيولة البنك يمكنها من توظيفها في النشاط الاقتصادي تبعا للحاجة خفض معد اتفاقيات إعادة الشراء المعاكس إلى مستويات تحقق توفر السيولة للمصارف، وتشجع البنوك على توظيفها في الاقتصاد، تحديد سفير لأذونات الخزينة

[1] – أحمد شفيق الشاذلي، مرجع سبق ذكره ص 42.

نسبة إلى فائدة الإيداع بين البنوك وتحديد سقف الإصدار، بالشكل الذي يشجع المعارف على توجيه السيولة نحو إقراض شركات القطاع الخاص.

– إجراء عمليات مقايضة بين العملات المحلية وعملات أخرى مثلا الدولار: لتوفير السيولة الكافية وفق الحاجة سواء من العملة المحلية او من العملة الأخرى.

– تحقيق الانسجام التام بين السياسة النقدية والسياسة المالية، بحيث تمكن من خلال ذلك من تحقيق الاستقرار الاقتصادي المنشود، والذي يؤدي بدوره إلى تحقيق الاستقرار المالي واستقرار الأسعار.

– المحافظة على مستويات معنية من الاحتياطيات ورؤوس أموال المصارف.

– تحصين مناعة الجهاز المصرفي بتحقيق مستويات مالية معينة يتجاوز الحدود الذاتية لمتطلبات لجنة (بازل1)، والخاصة بكفاية رأس المال، والبالغة 80 في المائة، إضافة إلى التحسين المستمر من نوعية وجودة الأصول.[1]

الفرع الثاني– محددات الاستقرار المالي:

تتمثل محددات الاستقرار المالي في مؤشرات الحيطة والكلية وهي مؤشرات تدل على مدى سلامة واستقرار النظام المالي، وتساعد البلدان على تقييد مدى قابلية أنظمتها المصرفية للتأثر بالأزمة المالية، وأهميتها في:[2]

–السماح برصد النظام المالي، وأن يكون التقييم مبينا على مقياس كمية موضوعية.

– تساعد على الإفصاح عن المعلومات المالية في الأسواق للجمهور.

وتشمل مؤشرات الحيطة الكلية على جانبين رأيين هما:

1– مؤشرات الحيطة الجزئية المحيطة لتقييم سلامة مؤسسات القطاع المالي بشكل منفرد.

2– مؤشرات متغيرات الكلية المرتبطة بسلامة النظام المالي ككل.

[1] – جريدة العرب الاقتصادية، السبت 24مارس 2012.

[2] – جميلة شويطر، مرجع سبق ذكره ص 23.

الجدول رقم 02: مؤشرات الحيطة الكلية.

مؤشرات الحيطة الجزئية		مؤشرات الاقتصاد الكلي
كفاية رأس المال	**السيولة**	**النمو الاقتصادي**
– مجموع معدلات رأس المال	– قروض البنك المركزي	– معدل النمو العام
– التوزيع التكرار لمعدلات رأس المال	للمؤسسات المالية	– معدل تدهور القطاعات
نوعية الأصول لمؤسسات الإقراض	– تجزئة في معدلات الإقراض بين البنوك	**ميزان المدفوعات**
– تركيز الائتمان القطاعي	– الودائع بالنسبة لاجمالي النقدي	– عجز الحساب الجاري
– الإقراض المقيم بالعملة الأجنبية	– نسبة القروض والودائع	– مستوى الاحتياطي من النقد الأجنبي
– القروض والمخصصات	– هيكل استحقاق الأصول والخصوم	– الدين الخارجي
– القروض الممنوحة للقطاع العام	**الحساسية بالنسبة لمخاطر السوق**	– معدل التبادل التجاري
– وضع المخاطر الخاصة بالأحوال	– مخاطر الصرف الأجنبي	التضخم
– معدلات المديونية	– مخاطر سعر الفائدة	– عدم استقرار التضخم
حالة الاقتراض	– مخاطر سعر السهم	**أسعار الفائدة والصرف**
– نسبة الديون إلى رأس المال	– مخاطر السلع	– التقلب في أسعار الفائدة والصرف
– ربحية المؤسسة	**مؤشرات خاصة بالسوق**	– مستوى أسعار الفائدة الحقيقية المحلية
– مديونية القطاع العائلي	– أسعار السوق للأدوات المالية	– ثبات معدلات الصرف
سلامة الإدارة:	– تصنيف الائتمان	**ازدهار الإقراض وسعر الأصول**
– معدلات الإنفاق		– نوبات ازدهار الإقراض
– نسبة الإيرادات لكل موظف		– نوبات ازدهار أسعار الأصول
– التوسع في عدد المؤسسات المالية		آثار العدوى
الإيرادات والربحية		ارتباط الأسواق المالية
– العائدات على الأصول		**عوامل أخرى**
– العائدات على حقوق الملكية(الأسهم)		– القروض والاستثمارات الموجهة
– معدلات الدخل والانفاق		– لجوء الدولة للنظام المصرفي
		تأخر عمليات السداد في الاقتصاد

المصدر: – شويطر جميلة، **أثر استقرار النظام المالي على الوساطة المالية في الجزائر خلال الفترة (1990–2016) دراسة** قياسية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، فرع علوم اقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر،2016–2017، ص 24.

وتتمثل أيضا محددات الاستقرار المالي في متغيرات الاقتصاد الكلي، والمتغيرات السياسية، وفيما يلي عرض لأهم هذه المتغيرات:[1]

أولا – متغيرات الاقتصاد الكلي

1– **نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي:** حيث انه من المتوقع أن يكون الاستقرار المالي أعلى في البلدان المتقدمة، مثل تلك التي تميل إلى أن تتميز بجودة أفضل المؤسسات.

2– **التطور المالي والذي ينوب عنه نسبة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي:** حيث يؤثر المستوى المرتفع للتطور المالي تأثيرا إيجابا على قدرة الحكومة على الاقتراض أثناء فترة الركود، وبالتالي فانه من المتوقع زيادة الاستقرار المالي.

3– الانفتاح التجاري: والذي ينوب عنه نسبة إجمالي الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي حيث تميل الاقتصادات الأكثر انفتاحا إلى أن تكون أكثر عرضة للصدمات الخارجية وبالتالي قد تستخدم سياسات مالية أكثر فعالية من أجل توفير الاستقرار.

4– انفتاح رأس المال: والذي يثوب عنه مؤشر Chinnlty الخاص بانفتاح حساب رأس المال:

حيث من المرجح أ يتدفق رأس المال الأجنبي (إلى الخارج) في فترات التوسعات (حالات الركود) وبالتالي زيادة تكلفة تمويل السياسات المالية لمواجهة الدورات الاقتصادية.

5– حجم الحكومة والذي ينوب عنه نسبة الإنفاق الحكومي الى الناتج المحلي الإجمالي:

حيث يمكن اعتبار الحكومة متغير نائبا للاستقرار المالي في ظل افتراض أن مرونة الضرائب بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي تساوي واحد.

ثانيا: المتغيرات السياسية:

1– القيود المفروضة على السلطات التنفيذية: تتمثل المتغيرات الرئيسة المستخدمة للتعبير عن هذه القيود في تلك التي اقترحها كل من Fatas and Milovعام 2013، وكان أول هذه القيود هو حق النقض (Veto) المحتمل على قرارات السلطة التنفيذية، أما الثاني فيتمثل في خصائص المؤسسات والنواتج السياسية في البلد حيث يتم تعديل قيمتها عندما يكون الرئيس والسلطة التشريعية.

[1] - إبراهيم زكريا الشربيني، **محددات وآثار الإستقرار المالي وكيفية قياسه**، ص328.

2- الانتخابـــات: بنـاء علـى اسـتخدام متغيـرات وهميـة للتعبيـر عـن حـدوث انتخابـات السـلطة التنفيذيـة والتشـريعية: فـان السياسـيين قـد متمـايلو خـلال الانتخابـات إلـى تغييـر الإنفـاق والضـرائب لأسباب انتخابية وليس بالضرورة لأغراض تحقيق الاقتصاد الكلي.

4- **متغيرات سياسة أخرى:** مثل الأغلبية التمثيل النسبي والأنظمة البرلمانية.[1]

[1] - ابراهيم زكريا الشربيني، مرجع سبق ذكره، ص328.

المبحث الثاني: دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي

إن التقدم في الشمول المالي يؤدي إلى تحقيق الإستقرار المالي كما يساهم في تحقيق التنمية الإقتصادية والكفاءة المالية وذلك من خلال ما يلي:

المطلب الأول: العلاقة المتداخلة بين الشمول المالي والاستقرار المالي

قد يكون الصعب تحقيق الشمول المالي دون وجود استقرار في النظام المالي: كما انه من الصعب تصور استمرار الاستقرار المالي مع وجود نسبة متزايدة من المجتمع والقطاع الاقتصادي التي لا تزال مستبعدة من الناحية المالية (مثل سكان المناطق الريفية، مجموعة من الأقل حظا في المناطق الحضرية الفقيرة والفقراء)، ويوحي ذلك إلى وجود ارتباط وثيق بين الاستقرار المالي والشمول المالي في كل الاتجاهين.

تؤكد بعض الدراسات أن الشمول المالي يساعد على تحسين الظروف المالية ورفع مستوى معيشة الفقراء كما يؤدي إلى قطاع عائلي وقطاع أعمال صغيرة أكثر قوة من خلال التنمية المالية التي تدعم الاستقرار الاجتماعي والسياسي، مما يؤدي بدوره إلى زيادة استقرار النظام المالي، كما يمكن للشمول المالي أن يحسن من كفاءات عملية الوساطة بين الودائع والاستثمارات، فضل عن زيادة نصيب القطاع المالي الرسمي على حساب القطاع غير الرسمي ما يدعم فاعلية السياسة النقدية ويلاحظ أن تنوع محافظ الأصول والالتزامات يعزز من توزيع المخاطر وتفادي تركيزه.

على جانب الالتزامات، تفترض بعض الدراسات أن القطاع المالي الشامل عادة يتميز بقاعدة ودائع مستقرة إذا كانت أكثر تنوعا: حيث ثبت أن الزيادة بنسبة 10 في المائة من نصيب الأفراد القادرين على الحصول على خدمة الودائع بنحو ثلاثة إلى ثمانية نقاط في المائة، كما تبين أن المدخرين ذوي الدخل المنخفض يتجهون إلى الحفاظ على الودائع خلال فترات الأزمات النظامية وبالتالي فان ودائع العملاء ذوي الدخل المنخفض تعتبر عادة مصدر مستقر للتمويل في حالة نفاذ المصادر الأخرى أو صعوبة الحصول عليها.

إلا أنه في أوقات الشدة أو الأزمات المالية قد يقوم المدخرون، خاصة المدخرون الكبار، بسحب ذلك إذا كانت الودائع أكثر تنوعا، ويتحقق هذا التنوع عن طريق الحصول على الودائع المصرفية من عدد أكبر من الأفراد الأمر الذي يؤدي بدوره إلى زيادة تحقيق الشمول المالي، بناءا عليه فان تحقيق نطاق أوسع من الشمول المالي في الودائع المصرفية يؤدي إلى استقرار قاعدة الودائع وبالتالي يحسن مرونة التمويل والاستثمار بالقطاع المصرفي مما يؤثر بشكل ايجابي على

أوضاع السيولة وبالتالي يدعم الاستقرار المالي بكل عام: كما أن الشمول المالي يؤدي إلى توجيه الأرصدة الخامدة إلى استخدامات أكثر إنتاجية وتحويلها إلى ودائع قدر عائد.[1]

وعلى جانب الأصول، تشير نتائج بعض الدراسات إلى أن خسارة القروض الصغيرة تشكل مخاطر نظامية أقل من الخسائر المحققة من القروض الكبيرة، وبالتالي فان زيادة الشمول المالي من حيث تيسير منح ائتمان القروض الصغيرة يؤدي إلى قدر أكبر من الاستقرار على مستوى مقدمي الخدمات المالية.

وقد ثبت أن الشمول المالي قد يؤدي إلى تغيير بنية النظام المالي، ودعم كفاءته فيما يتعلق بالمبيعات والمعاملات التي يتم استخدامها، والعملاء الذين يستخدمون الخدمات المختلفة، والمخاطر الجديدة الناشئة وكذا المؤسسات التي أنشأت أو توسعت في الأسواق الجديدة.

كما أكدت بعض الدراسات أنه في الدول ذات المستويات العالية من الاستبعاد المالي Financial Exclusion فان الخدمات المالية غير الرسمية، وقد تكون الخدمات المالية غير الرسمية في حد ذاتها مصدر لعدم الاستقرار المالي.

وقد أدركت مجموعة العمل المالي (FATF) أن الاستبعاد المالي Financial Exclusion يعتبر من أهم المخاطر التي تواجه الجهود المبذولة في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.[2]

– وأثبتت بعض الدراسات أن هناك علاقة وثيقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي، ويعرف البنك المركزي الأوروبي الاستقرار المالي على أنه:" أن يكون النظام المالي الذي يتضمن الوسطاء الماليين والأسواق والبنية التحتية للأسواق قادر على تحمل الصدمات وتحمل الاختلالات المالية، مما يخفف من احتمالية حدوث معوقات تحول دون إتمام عملية الوساطة المالية ويضعف إلى حد كبير من تخصيص المدخرات لفرص استثمارية مريحة"، وبالتالي فالاستقرار المالي في النظام المالي يعتبر كمقاوم للصدمات الاقتصادية وذلك لقدرته من خلالها على الوفاء بوظائف الوساطة مثل ترتيبات الدفع، وتؤكد الدراسات على صعوبة تحقيق الشمول المالي دون وجود استقرار في النظام المالي، في حين أنه من الصعب تحقيق استقرار مالي لنظام يضمن شرائح من السكان مستبعدة ماليا، فالشمول المالي يساعد على تحسين الظروف المالية ورفع مستوى معية الفقراء كما يؤدي إلى قطاع عائلي أو قطاع أعمال صغيرة أكثر قوة من خلال التنمية المالية التي تدعم الإستقرار الإجتماعي والسياسي مما يؤدي بدوره إلى زيادة إستقرار النظام المالي، فالشمول المالي يسمح بتحسين كفاءة عملية الوساطة بين الودائع والاستثمارات، فضلا عن زيادة نصيب القطاع

[1] – عبد الرحمان عبد الله الحميدي، **العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي**، كتاب صندوق النقد العربي 2015، ص6

[2] – عبد الرمان بن عبد الله الحميد، مرجع سبق ذكره، ص8

المالي الرسمي على حساب القطاع الغير رسمي مما يدعم فاعلية السياسة النقدية ويلاحظ أن تنوع محافظ الأصول الإلتزامات يعزز من توزيع المخاطر وتفادي تركزها، وقد ثبت بأن الشمول المالي قد يؤدي إلى زيادة تغير بنية النظام المالي ودعم كفاءته فيما يتعلق بالمنتجات والمعاملات التي يتم إستحداثها والعملاء الذين يستخدمون الخدمات المختلفة، والمخاطر الجديدة الناشئة، والمخاطر الجديدة الناشئة وكذا المؤسسات التي أنشأت أو توسعت في الأسواق الجديدة.[1]

المطلب الثاني: إنعكاسات تطبيق سياسة الشمول المالي على الاستقرار المالي

تأسيسا على ما تقدم يمكن فهم العلاقة المتداخلة بين الشمول المالي والاستقرار المالي إذ من الصعب تصور تحقيق أحدهما في غياب الآخر، ويوحي ذلك على وجود إرتباط متلازم بينهما على نحو ما سنوضحه في هذه الفقرة.

إن سياسة الشمول المالي سياسة ذكية تنطوي بالفعل على إمكانية دعم الاستقرار المالي الذي هو هدف الشمول المالي، حيث يستند تطبيق هذه السياسة على نقاط رئيسية هي:[2]

– يمكن لسياسة الشمول المالي ان تكون عاملا قويا لنمو قوي وشامل، إذ أن زيادة الأدلة (الإقتصاد الكلي، الناتج المحلي الإجمالي، الإستقرار المالي، التقليص من عدم المساواة، تخفيف آثار الصدمات وإدارة الأزمات) المقدمة من طرف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومعهد ماكينزي العالمي في الآونة الأخيرة، قد أظهرت أن الشمول المالي هو المحرك للنمو الإقتصادي والإستقرار المالي، وأن الإستبعاد المالي بشكل مخاطر شديدة على الإستقرار المالي، ويمكن أن تكون ضارة للسلامة المالية.

– إن الشمول المالي يمكن أن يعزز قاعدة رأس المال المحلية، ومن ثم تقليل الإعتماد على تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية، وتخفيض مخاطر الصدمات الخارجية.

– تساهم سياسة الشمول المالي في تحيق الحماية المالية للمستهلك وبالتالي التعزيز من الإستقرار المالي، إن توسيع قاعدة الشمول المالي تساعد على تحقيق الإستقرار المالي، لما لها من تأثير إيجابي، وفي نفس الوقت هذا لا يفي بالضرورة أن زيادة الشمول المالي لا تؤثر سلبا على الإستقرار المالي.

[1] – حمدي معمر، **تعزيز الشمول المالي لمدخل استراتيجي لدعم الاستقرار المالي في العالم العربي**: مجلة التكامل الإقتصادي، المجلد 7 العدد4، ديسمبر 2019، ص5.

[2] – أيمن بوزواتة، مرجع سبق ذكره ص71.

– إن الشمول المالي يحسن كفاءة عملية الوسطية المالية بين الإدخار والإستثمار من خلال تغيير بنية النظام المالي والإعتماد على المبيعات والمعاملات المستحدثة (الإبتكار المالي الرقمي).

– يعمل الشمول المالي على زيادة حصة القطاع المالي الرسمي مقابل القطاع غير الرسمي بما يدعم السياسة النقدية، حيث تع البيئة التي تتميز ببنية مرتفعة للمستفيدين ماليا والتي يلجأ فيها هؤلاء إلى التمويل غير الرسمية بيئات أكثر هشاشة وعرضه لعدم الإستقرار المالي.

– تطبيق سياسة الشمول المالي تساهم في توزيع أفضل للمخاطر وتحسن إدارتها من خلال تنويع محافظ الأصول والخصوم، القطاع المالي الشامل يتميز بودائع مستقرة إذا كانت أكثر تنوعا، ولا يتحقق ذلك إلا في ظل مستوى معين من الشمول المالي، مما يساهم في تخفيف آثار "السحب المكثف" للودائع (بإعتباره واحدا من محركات الأزمة المالية حيث يعمل السحب على خلق الأزمة وتسريع إنتشارها)، حيث ثبت أن الزيادة بنسبة (10%) من نصيب الأفراد القادرين على الحصول على خدمة الودائع المصرفية قد يؤدي إلى تخفيف أو الحد من معدلات سحب الودائع بنحو ثلاثة إلى ثمانية نقاط في المائة، كما تبين أن المدخرين ذوي الدخل المنخفض يتجهون إلى الحفاظ على الودائع خلال فترات الأزمات الدورية، وبالتالي فإن ودائع العملاء ذوي الدخل المنخفض تعتبر عادة مصدرا مستقرا للتمويل في حالة نفاذ المصادر الأخرى أو صعوبة الحصول عليها.

من المفترض أن تدعم سياسة الشمول المالي حالة الإستقرار المالي وتساهم في إدارة المخاطر، من ناحية هي تستعمل على إحتواء فئات واسعة من المستبعدين ماليا وتعيد إدماجهم ضمن النظام المالي الرسمي وتضمن إنخراطهم في عملية التنمية وبناء رأس المال الإجتماعي والمشاركة، كما يعمل هذا الإحتواء على تقليل مخاطر تبيض الأموال والفساد المالي وتمويل الإرهاب، ومن ناحية أخرى يمكن للتكنولوجيا المالية التي تعتمد عليها سياسات الشمول المالي أن تخلق المزيد من المنافسة مع المؤسسات المالية التقليدية بما يخدم النظام المصرفي مع مواجهة المخاطر الناشئة عن هذا التحول المالي الرقمي.[1]

[1] – أيمن بوزانة، مرجع سبق ذكره، ص73

المبحث الثالث: الشمول المالي كمدخل للتعامل مع تداعيات جائحة كورونا لتحقيق الإستقرار المالي

يواجه العالم أزمة في منتهى الخطورة بدأت في الصين وإنتشرت في كافة دول العالم وهي أزمة كورونا ومن المتوقع أن تفوق أي أزمة سابقة لها فيها الأزمة الإقتصادية العالمية لعام 2009/2008، فخلاف الخسائر البشرية التي سببتها إلى أنها تسببت أيضا في دخول العالم في مرحلة الركود إقتصادي وفقا لما أعلنه صندوق النقد الدولي في أول أبريل لسنة 2020، وبالنظر إلى الوضع الحالي فإن الأثار المدمرة لأزمة فيروس كورونا تترك بصمة عدوانية في كالصناعة تقريبا، تكلف هذه التأثيرات في الصناعة المصرفية بسبب إرتباطها الكبير بالصناعات الأخرى،[1] ولذلك إعتبرت الدول الشمول المالي من بين الإهتمامات الأولية لتسهيل وصول أفراد المجتمع للخدمات المالية لما لها من تأمينات صحية وخدمات الدفع الإلكتروني الذي يمتاز بها، هذا ما يقلل الإختلاط بين الأفراد بدوره، علامة من علامات التدابير الوقائية للتصدي للفيروس.

المطلب الأول: أهمية الشمول المالي لمواجهة أزمة فيروس كورونا:

يحقق الشمول المالي الرفاه المالي لكافة أفراد المجتمع ،حيث أن إتاحة كافة الخدمات والمنتجات المالية وتوسيع المشاركة في النظام المالي الرسمي يمثل عاملا أساسيا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والقضاء على الفقر وتحسين مستوى معيشة الأفراد وتمكين المرأة والحد من البطالة وعدم المساواة ودمج الإقتصاد الموازي في الإقتصاد الرسمي، كما أن الأثار الجانبية الإقتصادية سيكون لها تأثير مدمر ودائم على العديد من الأرواح بعيدا عن التأثير الطبي المباشر للفيروس، وعليه فإن المؤسسات المالية في كل دولة تلعب دورا هاما جدا خلال دعم الوصول إلى الخدمات المالية الأساسية التي تمكن العديد من الأشخاص وتحسين ظروفهم المعيشية وتمكن العديد من الشركات من النمو وإنشاء العديد من الوظائف.[2]

ويمكن إبراز أهمية الشمول المالي في مواجهة أزمة كورونا من خلال النقاط التالية[3].

الفرع الأول- المحور الاجتماعي: وهو ما يهتم بتحسين الحالة المعيشية للعملاء وخاصة الفقراء منهم، ويرجع السبب في ذلك هو أن الشمول المالي سيساعد على إتخاذ الموارد المالية

---

[1] -«HOW the agent-based banking model might facilitate inclusion and sustainablity via econoic circularity ? » - ABanyladesh perspective by mohamed jalolVddin , Independent researcher and Analyst, chittagong Researche Groupe,Bagladsh, European jaurnal of Social Impact and Circular Economy,1(2),76-94, october 2020 https://doi.org/10.13135/2704-9906/4945

[2] -Role of financial inclusion in addressing the impact of Covid-19,2021, Responsible finance forum, originally posted on Triodos investment management's Web site.

[3] – رشا عوني عبد الله احش، **دور الشمول المالي في أزمة فيروس كورونا في الإقتصاد المصري و أثر أزمة كورونا على الإقتصاد القومي**، المؤتمر العلمي الخامس لكلية التجارة، 5أفريل 2021، ص11.

الأزمة للفئات منخفضة الدخل للحفاظ على مستويات معقولة من الإستهلاك وإمكانية ممارسة الأنشطة التجارية في ظل هذه الأزمة الطاحنة.

كما أن الشمول المالي يساعد أيضا في التقليل من الخسائر البشرية نتيجة هذا الفيروس اللعين عن طريق تقديم التثقيف الصحي إلى جانب القروض الصغيرة لعملائها مما سيساعد العملاء على أن يصبحوا أكثر وعيا بالقضايا الصحية وإتخاذ الإجراءات الوقائية، حيث أن العديد من المؤسسات التمويل الأصغر توفر منتجات التأمين الصحي بحيث يحصل العملاء الفقراء على العلاج في الوقت المناسب، بالإضافة إلى أن تعزيز الشمول المالي يتيح إمكانية الإستغناء عن التعاملات بالعملة الورقية والتي قد تكون سببا رئيسيا في انتقال الفيروس من شخص لآخر، بدلا عن ذلك الخدمات المالية الإلكترونية.

الفرع الثاني– المحور الإقتصادي: إن الشمول المالي له تأثير على النمو الإقتصادي في هذا الوقت الصعب، حيث أن القطاع المالي الأكثر شمولية يتسم بقدرة أكبر على جذب المدخرات وتقديم الخدمات المالية والتمويلية لمختلف فئات المجتمع وبالتالي التقليل من حده تداعيات إنتشار فيروس كورونا على النمو الإقتصادي، وسيساعد ذلك الكثير من فئات المجتمع على تمويل إحتياجاتهم الإستثمارية والإستهلاكية وبالتالي تحفيز النمو الإقتصادي.

الفرع الثالث: المحور الإستراتيجي : حيث أن الشمول المالي يعد هدفا إستراتيجيا لمواجهة تداعيات تفشي هّذا الفيروس اللعين، لقدرته على تحقيق الإستقرار المالي والنزاهة وحماية المستهلك ماليا وصحيا بغية الوصول لقطاع مالي مستقر يتمتع بقدر عالي من النزاهة ويهتم بحماية حقوق وسلامة العملاء وتخطي تبعات الأزمة بقدر أقل من الخسائر، حيث أثبتت الدراسات أنها كعلاقة وثيقة بين الشمول المالي والإستقرار المالي حيث يهدف الشمول المالي إلى حصول الشرائح السكانية المستعدة على الخدمات المالية الرسمية بتكاليف مقبولة، وقد تبين وجود بعض التحديات في كيفية قياس الشمول المالي والوصول إلى مؤشر له، قام عدة باحثون بإجراء مقارنة بعلاقته مع المتغيرات الإقتصادية الكلية الأخرى، وإستنادا إلى هذه الأبحاث، تم الوصول إلى وجود إرتباط بين الشمول المالي والإستقرار المالي حيث كل واحد يدعم كل منهما الآخر.[1]

ومنه فإن العمل على تحقيق الشمول المالي يعتبر المنفذ الأكثر أهمية لمجابهة فيروس كورونا لأنه يحافظ على صحة أفراد المجتمع ونمو الإقتصادي في آن واحد في ظل أزمة فيروس كورونا.

[1] – رشا عوني عبد الله العش، مصدر سبق ذكره ص11

المطلب الثاني: آليات الشمول المالي للحد من تداعيات أزمة فيروس كورونا

للشمول المالي آليات متنوعة لمواجهة فيروس وذلك عن طريق تقديم خدمات تتناسب والوضع الحالي، لما تقدمه من خدمة إلكترونية دون التعامل بالأوراق النقدية، التي تعد سبب من أسباب تفشي الفيروس وفيما يلي سندرج بعض آليات التي تساهم وبشكل ملفت في التدابير الإحترازية لمجابهة هذا الفيروس.

أولا – دعم البنية التحتية للنظام المالي: إمكانية الإستفادة من الخدمات المالية عامل بالغ الأهمية من أجل التنمية العالمية والحفاظ على معدلات النمو في الوقت الراهن،[1] كما أنه وفي ظل إنتشار فيروس كورونا، ينتج تعزيز الشمول المالي وإمكانية الاستغناء على التعامل بالعملات الورقية، والتي قد تكون سببا رئيسيا في نقل الفيروس من شخص لآخر نتيجة تلوثها بالفيروس، والإستعاضة عن ذلك بالتعاملات الالكترونية، وهو الأمر الذي سيساعد على الحد من إنتشار الفيروس وتفشيه بشكل كبير في المجتمع، كما تمكن الدفوعات الإلكترونية وغيرها من الخدمات المالية التي يمكن أن تقدم إلكترونيا أو عبر الهاتف الإستمرار في تقديم الخدمات المالية لمختلف المواطنين على الرغم من إغلاق العديد من البنوك.[2]

ثانيا– تطور نظم الدفع وتكنولوجيا المعلومات: أن أزمة فيروس كورونا تسلط الضوء على أهمية أنظمة المدفوعات الرقمية الموثقة والآمنة والقابلة للتشغيل المتبادل كخدمة أساسية إلى جانب إنخفاض شعبية النقد، وعليه قد يكون التبني السريع للدفوعات الرقمية والحاجة الواضحة للنظم التكنولوجية الرقمية الشاملة للأمن القومي والبشري أو أكثر موروثات زمن أزمة فيروس كورونا، ومن أهم نظم المعلومات وتكنولوجيا المعلومات المدفوعات عبر الأجهزة المحمولة، النقود الإلكترونية، المدفوعات عبر الحدود، وعليه فإن ذلك يعمل على التقليل من شدة إنتشار الفيروس والتخفيف من الآثار السلبية للتدابير الإحترازية التي إتخذتها الدول من جهة والحفاظ على معدلات النمو الإقتصادي من جهة أخرى، وبناءا على ما سبق فإن التوجه لنظم الدفع المبتكرة وتكنولوجيا المعلومات هو أمر محسوس في كافة دول العالم في الوقت الراهن وذلك بسبب ما ينتج عن نظم الدفع التقليدية من مخاطر على صحة وسلامة المواطنين، وبالتالي فإنه يعد من أهم آليات الشمول المالي لمواجهة أزمة فيروس كورونا.[3]

---

[1] – رشا عوني عبد الله العش، مرجع سبق ذكره، ص12

[2] – هبة الباز، **الشمول المالي كمدخل للتعامل مع تداعيات أزمة فيروس كورونا**، سلسلة أوراق السياسات حول التداعيات المحتملة لأزمة كورونا على الإقتصاد المصري،الإصدار رقم(18)، معهد التخطيط القومي، يونيو2020، ص186-187

[3] – رشا عوني عبد الله العش، مرجع سبق ذكره ص14-15

ثالثا- تعزيز الانتشار الجغرافي: حيث يشمل الشمول المالي الفئات المهمشة والميسورة للخدمات والمنتجات التي تتناسب مع إحتياجاتهم وتقدم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة مما يخدم الغرض الأساسي من الشمول المالي في تنمية أسواق مالية تقدم خدمات يعول عليها لميد من الناس بإتاحة مزيد من الخدمات والمنتجات، فتصبح بذلك أسواق تتسم بالشمول المالي وتحتوي على منظومة واسعة مترابطة ذات فعالية مؤثرة وهياكل بنية تحتية تكفل تقديم خدمات مالية آمنة وكفاءة تغطي شريحة العملاء منخفضي الدخل.[1]

هذا ما يدل على أن الشمول المالي سيساهم بشكل غير مباشر في الحد من التراكمات التي تحدث في البنوك والمؤسسات المالية هذا بدوره يساهم في التقليل من إنتشار الفيروس، من خلال فتح فروع جديدة لهذه المؤسسات لتقديم خدمات بأكبر قدر ممكن وذلك لتلبية إحتياجات الفئة المهمشة من المجتمع كفتح ماكينات الصرف الآلي جديدة في مناطق مختلفة مثلا، وذلك على سبيل المثال تقليل الزحام لتقليل إنتشار الفيروس.

رابعا- تحسين الوصول للخدمات المالية: لطالما كانت النقود وسيلة إنتشار الأمراض والجميع يترددون في الوقت الحاضر على إستخدام النقود، وبالطبع سيستمر الفقراء وذوي الدخل المنخفض في التعامل نقدا لأنهم مازالوا ليسوا جزءا من الرقمنة لأن نظامهم البيئي لا يقبل سوى النقد، كما أنهم حذرون من ذلك بسبب بعض التجارب السلبية مع إستخدام التمويل الرقمي، وتتطلب الرقمنة (أو ما يعرف بالتحول الرقمي) نظاما بيئيا كاملا يقبل الأموال الرقمية وأيضا بيئة تحتية رقمية محسنة في جميع المجالات، كما أن الشمول المالي يعمل على تقديم مجموعة شاملة من الخدمات المالية تتضمن الحسابات المصرفية والمدخرات، وقروض قصيرة الأجل والتحويلات المالية المحلية والدولية بالإضافة إلى حماية المستهلك ماليا وتعزيز القدرة المالية، وما لهذه الخدمات المالية من أهمية بالغة على الإقتصاد في ظل تفشي هذا الفيروس.

خامسا- وصول الخدمات المالية: إن الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية يلعب دور جانب العرض، والذي يجب أن يتم بشكل أكثر شمولية لجميع فئات المجتمع وإحتوائه على كافة الظروف التي يمر بها المجتمع، ففي ظل هذه الجائحة والتي تؤثر بشكل أساسي على جانب الصحة، فإنه يجب تقديم تغطية تأمينية ضد مخاطر هذا الفيروس على صحة الإنسان وكذلك تقديم تسهيلات إئتمانية تعمل على زيادة تدفق الأموال وتعبئتها في قنوات الإستثمار المناسبة لزيادة نمو النشاط الإقتصادي للدولة في ظل هذه الظروف العصية، كل هذا يشير بقوة إلى أن الحصول على

[1] - هبة الباز، مرجع سبق ذكره، ص188.

الخدمات المالية وإستخدامها على سهولة الوصول إليها بتكلفة معقولة يخلق بيئة تحفيزية للنمو الإقتصادي على الرغم من ما يمر به البلاد من ظروف صعبة.[1]

سادسا- نشر الثقافة المالية: تربط الشمول المالي والثقافة المالية علاقة وثيقة، حيث يشكل فهم المنتجات والخدمات المالية والمصرفية شرطا أساسيا لتعميمها وحسن إستخدامها و الإستفادة منها بشكل فعال وبالمثل فإن إمتلاك حساب مالي يعمل كحافز لفهم أفضل للمفاهيم والمبادئ المالية، فالمستهلكون ذوي القدرات المالية الأكبر يمكنهم إختيار المنتجات المناسبة و إتخاذ خطوات لحماية أنفسهم من المنتجات والممارسات التي لا تحقق لهم مصالحهم المثلى ومن شأن تحسين وعي المستهلك وقدراته المالية أن تساعد الجهات التنظيمية على مراقبة السوق، ومنه فإن نشر الثقافة المالية يشكل خطوة أساسية ومحورية لتحقيق الشمول المالي، كما أن الثقافة المالية في العالم أصبحت إجراء إحترازي مكمل رئيسي لسلوكيات القطاع المالي لضمان تحقيق الشمول المالي، وعليه فإن نشر الثقافة المالية من خلال نوعية وتثقيف الأفراد المستفيدين يعد من بين الإجراءات الإحترازية لمواجهة فيروس كورونا وتفادي حدوث أزمات مالية جراء ذلك في المستقبل القريب.

سابعا- حماية المستهلك: إن إنتشار وتفشي فيروس كورونا في مجتمعنا أدى إلى إظهار العديد من حالات الغش التجاري والإنتاج الغير مطابق للمواصفات حتى الأدوات الإغاثية والأدوات الطبية التي زادت الحاجة إليها في الفترة الأخيرة، ومن هنا يلعب دور حماية المستهلك للحد من هذه الظاهرة، حيث أن حماية المستهلك تعتبر سياسة تتبناها الدولة من خلال مجموعة من مقدمي الخدمات المالية.

المطلب الثالث: المبادئ الإرشادية حول كيفية تعامل مؤسسات النقد العربية والمصارف المركزية حول جائحة كورونا

حيث قام بنك التسويات الدولية بوضع ثلاثة مبادئ أساسية وهي كالتالي:[2]

- أن تكون الإجراءات فعالة في دعم النشاط الإقتصادي، وأن تطبق على الأقل في فترة الأزمة، ويفضل أن تستمر لفترة ما بعد الأزمة، عند بدء التحضير لإنتعاش قوي.

[1] - رشا عوني عبد الله العش، مرجع سبق ذكره ص17

[2] - المبادئ الإرشادية الصادرة عن صندوق النقد العربي في إطار أعمال مجموعة التقنيات المالية الحديثة
https://www.amf.org.ar/sites/default/files/digital%20ID%20AND%20EKYC-Dec-2019.pdf

– أن تحافظ الخطوات والإجراءات المتخذة على سلامة وكفاءة معاملات النظام المالي والمصرفي، بحيث تبقى المراكز المالية للبنوك جيدة من ناحية رأس المال والسيولة والربحية بما يكفي لدعم النمو المستدام.

– ولكي لا تؤدي الإجراءات إلى تقويض مصداقية سياسات المصرف المركزي على المدى الطويل، ينبغي أ تكون مؤقتة، والشفافية هي مفتاح الوفاء لهذا المبدأ.

وفي ضوء ما تقدم، وفي إطار حرص صندوق النقد العربي على تقديم الدعم لدول الأعضاء في مجال الإصلاحات الإقتصادية والمالية والنقدية التي تسعى إلى تعزيز الإستقرار المالي في المنطقة العربية، وفريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي ومجموعة عمل التقنيات المالية الحديثة في الدول العربية، تم إصدار المبادئ الإرشادية العامة حول كيفية تعامل المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية مع تداعيات أثر فيروس كورونا المستجد على مقومات الإستقرار المالي وسنتطرق إلى بعض المبادئ فيما يلي.

مبدأ 01: قد يكون من المناسب قيام المصارف المركزية بإصدار رسالة طمأنينة بشكل مستقر للمودعين والمستثمرين على أن تتمتع هذه الرسائل بمصداقية وشفافية، بما يعزز من ثقة الجمهور بالمصرف المركزي والقطاع المالي الرسمي في ظل الأزمة الحالية.

مبدأ 02: الإهتمام بتعزيز الشمول المالي الرقمي، وتعزيز الوعي المالي الرقمي للجمهور: إطلاق حملات واسعة عن بعد، وذلك في ضوء زيادة الإعتماد على التقنيات المالية الحديثة في الأزمات الحالية، وإرساء سبل تعزيز الثقافة المالية والتنسيق مع المؤسسات التعليمية.

مبدأ 03: تعزيز منظومة الإمتثال وإدارة المخاطر ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتطوير منهجياتها لمواجهة التحديات المرتبطة بإستخدام التقنيات المالية الحديثة في تنفيذ العمليات المصرفية، خصوصا أن العملية تنفذ دون التواصل مع العملاء وجها لوجه، تبرز هنا أهمية تطوير مبادئ لإستخدام التقنيات المالية الحديثة في هذه المرحلة بشكل آمن، كذلك من الأهمية بمكان مواصلة الجهود المتعلقة بإستخدام الهوية الرقمية ونموذج (eKgc) والتوقيع الإلكتروني.

مبدأ 04: أن تقوم المصارف المركزية بشكل مستمر بتقييم أثر الأدوات والإجراءات التي تم إتخاذها من حيث فاعليتها وقدرتها التأثيرية لفترة أطول وأية آثار سلبية لأي منها وأسلوب التعامل معها.[1]

[1]– البنك المركزي المصري، كتاب دوري بتاريخ 20مارس2020 إلحاق للتعليمات الصادرة بشأن التدابير الإحترازية لمواجهة آثار فيروس كورونا على الموقع. Https://www.cbe.org.eg/ar/pages/Highlighitspagestaspx

خلاصة الفصل الثاني:

يمكن القول إن العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي هي علاقة تكامل، حيث أنه لا يمكن أن يكون استقرار مالي دون شمول مالي والعكس صحيح، أو بتعبير آخر غن الخلل في أحدهم ينتج عنه خلل في الآخر.

لذا لا بد على القطاعات المالية تنمية القطاعين وتطويرهما بشكل متوازي لتحقيق التنمية الإقتصادية المرجوة وتطبيقها على أحسن وجه وذلك من خلال الربط بين الإستقرار المالي والشمول المالي الذي بدوره يؤدي إلى تحسين النمو الإقتصادي.

– إن من بين شروط تحقيق الإستقرار المالي أن يكون النظام المالي قادرا على تحمل الصدمات وأن يعطي فرصة لتراكم التشوهات التي تِؤثر عليه.

– إن الإعتماد على التوازي بين الشمول المالي والاستقرار المالي يؤدي إلى تحقيق التنمية الإقتصادية.

الفصل الثالث

واقع الشمول المالي في دول المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب)

تمهيد:

يتناول هذا الفصل واقع الشمول المالي في دول المغرب العربي والمتمثلة في (الجزائر، المغرب وتونس)، وذلك من خلال تحليل بيانات سنوية مأخوذة من مصادر مختلفة للإقتصاد الجزائري والمغربي والتونسي خلال الفترة (2011، 2014، 2017)، حيث يتم الإعتماد على مقارنة بين الدول الثلاثة ثم الدراسة التحليلية والإحصائية.

وبناءا على ما سبق سيتم تقسيم الفصل إلى مبحثين

المبحث الأول: واقع الشمول المالي في دول العالم العربي.

المبحث الثاني: مقارنة بين مستويات الشمول المالي في دول المغرب العربي.

المبحث الأول: واقع الشمول المالي في دول العالم العربي

يتميز الشمول المالي بمستوى متوسط نظرا لوجود عدة أسباب، وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المبحث، وسنتناول من خلال هذا المبحث واقع الشمول المالي ومستوياته في بعض دول العالم العربي.

المطلب الأول: مستويات الشمول المالي في دول المغرب العربي

إن المنطقة العربية تقع في إحدى أدنى المستويات العالمية فيما يخص الشمول المالي، حيث هناك قرابة 190 مليون مواطن عربي بالغ لا تتوفر لهم الخدمات المالية الرسمية في حين يمتلك نحو% 29 فقط من البالغين حسابات مصرفية، أي ما يقدر 168 مليون شخص.

وبحسب صندوق النقد العربي إن الدول العربية بإستثناء دول مجلس التعاون الخليجي هي الأكثر حرمانا من الخدمات والمنتجات المالية على مستوى العالم حيث لا تتجاوز نسبة الشمول المالي في المتوسط العربي بإستثناء دول الخليج21%وهي النسبة الأدنى عالميا.[1]

الفرع الأول: واقع الشمول المالي في العالم العربي:

أنشا البنك الدولي قاعدة بيانات جديدة للشمول المالي تتضمن عرض مؤشر الشمول المالي العالمي GlobalFindex والذي يستخدم لقياس مستوى استخدام آلاف البالغين للخدمات المالية والمصرفية، ويعد مؤشر الشمول المالي العالمي مصدر للبيانات على المستوى العالمي، حيث تعد أشمل قاعدة للبيانات في العالم عن كيفية قيام البالغين بالادخار والاقتراض وسداد المدفوعات وإدارة المخاطر المالية، كما أنها تغطي أكثر من 140 بلدا حول العالم، باستخدام المسموح استقصائية التي تشمل ما يزيد عن 150 ألف بالغ في السن15 على الأقل، وقد طرح البنك الدولي بيانات الشمول المالي لأول مرة في العام2011 ومن ثم تلتها جولات استقصائية في العام 2014 و2017 (تطرح مل ثلاث سنوات).

أولا: النسبة المئوية للبالغين الذين لهم حساب مالي في مؤسسات مالية رسمية في دول العالم العربي:

يظهر الجدول الموالي نسب البالغين الذين يملكون حسابات مالية في مؤسسات مالية رسمية مثل البنوك ومكاتب البريد في بلدان العالم العربي خلال السنوات 2011، 2014، 2017.

[1] - جلال الدين بن رجب، **كيفية إحتساب مؤشر مركب للشمول والتعرف على محدداته**، صندوق النقد العربي، السنة2017، ص10.

جدول رقم 03: النسبة المئوية من البالغين الذين يملكون حساب مالي في مؤسسات مالية رسمية في بلدان العالم العربي.

	إمارات	البحرين	الكويت	السعودية	الجزائر	لبنان	تونس	المغرب	ليبيا	الأردن	موريتانيا	مصر	العراق
2011	60%	64,5%	87%	46,4%	33%	37%	/	39,1%	/	25%	17%	10%	11%
2014	83%	81,9%	73%	69,4%	50%	47%	27%	/	/	25%	20%	14%	14%
2017	87%	82,9%	80%	70,7%	43%	45%	37%	28%	65,7%	42%	19%	32%	20%

المصـــــــــدر: مـــــن إعـــــداد الطـــــالبتين بالاعتمـــــاد علـــــى قاعـــــدة بيانـــــات البنـــــك الـــــدولي https://globalfindex.worldbank.org

شكل رقم03: التمثيل البياني للنسبة المئوية من البالغين الذين لديهم حساب مالي في مؤسسات مالية رسمية في دول العالم العربي.

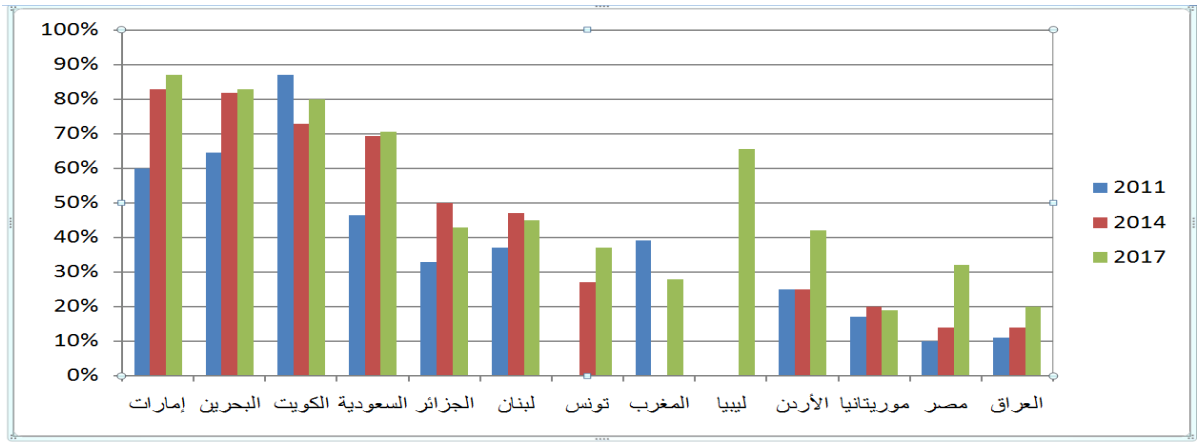

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (03)

يبين الجدول رقم (03) الفروقات المتفاوت بالنسبة للمقترضين من مؤسسات مالية رسمية خلال السنوات (2011, 2014، 2017) حيث، نلاحظ أن دول مجلس التعاون الخليجي تحتل المرتبة الأولى، إذ نجد في سنة 2017 النسب المحققة في الإمارات، الكويت، السعودية والبحرين أعلى نسب وهي على التوالي: 87%، 80%، 72%،83% فهي مرتفعة مع باقي الدول العربية وذلك نظرا لمستويات الثقافة المالية في هذه الدول، في حين نلاحظ الدول كالجزائر، تونس، المغرب،

لبنان، ليبيا، الأردن فهي في المركز الثاني بمعدلات متوسطة وهي كالتالي في عام 2017 % 43، 37%، 28%، 45%،% 65، 42% هذا مقارنة مع دول كمصر، العراق، موريتانيا التي أخذت ذيل الترتيب بمعدلات% 32، 20%،19%.

ثانيا: عمليات الإقراض من المؤسسات المالية الرسمية (الأشخاص البالغون):

إن مصدر القروض يعتبر أحد أهم المؤشرات التي تعكس مستوى الشمول المالي ومدى كفاءة المؤسسات المالية الرسمية في الدول، والجدول التي سيوضح نسب البالغين الذين اقترضوا من مؤسسات مالية رسمية في العالم العربي خلال السنوات 2011،2014، 2017.

جدول رقم 04: النسبة المئوية من البالغين الذين اقترضوا من مؤسسة مالية رسمية في بلدان العالم العربي.

	إمارات	البحرين	الكويت	السعودية	الجزائر	لبنان	تونس	المغرب	ليبيا	الأردن	موريتانيا	مصر	العراق
2011	/	/	21%	2%	1,5%	11%	3,2%	/	/	4%	8%	4%	8%
2014	15,4%	21,3%	14%	12%	2,2%	16%	8%	3,4%	/	14%	8%	6%	4%
2017	/	/	16%	11%	5%	17%	9%	2,6%	5%	17%	7%	6%	3%

المصـــــــــدر: مـــــن إعـــــداد الطـــــالبتين بالاعتمـــــاد علـــــى قاعـــــدة بيانـــــات البنـــــك الـــــدولي https://globalfindex.worldbank.org

شكل رقم04: التمثيل البياني للنسبة المئوية من البالغين الذين اقترضوا من مؤسسات مالية رسمية في دول العالم العربي.

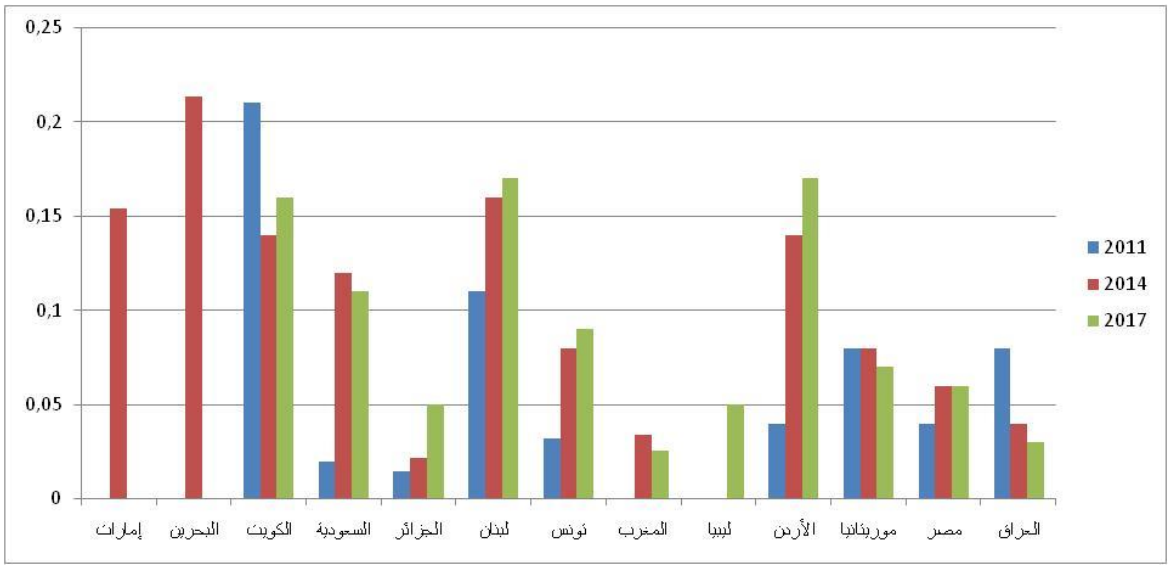

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (04)

يبين الجدول رقم (04) نسبة المقترضين من مؤسسة مالية رسمية خلال سنوات (2011، 2014، 2017) حيث نلاحظ أن نسبة المقترضين في المنطقة العربية منخفض في جميع الدول، وبوجه الخصوص في الجزائر، مصر، تونس، المغرب، الأردن، ليبيا، العراق، لبنان، وفي حيث نجد أيضا في الدول الأقل نموا مثل موريتانيا، باستثناء دول الخليج فهي تسجل ارتفاعا في نسبة المقترضين من المؤسسات الرسمية (الإمارات، الكويت، السعودية، البحرين) مقارنتا بالدول العربية الأخرى.

ثالثا: عمليات دفع الفواتير باستخدام حساب مؤسسة مالية (الأشخاص البالغون)

النسب المئوية للأشخاص الذين قاموا بعمليات دفع الفواتير بإستخدام حساب مؤسسة مالية رسمية في بلدان العالم العربي للسنوات2011، 2014، 2017.

جدول رقم 05: النسبة المئوية من البالغين الذين يدفعون الفواتير بإستخدام حساب مؤسسة مالية رسمية في بلدان العالم العربي.

	إمارات	البحرين	الكويت	السعودية	الجزائر	لبنان	تونس	المغرب	ليبيا	الأردن	موريتانيا	مصر	العراق
2011	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/
2014	21%	16%	7%	23%	/	1%	2%	/	/	/	8%	/	/
2017	28%	22%	6%	32%	8%	4%	4%	1%	7%	4%	2%	/	5%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي https://globalfindex.worldbank.org

شكل رقم (05): التمثيل البياني للنسبة المئوية للبالغين الذين يدفعون الفواتير بإستخدام حساب مالي في مؤسسات مالية رسمية في دول العالم العربي.

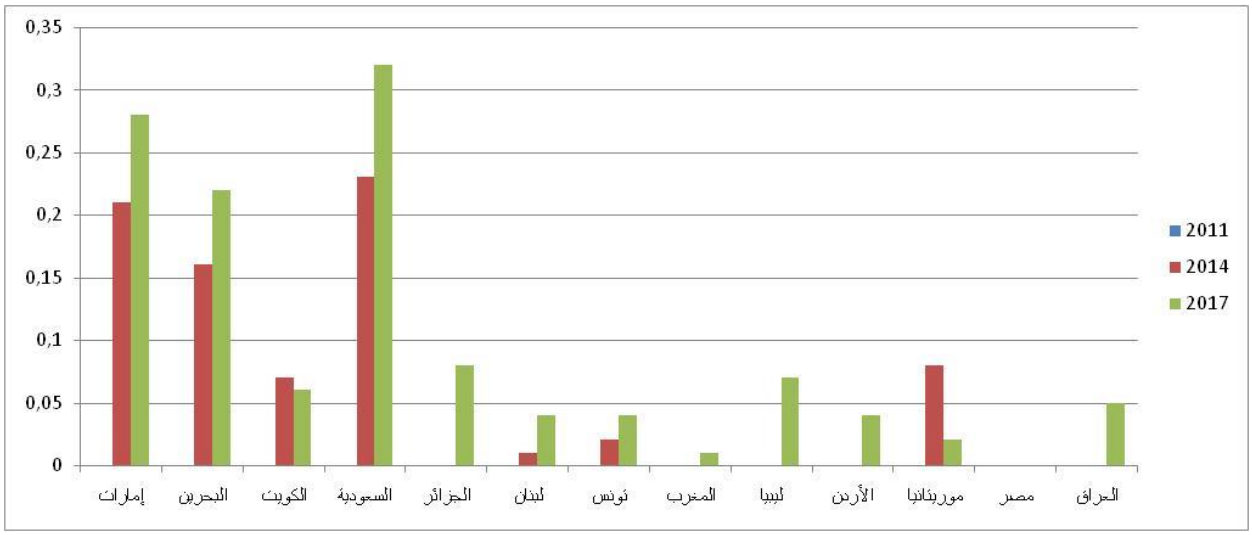

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (05).

يتضح من خلال الجدول رقم (05) أن النسب المئوية للأشخاص البالغين الذين يدفعون الفواتير بإستخدام حساب مؤسسة مالية رسمية في دول العالم العربي منخفضة، ما عدا بعض الدول كالسعودية التي تسجل 23% عام2014 و32% عام2017، والبحرين أيضا التي سجلت

هي الثانية في عام 2014 و2017 نسبة% 16 و% 22على التوالي، أما فيما يخص الدول المتبقية فنلاحظ من خلال الجدول أعلاه سجلت ضعفا شديدا، التي لم تتمكن من استغلال حساباتهم المالية من أجل دفع وتسديد فواتيرهم.

رابعا: إستعمال حساب مؤسسة مالية رسمية لتلقي الأجور (الأشخاص البالغون)

يوضح الجدول رقم (06) النسب المئوية للأشخاص البالغين الذين يستعملون حساب مؤسسة مالية رسمية لتلقي الأجور في العالم العربي للسنوات 2011، 2014، 2018 وهي كالتالي.

جدول رقم 06: النسبة المئوية للأشخاص البالغين الذين يستخدمون حساب مؤسسة مالية رسمية لتلقي الأجور في بلدان العالم العربي.

	إمارات	البحرين	الكويت	السعودية	الجزائر	لبنان	تونس	المغرب	ليبيا	الأردن	موريتانيا	مصر	العراق
2011	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/
2014	42%	29%	28%	10%	16%	19%	4%	/	/	8%	10%	3%	/
2017	66%	50%	50%	29%	8%	14%	10%	6%	13 %	11%	6%	10%	3%

المصـــــــــدر: مـــن إعـــداد الطـــالبتين بالاعتمـــاد علـــى قاعـــدة بيانـــات البنـــك الـــدولي https://globalfindex.worldbank.org

شكل رقم (06): التمثيل البياني للنسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا حساب مالي في مؤسسات مالية رسمية لتلقي الأجور في دول العالم العربي.

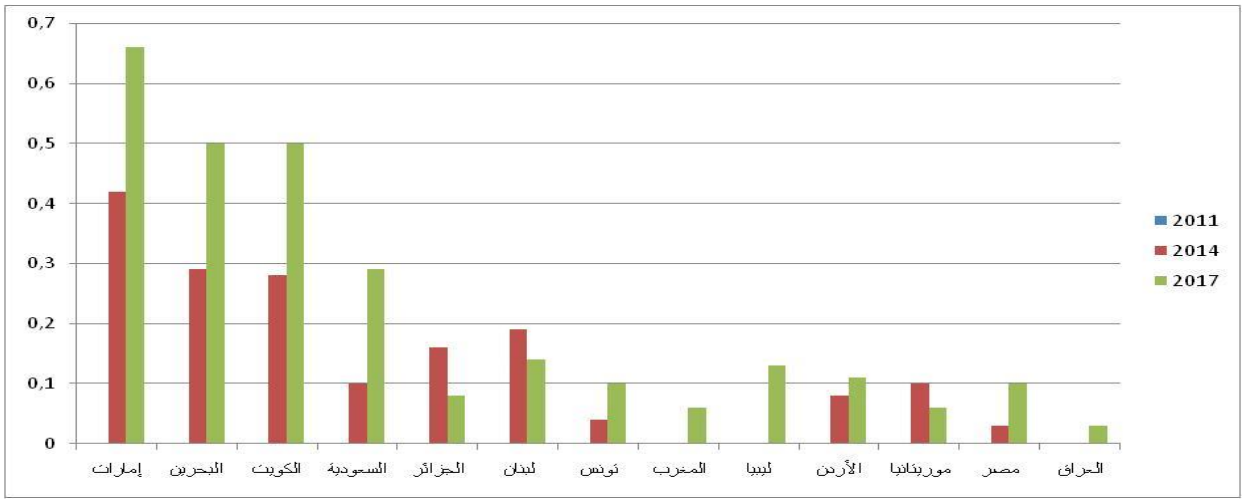

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (06)

نلاحظ من خلال الجدول (06) أن الأشخاص البالغين الذين يتلقون أجورهم من خلال إستخدامهم حساب مؤسسة مالية رسمية كانت عالية في دول الخليج حيث سجلت (كل من الإمارات والبحرين والكويت والسعودية في عام 2014 و2017 النسب التالية (42%، 29%، 28% 10) و(50%، 66%، 50%، 29%) على التوالي، بينما دول شمال إفريقيا كالجزائر، تونس، المغرب، ليبيا، موريتانيا انخفاض محسوس.

خامسا: ملكية بطاقة الإئتمان (الأشخاص البالغون)

يلخص الجدول التالي النسب المئوية للبالغين الذين يملكون بطاقات ائتمانية في الدول العربية للسنوات (2011، 2014، 2017) وهي كالتالي:

جدول رقم (07): النسبة المئوية للأشخاص البالغين الذين يملكون بطاقات ائتمانية في بلدان العالم العربي.

	إمارات	البحرين	الكويت	السعودية	الجزائر	لبنان	تونس	المغرب	ليبيا	الأردن	موريتانيا	مصر	العراق
2011	33%	19%	58%	17%	1%	11%	3%	/	/	3%	4%	1%	2%
2014	37%	28%	26%	12%	6%	11%	/	/	/	2%	5%	2%	2%
2017	45%	30%	22%	16%	3%	15 %	/	/	10 %	3%	3%	3%	2%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي

https://globalfindex.worldbank.org

شكل رقم (07): التمثيل البياني للنسبة المئوية للبالغين الذين يملكون بطاقات ائتمانية في العالم العربي

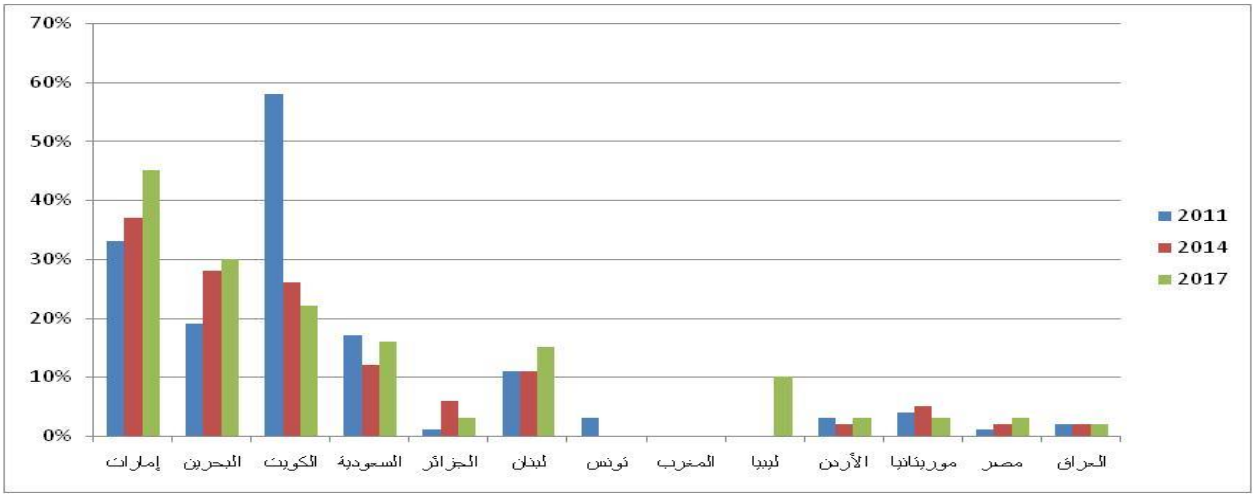

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (07)

يتضح لنا من خلال الجدول رقم (07) أن نسبة البالغين الذين يمتلكون بطاقات ائتمانية مرتفعة في كل من الإمارات والكويت والبحرين في حين عرفت الدول العربية الأخرى كالجزائر، الأردن، موريتانيا، مصر والعراق مستويات منخفضة حيث سجلت (3%، 3%، 3%، 3%، 2%) على التوالي وهي نسب منخفضة جدا.

من خلال النسب الموضحة في الجدول السابقة نلاحظ فروقات كبيرة فيما يخص الشمول المالي بين دول العالم العربي، ففي عام 2017 كانت نسب ملكية الحسابات مرتفعة بشكل ملحوظ في دول الخليج العربي كالإمارات، البحرين، الكويت التي سجلت النسب التالية: 87%، 83% 80% على التوالي، في حين سجلت كل من الدول (الجزائر، تونس، المغرب) نسب منخفضة تناسبا بالنسبة لنسبة ملكية الحسابات وهي كالتالي 43%، 37%، 28% على التوالي.

الفرع الثاني: واقع الشمول المالي في دول المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب)

أولا: مؤشرات الشمول المالي في دول المغرب العربي وفقا لمنهجية البنك الدولي

سنحاول استعراض واقع الشمول المالي في دول المغرب العربي على ضوء مؤشر الشمول المالي العالمي Globalعلى النحو التالي:

الجدول رقم (08): بعض المؤشرات الفرعية للشمول المالي في دول المغرب العربي خلال السنوات 2017/2014/2011.

المؤشر الفرعي للشمول المالي	2011	2014	2017
ملكية الحسابات المالية في المؤسسات المالية الرسمية للبالغين (فوق 15 سنة)	%33	%50	%43
الادخار من المؤسسات المالية الرسمية للبالغين (فوق 15 سنة)	%4,3	%13,8	%11.4
الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية للبالغين (فوق 15 سنة)	%1.5	2,2%	%5
الأفراد الذين يمتلكون بطاقات ائتمانية للبالغين (فوق 15 سنة)	%1	%6	%3

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي

https://globalfindex.wordbank.org

تشير معطيات الجدول رقم(08) إلى أن مؤشر ملكية الحسابات المالية على مستوى المؤسسات المالية والمصرفية الرسمية على غرار البنوك ومراكز البريد، قد شهد ارتفاعا معتبرا في العام 2014 حيث وصل إلى% 50مقارنة بـ 33% في العام 2011 ليعود إلى التراجع مرة أخرى في العام 2017 حيث قدر بـ% 43، والذي يمكن إرجاع أسباب عموما إلى عدم الثقة في المؤسسات المالية الرسمية في الجزائر وعدم قدرتها على امتصاص قدر أكبر من السيولة خارج القطاع المالي والمصرفي الرسمي، إضافة إلى ذلك فإنه ومن المتعارف عليه أن المؤشر الأساسي المعتمد عليه لقياس مستوى الشمول المالي هو ملكية الحسابات المالية في المؤسسات المالية الرسمية كنسبة من البالغين فوق الـ15 سنة، وفي الجزائر دون 18 سنة لا يمكنهم فتح حسابات بنكية خاصة بهم وإدارتها وهذا ما يفسر تدني معدل الشمول المالي في الجزائر.

أما في ما يتعلق بمؤشر الادخار من المؤسسات المالية الرسمية كنسبة من البالغين فوق 15 سنة، فقد عرف هذا المؤشر ارتفاعا في العام 2014 ليبلغ ما نسبته 13,8% مقارنة بـ 4,3% في العام 2011، ويمكن إرجاع ذلك إلى محاولة المؤسسات المالية في الجزائر لجذب أكبر عدد ممكن من العملاء من خلال تحسين خدماتها المقدمة، إلا أن هذا المؤشر قد عرف تراجعا في العام 2017 ليبلغ 11,4% ويمكن إرجاع ذلك إلى زيادة حجم الاستهلاك في الجزائر نتيجة لارتفاع المستوى العام للأسعار بعد التراجع الكبير الذي شهدته أسعار النفط عالميا.

أما المؤشر المتعلق بنسبة الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية في الجزائر يبقى ضعيفا جدا في السنوات الثلاث 2011، 2014،2017 حيث بلغ1%؛ 2%؛ 5% ويمكن إرجاع ذلك إلى عدة أسباب منها: تعقيد الإجراءات المتعلقة بعملية الاقتراض؛ عدم الثقة في المؤسسات المالية؛ الأسباب الدينية..... إلخ.

كما تشير بيانات الجدول رقم 01 إلى نسبة معتبرة من الجزائريين يفضلون الاقتراض من المؤسسات غير الرسمية مثلا العائلة أو الأصدقاء حيث وصلت هذه النسبة إلى 19% مقارنة بالاقتراض من المؤسسات المالية التي بلغت 5% في نفس العام: ويمكن ارجاع ذلك إلى عدم افتتاح البنوك على شرائح المجتمع ذات الدخل المنخفض والميسورة الحال.

ويمكن توضيح أسباب انخفاض معدل الشمول المالي (عدم إمتلاك حسابات مالية في المؤسسات المالية الرسمية) في الجزائر خلال الجدول التالي.

الجدول رقم 09: بعض المؤشرات الفرعية للشمول المالي في تونس خلال السنوات 2011، 2014، 2017

المؤشر الفرعي للشمول المالي	2011	2014	2017
ملكية الحسابات المالية في المؤسسات المالية الرسمية للبالغين (فوق 15 سنة)	%32,2	%27,4	%37
الادخار من المؤسسات المالية الرسمية للبالغين (فوق 15 سنة)	%5	%10,3	%18,3
الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية للبالغين (فوق 15 سنة)	%3,2	%8	%11,7
الأفراد الذين يمتلكون بطاقات ائتمانية للبالغين (فوق 15 سنة)	/	%7	%7

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي

https://globalfindex.wordbank.org

تشير معطيات الجدول رقم (09) إلى أن مؤشر ملكية الحسابات المالية على مستوى المؤسسات المالية والمصرفية الرسمية على غرار البنوك ومراكز البريد، قد شهد إرتفاعا معبرا في 2017 حيث وصل إلى37% مقارنة بـ 32,2% في العام 2011 ليعود إلى التراجع في العام

2014 حيث قدر بـ 27,4% والذي يرجع أسباب هذا التراجع إلى عدم الثقة في المؤسسات المالية الرسمية في تونس وعد قدرتها على إمتصاص قدر أكبر من السيولة خارج القطاع المالي والمصرفي، إضافة إلى ذلك فإن من المتعارف عليه أن المؤشر الأساسي المعتمد عليه لقياس مستوى الشمول المالي هو ملكية الحسابات المالية في المؤسسات المالية الرسمية لنسبة من البالغين فوق الـ 15 سنة.

أما فيما يتعلق بمؤشر الإدخار من المؤسسات المالية الرسمية لنسبة من من البالغين فوق 15 سنة، فقد عرف هذا المؤشر إرتفاعا في العام 2017 ليبلغ ما نسبته 18,3% مقارنة بـ 5% في العام 2011 ويمكن إرجاع سبب ذلك إلى محاولة المؤسسات المالية في تونس لجذب أكبر عدد ممكن من العملاء من خلال تحسين خدماتها تحسين خدماتها المقدمة، إلا أن هذا المؤشر قد عرف تراجعا في العام 2014 ليبلغ10,3% ويمكن إرجاع ذلك إلى زيادة حجم الإستهلاك في تنس نتيجة لإرتفاع المستوى العام للأسعار.

أما المؤشر المتعلق بنسبة الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية في تونس يبقى ضعيفا جدا في السنوات الثلاث 2011، 2014، 2017 حيث بلغ 3,2%،% 08، 11,7% ويرجع ذلك إلى عدة أسباب منها: عدم الثقة في المؤسسات المالية، الأسباب الدينية.... إلخ

جدول رقم (10): بعض المؤشرات الفرعية للشمول المالي في المغرب خلال السنوات 2011، 2014، 2017

المؤشر الفرعي للشمول المالي	2011	2014	2017
ملكية الحسابات المالية في المؤسسات المالية الرسمية للبالغين (فوق 15 سنة)	39%	/	%29
الادخار من المؤسسات المالية الرسمية للبالغين (فوق 15 سنة)	%12,2	/	%6,3
الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية للبالغين (فوق 15 سنة)	%4,3	/	%2,6
الأفراد الذين يمتلكون بطاقات ائتمانية للبالغين (فوق 15 سنة)	/	/	/

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي

https://globalfindex.wordbank.org

تشير معطيات الجدول رقم (10) إلى أن مؤشر ملكية الحسابات المالية على مستوى المؤسسات المالية والمصرفية الرسمية على غرار البنوك ومراكز البريد، قد شهد ارتفاعا معتبرا في 2011حيث وصل إلى 39% مقارنة بـ .29% في العام 2017.

– أما المؤشر المتعلق بنسبة الإقراض من المؤسسات المالية الرسمية في المغرب يعد ضعيفا جدا في السنوات 2011 و2017 حيث بلغ 4,3% و2,6%، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب منها، عدم الثقة في المؤسسات المالية، الأسباب الدينية.... إلخ

المطلب الثاني: مستويات وآليات تأثير الشمول المالي على الإستقرار المالي

سنتطرق في هذا المطلب إلى مستويات الشمول المالي في الدول العربية مقارنة بمؤشر Z-score للاستقرار المالي.

الفرع الأول: مستويات الشمول المالي في دول العالم العربي مقارنة بمؤشر Z-score للاستقرار.

من خلال الجداول السابقة يمكن تصنيف دول العالم إلى ثلاث مستويات وهي كالتالي:

أولا: المستوى الأول: (دول ذات معدلات شمول مالي مرتفع): وتضم كل من دول الخليج كالإمارات، الكويت، السعودية، البحرين وهي التي سجلت معدلات مرتفعة في الشمول المالي حيث تفوق نسبة ملكية الحسابات فيها 67%، إذ بلغت هذه النسب على التوالي في عام 2017 87%، 82%، 80%، 70,7%.

ثانيا: المستوى الثاني: (دول ذات معدلات شمول مالي متوسط): وتضم دول شمال إفريقيا الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا بالإضافة إلى لبنان والأردن حيث بلغت ملكية الحسابات فيها في عام 2017: 43%، 37%، 28%، 45%، 65%، 42% على التوالي وهي نسب منخفضة نسبيا.

ثالثا: المستوى الثالث: (دول ذات معدلات شمول مالي منخفض): ويشمل هذا المستوى كل من العراق، مصر، موريتانيا، وهي دول ذات معدلات شمول مالي منخفضة حيث سجلت في 2017 نسب الأشخاص البالغين الذين يملكون حسابات مالية رسمية كالتالي20%، 32%، 19% على التوالي وهي نسب منخفضة.

وسنتطرق في هذا الجزء لمستويات الشمول المالي الإجمالية في الدول العربية ومقارنتها بمؤشر الإستقرار المالي Z-Score وهو نموذج كما يستخدم لقياس الإستقرار والسلامة المصرفية.

إن مؤشر الشمول المالي الرئيسي في الدول العربية يتمثل في الاستخدام والوصول إلى الخدمات المالية والمصرفية، وقياس مدى كفاءة مؤسسات الوساطة المالية في التشجيع على ذلك، ويتضمن هذا المؤشر الأشخاص البالغين الذين يمتلكون حسابا مصرفيا في المؤسسات المالية

والمصرفية وعليه تبنى أساسيات الشمول المالي، والجدول التالي يوضح مستوى الدول المغاربية (تونس، الجزائر، المغرب) للشمول المالي والاستقرار المالي.

جدول رقم11: مؤشر الشمول المالي والاستقرار المالي للبلدان العربية خلال السنوات (2011، 2014، 2017)

التصنيف	مؤشر الدولة	مؤشر الشمول المالي %			مؤشرات Z-score للاستقرار المالي %		
		2011	2014	2017	2011	2014	2017
الدول ذات مستويات شمول مالي مرتفعة	الإمارات	60	83	87	25,5	26,3	26,6
	البحرين	64	81	82,9	15,1	15,4	16,7
	الكويت	87	73	80	17,9	15,4	16
	السعودية	46,4	69	70,7	17,9	17,7	20,6
دول ذات مستويات شمول مالي متوسط	الجزائر	33	50	43	18,9	17,9	21,7
	لبنان	37	47	45	33,6	34,8	37,3
	المغرب	39,1	/	28	37,6	42,5	44
	تونس	/	27	37	31,4	32,7	38,5
	ليبيا	/	/	65,7	63,4	34,9	23,8
	الأردن	25	25	42	54,7	51,1	57,2
دول ذات مستويات شمول مالي منخفضة	موريطانيا	17	20	19	26,6	25,5	21,7
	مصر	10	14	32	16,9	20,7	20,8
	العراق	11	14	20	24	27,2	20,2

المصدر: أيمن بوزانة، واقع تأثير تفعيل سياسة الشمول المالي على الإستقرار المالي للنظم المصرفية العربية، مجلة الدراسات العدد الإقتصادي، المجلد 12، العدد01 (2021)، ص80، الموقع https://globalfindex.wordbank.org

نلاحظ خلال الجدول رقم (11) أن الشمول المالي مرتفع في دول الخليج (إمارات، البحرين، الكويت، السعودية) وهذا راجع إلى تطوير البنية التحتية والقطاعات المصرفية لديهم، وسرعة تعمق الأنترنات وثقافة إستعمال الهواتف الذكية، في حين نلاحظ أن دول شمال إفريقيا (تونس، الجزائر، المغرب، ليبيا) بالإضافة إلى لبنان والأردن تقع في المستوى الثاني، بينما نجد أن الشمول المالي

في موريتانيا، مصر، العراق تسجل نسب شمول مالي منخفض هذا راجع للاستبعاد المالي، وقلة الكفاءة لمؤسسات الوساطة المالية في هذه الدول.

الفرع الثاني: آليات تأثير الشمول المالي على الإستقرار المالي حسب مصفوفة الارتباط الثنائي

من خلال الجدول رقم (11) الذي يعرض مستويات مؤشر الشمول المالي ومؤشر Z-Score للاستقرار المالي، فإن قوة الإرتباط الثنائي بين الشمول المالي وكل من العناصر الأخرى المرتبطة بالشمول المالي (النزاهة المالية، والحماية المالية للمستهلك)، تظهر بوضوح بإستخدام مصفوفة يتم من خلالها إدراج الشمول المالي على المحور الأفقي وإدراج الإستقرار المالي على المحاور العمودية، الشكل رقم (08) يبين إمكانية المقارنة بين بيانات الجدول رقم (11)، والشكل رقم(08) يوضح موقف الدول العربية من آليات تأثير بين الشمول المالي والإستقرار المالي حسب مصفوفة الإرتباط الثنائي، والتي تعكس مختلف التوليفات الممكنة، والذي ينتج عنه التقييم إما إرتباط سلبي (أي المفاضلة "Tradeoff" حيث يحقق هدف واحد دون تحقيق الهدف الآخر، أو الإرتباط محايد (بلا تأثير) أو إرتباط إيجابي (أي التأزر"Synergy" حيث يدعم تحقيق هدف واحد تحقيق الهدف الآخر).[1]

[1] - أيمن بوزانة، مرجع سبق ذكره، ص82

شكل رقم (08): مستويات الشمول المالي والإستقرار المالي للبلدان العربية من خلال السنوات (2011، 2014، 2017)

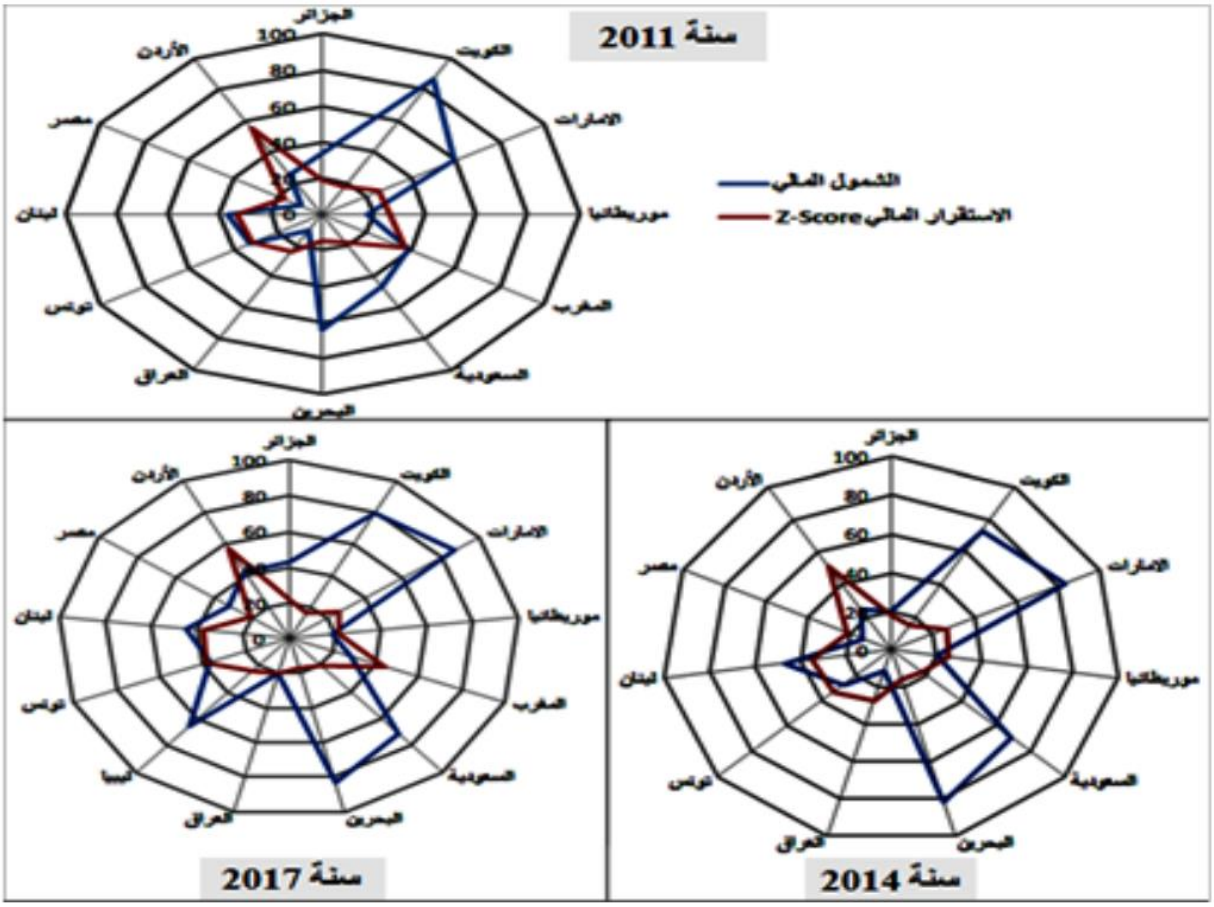

المصدر: أيمن بوزانة، **واقع تأثير تفعيل سياسة الشمول المالي على تعزيز الإستقرار المالي للنظم المصرفية العربية**، مجلة الدراسات العدد الإقتصادي، المجلد 12، العدد01 (2021)، ص82

نلاحظ من خلال الشكل رقم (08) أن مؤشرات Z-Score للاستقرار المالي في تحسن مستقر في الدول العربية وبوجه الخصوص في دول ذات مستوى متوسط للشمول المالي.

الشكل رقم (09): آليات التأثير بين الشمول المالي والاستقرار المالي حسب مصفوفة الارتباط الثنائي في الدول العربية

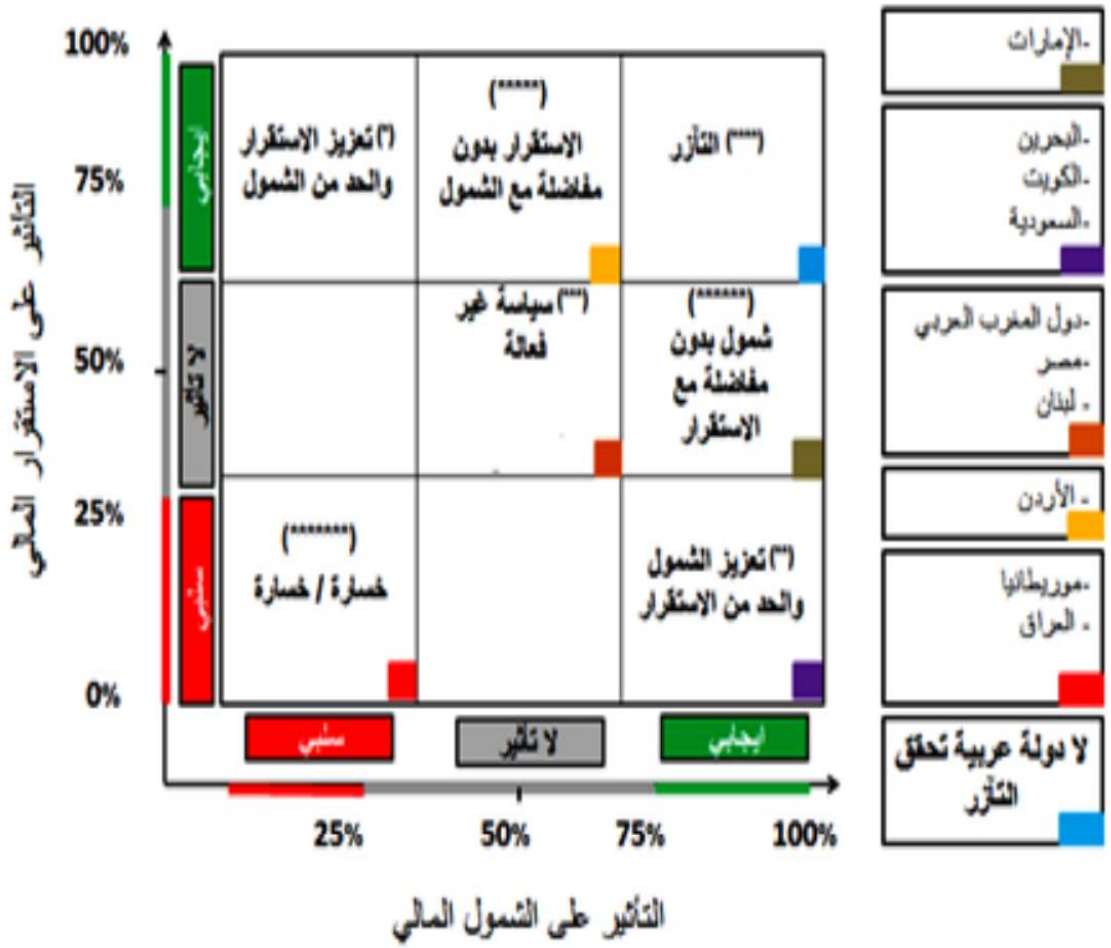

المصدر: أيمن بوزانة، **واقع تأثير تفعيل سياسة الشمول المالي على تعزيز الاستقرار المالي للنظم المصرفية العربية**، مجلة الدراسات العدد الإقتصادي، المجلد 12، العدد01 (2021)، ص83

من خلال الشكل (09)، تُفسر هذه المصفوفة كيفية تحقيق التآزر بين الشمول المالي والاستقرار المالي، و من خلالها يمكن توضيح المفاضلة بينهما، فعندما يتم تحقيق الاستقرار المالي مع الحد من الشمول المالي يعني ذلك تحقيق استقرار مالي على حساب الشمول المالي، وهذه المفاضلة غير مقبولة لأنها تؤثر سلباً على مبدأ التناسب والتو ازن بين الاستقرار –أنظر أشكل أعلاه ، أيضا عندما يتم تعزيز الشمول المالي والحد من الاستقرار تكون نفس (*) والشمول الماليين وهذا ما يظهر في دولة البحرين والكويت والسعودية، أيضا يعني ذلك تحقيق شمول (**) النتيجة وهو يمثل ارتباطاً سلبياً (******)مالي على حساب الاستقرار المالي وظهر ذلك في دولة الإمارات .التي لا يوجد فيها مفاضلة فهي تدل على عدم وجود سياسة فاعلة تعمل من أجل الوصول إلى (***) أما المنطقة منطقة التآزر والتي تمثل ارتباطاً محايداً، ويظهر ذلك في دول المغرب العربي – الجزائر وتونس والمغرب – وكذلك مصر ولبنان. كما لوحظ أن دولة الأردن حققت

مستويات مرتفعة في مؤشر الاستقرار المالي لكنها بدون مفاضلة مع، فهي: موريطانيا والعراق (*******) ، أما عن الدول التي حقق مستويات منخفضة في المؤشرين (*****) الشمول المالي تأثير سلبي .وفقاً لمصفوفة الارتباط يتم تأكيد غياب التأثير سواء الايجابي منه أو السلبي لمستويات مؤشر الشمول المالي على مستويات مؤشر الاستقرار المالي في الدول العربية، ويعود تفسير غياب هذا التأثير أساساً إلى الضعف الشديد الذي تعاني منه هذه الدول في مستويات الشمول المالي وعدم فعالية استراتجية الشمول المالي المعتمدة في الدول العربية باستثناء السعودية والإمارات والكويت والبحرين. حيث ظهر تأثير التحديات والظروف الصعبة التي تواجهها بعض الدول العربية على أداء القطاع المصرفي انطلاقا من المستويات المنخفضة من الشمول المالي، كما يمكن القول بأنه وبالرغم من وجود مستويات مقبولة من الشمول المالي في دول الخليج العربي، إلا أنها لا تعكس العمق المطلوب للشمول المالي.

والتي تعبر عن الارتباط الموجب بين الشمول المالي والاستقرار المالي (****) وعليه فإن، منطقة التكامل والتآزر(تأثير ايجابي)، أين يتم تحقيق الشمول المالي مع تحقيق الاستقرار المالي أو العكس لم يحققها أي نظام مصرفي عربي. بالرغم من ذلك أشار تقرير صندوق النقد العربي لسنة 2017 و2018 للدلالات الايجابية العديدة التي تسعى إليها الدول العربية لتحقيق علاقة التآزر، انطلاقاً من زيادة ثقة العملاء بالقطاع المصرفي، تبني سياسات فاعلة في النظم المصرفية باجتذاب المزيد من المدخرات، تطبيق سياسة الشمول المالي، التي تبنتها السلطات الرقابية في دول الخليج العربي (السعودية- الإمارات- الكويت- البحرين) بصفة خاصة، والاعتماد على الخدمات المالية التي تعتمد على التقنيات المالية بما يعزز من فرص الوصول إلى الخدمات المالية والمصرفية[1].

[1] – أيمن بوزانة، مرجع سبق ذكره، ص83-84

المبحث الثاني: مقارنة بين مستويات الشمول المالي في دول المغرب العربي

يعكس الشمول المالي مدى إمكانية أفراد المؤسسات على إختلاف مستوياتها الاجتماعية ومناطقها الجغرافية في الحصول على ما يحتاجونه من خدمات ومنتجات مالية في الوقت المناسب وبالتكلفة المعقولة التي تتماشى وقدراتهم، وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: مقارنة مؤشرات الشمول المالي في دول المغرب العربي

تعتبر دول المغرب العربي من بين الدول العربية التي تتمتع بمعدلات شمول مالي متوسطة تتراوح ما بين 24%و 62% حسب دراسات البنك الدولي، إلا أن مجال هذه النسبة واسع مما يدفعنا إلى البحث عن تطور الشمول المالي في هذه الدول خلال عدة سنوات.

وكون البنك الدولي يعتمد في قياس الشمول المالي الدولي على عدة مؤشرات، سوف نقوم خلال هذه الدراسة بتحليل المؤشرات الجزئية والتي تتمثل في:

الفرع الأول: مؤشر الأول: إستخدام الحسابات في المؤسسات المالية الرسمية: والذي يرتكز على مجموعة من الأبعاد أهمها نسبة البالغين الذين لهم حساب في المؤسسات الرسمية، والجدول الموالي يرصد تطور نسبة هذه الحسابات خلال ثلاث سنوات في دول الدراسة.

الجدول رقم 12: ملكية الحسابات في المؤسسات المالية كنسبة من البالغين فوق سن 15 سنة.

	المجموع			الذكور			الإناث		
	2011	2014	2017	2011	2014	2017	2011	2014	2017
الجزائر	33,3	50,5	42,4	51	66	59	20	38	29
المغرب	39	/	29	52	/	41	26,7	/	16
تونس	32,2	27,4	37	41	34	46	29	21	28
العالم العربي	22	30	37	30	38	48	14	22	26

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي

https://globalfindex.wordbank.org

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه:

– تزايد معدل الشمول المالي في المنطقة العربية خلال السنوات 2014،2011 و2017 حيث نجد أنه خلال سنة 2011 كان حوالي 22% فقط من السكان الذين يفوق سنهم 15 سنة يمتلكون حسابات في مؤسسات مالية وإنتقلت هذه النسبة إلى 30% سنة 2014 وإلى 37% في سنة 2017.

– يوجد فروقات بين دول المغرب العربي في معدل الشمول المالي المسجل حيث حققت الجزائر أكبر معدل خلال السنوات الثلاث سنة 2014 قدر بـ 50,5% مقارنة بـ37% لتونس سنة 2017 و 39% للمغرب سنة 2011.

– تذبذب معدل الشمول المالي خلال السنوات الثلاث بالنسبة لجميع الدول، فبنسبة للجزائر سجل إرتفاعا محسوسا من 33,3% سنة 2011 إلى 50,5% سنة 2014 وسرعان ما تراجع غلى 42,8 سنة 2017، أما بالنسبة لتونس فقد سجل إرتفاعا من 32,2% إلى 27,4% إلى 37% خلال السنوات 2011و2014 و2017 على التوالي، في حين إنخفض في المغرب من 39% سنة2011 إلى 20% سنة 2017.

– إرتفاع معدل الشمول المالي لدى الذكور على حساب النساء خلال السنوات الثلاث ولجميع الدول حيث تصل إلى أعلى معد لها سنة 2014 والمقدرة بـ 38% وهو يمثل تقريبا أدنى معدل شمول مالي عند الذكور، وهو ما يعكس إتساع الفجوة في نسب الوعي المالي للذكور والإناث مقارنة بدول المغرب العربي، وتتفوق أيضا في نفس الوقت على متوسط الشمول المالي للدول العربية، يعود هذا التذبذب الذي سجله معدل الشمول المالي في الدول خاصة بالنسبة للجزائر والمغرب وإنخفاضه بالنسبة لتونس أساسا إلى وجود خلل في الخطة الإستراتيجية المتبعة والتي تهدف إلى تعزيز الشمول المالي وبعث الثقة في المؤسسات المالية الرسمية وإمتصاص أكبر قدر من السيولة خارج القطاع المالي الرسمي.

وتشكل فئة الشباب نسبة عالية من المجتمعات المغربية، لكنها تواجه عوائق رئيسية تحول دون إستفادتهم من الخدمات المالية والبنكية، فمن المتعارف عليه أن المؤشر المعتمد لقياس نسبة الشمول المالي هو ملكية الحسابات في مؤسسات مالية رسمية نسبة من البالغين فوق سن الـ 15 عاما، و لكن تجدر الإشارة إلى أن غالبية الشباب في الدول المغربية على غرار الدول العربية لا يتمتعون بإستقلالية مالية قبل عمر الـ 25 سنة، كما أن الشباب دون سن الثامنة عشر لا يمكنهم فتح حسابات بنكية خاصة بهم وإدارتها، الأمر الذي يفسر تدني معدلات الشمول المالي في معظم الدول المغربية.

يظهر الجدول رقم (12) إرتفاع مؤشر ملكية الحسابات في الدول العربية بشكل ملحوظ عندما يحسب نسبة من البالغين فوق سن الـ 25 سنة[1]، وتبقى الجزائر في الصدارة من حيث ملكية الحسابات في المؤسسات المالية الرسمية.

الجدول رقم 13: ملكية الحسابات في المؤسسات المالية لنسبة من البالغين فوق سن 25 سنة.

	السنوات		
	2011	2014	2017
الجزائر	39,7	57	49
المغرب	41	/	32
تونس	/	30	40

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي

https://globalfindex.wordbank.org

الفرع الثاني: المؤشر الثاني: الإدخار في المؤسسات المالية الرسمية: ويقيس النسبة المئوية للبالغين من 15 سنة فما فوق الذين قاموا بالإدخار خلال سنة في المؤسسات المالية الرسمية، ونلخص نتائج مقارنة دول المغرب العربي في الجدول التالي:

الجدول رقم (14): نسبة الإدخار في المؤسسات المالية الرسمية لنسبة من البالغين فوق سنة 15 سنة.

	السنوات		
	2011	2014	2017
الجزائر	4,3	13,8	11,4
المغرب	12,2	/	6,3
تونس	05	10	18,3

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي

https://globalfindex.wordbank.org

يتضح من خلال الجدول رقم (14) أن قيمة المؤشر قد سجلت إرتفاعا ملحوظا ومتتاليا لكل من الجزائر وتونس، حيث تفوقت الجزائر على تونس خلال السنتين 2011و2014 مسجلا ما قيمته 13,8%، إلا أنه واصل الإرتفاع بالنسبة لتونس ليصل إلى 18,3% وهي قيمة محققة

[1] – إتحاد المصارف العربية، **الشمول المالي في المنطق العربية في أدنى مستوياته عالميا**، مجلة إتحاد المصارف العربية، العدد 436، مارس 2017، ص16.

خلال الفترة في حين تراجع في الجزائر إلى 11,4 ويرجع هذا التراجع في جزء كبير منه إلى توجيه الأفراد لجزء أضافي من دخولهم للإستهلاك بعد إرتفاع الأسعار والضرائب نظرا لإنخفاض أسعار البترول الذي أثر على جميع المؤشرات في الجزائر، في حين نجد أن المؤشر سجل إنخفاض في المغرب من 12,2% سنة 2011 إلى 63% سنة 2017.[1]

وبصيغة عامة يمكن القول إن إرتفاع مؤشر الإدخار الهدف الأساسي منه هو محاولة المؤسسات المالية على جذب أكبر عدد من العملاء من خلال تحسين خدماتها كميا ونوعيا خاصة في ظل ما يعرف بالتكنولوجيا البنكية.

الفرع الثالث: المؤشر الثالث: الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية: ويقيس النسبة المئوية للبالغين من 15 سنة فما فوق الذين قاموا بالإقتراض خلال سنة من المؤسسات المالية الرسمية، ونلخص نتائج مقارنة دول المغرب العربي في الجدول التالي.

الجدول رقم 15: نسبة الاقتراض في المؤسسات المالية الرسمية كنسبة من البالغين فوق 15 سنة

	السنوات		
	2011	2014	2017
الجزائر	01,5	2,2	05
المغرب	/	4,3	2,6
تونس	3,2	08	9

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي

https://globalfindex.wordbank.org

يتضح من خلال الجدول رقم (15) أن قيمة المؤشر قد سجلت إرتفاعا ملحوظا ومتتاليا لكل من الجزائر وتونس، حيث سجلت تونس أكبر قيمة للمؤشر حيث إنتقل تدريجيا من 3,2% إلى 08% إلى11,7% خلال السنوات 2011 و2014 و2017، في حين تبقى قيمته منخفضة في كل من الجزائر والمغرب، إلا أن هذه النسبة تبقى ضعيفة في كل من الجزائر والمغرب، رغم تسجيله إرتفاعا في الجزائر، حيث إنتقل من 3,2% سنة 2011 إلى 2,6% سنة 2017، مما يدل على الإقبال المحتشم للأفراد على الإقتراض من المؤسسات المالية الرسمية والذي يعود سببه أساسا إلى تعقيد الإجراءات المتبعة وتفضيل اللجوء إلى خارج هذا القطاع.

[1] –آسيا سعدان، مرجع سبق ذكره، ص 754.

وبناءا على دراسة رتبت فيها 14 دولة عربية من حيث المؤشرات الثلاث، إحتلت الجزائر المقدمة بالنسبة لتونس فيما يتعلق بكل من نسبة البالغين الذين لديهم حساب مالي في المؤسسات المالية الرسمية حيث جاءت في الترتيب رقم 05 مقارنة بتونس التي إحتلت المرتبة 08، وكذلك المرتبة06 للجزائر مقارنة بتونس التي إحتلت المرتبة 8 فيما يتعلق بمؤشر نسبة البالغين الذين قاموا بالإدخار خلال سنة في المؤسسات المالية الرسمية، في حين تفوقت تونس على الجزائر في الترتيب فيما يتعلق بمؤشر النسبة المئوية للبالغين الذين إقترضوا خلال سنة من المؤسسات المالية الرسمية حيث حلت في المرتبة 07 في حين جاءت الجزائر في المرتبة 13 وذلك سنة 2014.[1]

المطلب الثاني: تقييم الشمول المالي في دول المغرب العربي

الفرع الأول: عرض مؤشرات الشمول المالي في دول المغرب العربي

وفيما يلي مؤشرات الشمول المالي لكل من المؤسسات المالية في دول المغرب العربي.

جدول رقم 16: مؤشرات الشمول المالي في المغرب العربي 2017.

المؤشر	مؤشرات الشمول المالي في المؤسسات المالية				
الدولة	الكثافة المصرفية (عدد فروع البنوك لكل 100ألف من السكان)	نسبة البالغين فوق 15 سنة لديهم حسابات بنكية	عدد مستخدمي ماكينات الصرف الآلي لكل 100ألف من السكان	مؤشر قوة الحقوق القانونية	عمق المعلومات الإئتمانية
الجزائر	5,3	333,77	8,26	2	6
تونس	19,9	900,97	26,6	3	6
المغرب	24,6	/	26,19	2	7

المصدر: نهلة أحمد أبو العز، **تقييم أداء القطاع المالي في أفريقيا**، كلية الدراسات الإفريقية العليا، المجلد21، العدد الثاني، أفريل 2020، ص45، (بتصرف)

ويقصد بالشمول المالي مدى قدرة الأفراد والمؤسسات المالية للحصول على الخدمات المالية وإستخدامها بفعالية وبتكلفة منخفضة.[2]

[1] – جلال الدين بن رجب، **دراسة حول إحتساب مؤشر مركب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والناتج المحلي الإجمالي للدول العربية**، صندوق النقد العربي، جوان 2018، ص5.

[2] – البنك الدولي، http ://databank.worldbank.org/data/views/reworlddevlopmentindicators

أولا- الكثافة المصرفية: ويعني عدد البنوك المتاحة لخدمة 100ألف من السكان ويحسب كالتالي: (عدد فروع البنوك/عدد السكان) *100000 وكلما زادت قيمته عن 1 دل ذلك على تواجد مقبول للمصارف، وكلما إنخفض عن 1 كلما دل على أن عدد البنوك غير كافي، وبالتالي لا تصل الخدمات المصرفية غلى شرائح معنية من الأفراد، ويتضح من الجدول أن الكثافة المصرفية في تونس والمغرب تزيد بشكل ملحوظ.

ثانيا- عدد الحسابات التي يمتلكها البالغون (فوق15 سنة) بالمؤسسات المالية لكل من 1000 من السكان: ويظهر هذا المؤشر مدى الإقبال على المؤسسات المصرفية كوسيلة لتعبئة المدخرات وتوفيرها لتمويل الإستثمارات المختلفة، وكلما تزايد عدد هؤلاء المودعين والمقترضين كلما كان ذلك مؤشرا على المزيد من الوعي المصرفي، وقد تزايد عدد الحسابات للبالغين وهذا يدل على أن الفرد الواحد يمتلك أكثر من حساب بنكي.

ثالثا – عدد مستخدمي ماكينات الصرف الآلي لكل 100 ألف من السكان: وهو مؤشر يوضح مدى توفير الخدمات المالية التي تعتمد على التكنولوجيا والتقنيات الحديثة في تسهيل المعاملات المالية، وقد شهد عدد مستخدمي هذه الآلات تزايدا في دول المغرب وتونس، كما هو موضح في الجدول رقم (16).

رابعا- مؤشر قوة الحقوق القانونية وعمق المعلومات الإئتمانية: ويعني الأول مدى تطور النظام القانوني والقضائي والقوانين الحاكمة لأنشطة القطاع المصرفي، لما يفعل من قدرته على إلتزام المقترضين بالدفع وضمان حقوق المودعين وإنفاذ العقود، وتتراوح قيمته ما بين صفر إلى 12 وكلما إرتفعت قيمته كلما كان أفضل، ويتضح من الجدول رقم (16) قد تراجعت قيمة المؤشر في كل دول المغرب العربي.

أما مؤشر عمق المعلومات الإئتمانية فهو يعني بدراسة مدى دقة ووضوح وسهول الحصول على المعلومات الإئتمانية من سجلات الائتمان العامة والخاصة لمختلف الشرائح من العملاء وتتراوح قيمة هذا المؤشر ما بين 5 إلى 11 وكلما زادت القيمة دل ذلك على توافر المعلومات الإئتمانية وبالتالي سهولة إتخاذ القرار الاقتراض، كما أن عمق المعلومات ائتمانية يساعد على تجنب أو تخفيض القروض المتعثرة، وهذا يعني حاجة الدول إلى مزيد من الشفافية في توفير تلك المعلومات والحد من إرتباط الحصول عليها بالعلاقات السياسية وقوة الحقوق القانونية للمقترضين.

ونلاحظ من الجدول رقم (16) أن قيمة المؤشر منخفضة إلى حد الصفر في الجزائر وهذا ما يدل إلى مشكلة كبيرة في الجانب المتعلق بالمعلومات المالية.

الفرع الثاني- عرض مؤشرات العمق المالي في دول المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب).

ويبين الجدول (17) مؤشرات العمق المالي في دول المغرب العربي

الجدول 17: مؤشرات العمق المالي في المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب)

المؤشر	مؤشرات العمق المالي للمواصفات المالية		
الدولة	نسبة الائتمان المصرفي المقدم للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي	نسبة أول القطاع المصرفي إلى الناتج المحلي الإجمالي	نسبة أصول المؤسسات المالية غير مصرفية غلى الناتج المحلي الإجمالي
الجزائر	17,2	51,8	0,3
تونس	72,3	79,7	3,9
المغرب	64,3	86,4	/

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي

والذي يهتم هذا المؤشر بمدى مساهمة القطاع المالي والمصرفي في نمو الإقتصاد ممثلا في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، وذلك من خلال المؤشرات التالية.[1]

أولا – نسبة الائتمان المصرفي المقدم للقطاع الخاص إلى الناتج الإجمالي:

ويعكس هذا المؤشر مدى اهتمام القطاع المصرفي بتمويل القطاع الخاص تطبيقا لمعايير وأسس الإصلاح الإقتصادي، حيث نلاحظ نسبة الائتمان مرتفعة في كل من تونس والمغرب.

ثانيا- نسبة الإئتمان المصرفي إلى الناتج المحلي الإجمالي:

وهي النسبة التي تعكس حجم القطاع المصرفي في الإقتصاد محل الدراسة، حيث نلاحظ أنها مرتفعة في كل من تونس والمغرب كما هو ملاحظ في الشكل رقم (17).

ثالثا- نسبة أصول المؤسسات المالية غير المصرفية إلى الناتج المحلي الإجمالي:

[1] – نهلة أحمد أبو العز، مرجع سابق الذكر، ص46.

الفرع الثالث: مؤشرات الكفائة المالية للمؤسسات المالية: والذي يشمل المؤشرات التالية

الجدول 18: مؤشرات الكفاءة المالية في المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب) لعام 2017

المؤشر	مؤشرات الكفاءة للمؤسسات المالية			
الدولة	هامش سعر الفائدة	نسبة التكاليف التشغيلية للبنوك إلى إجمالي الدخل	نسبة العائد على الأصول المصرفية	نسبة العائد على حقوق الملكية
الجزائر	6,3	43,8	1,23	11,44
تونس	/	81,7	1,03	11,20
المغرب	/	73,5	0,96	9,84

المصدر: من إعداد الطالبتين بإعتماد على البيانات الموجودة: نهلة أحمد أبو العز، **تقييم أداء القطاع المالي في أفريقيا**، كلية الدراسات الإفريقية العليا، المجلد 21، العدد الثاني، أفريل 2020، ص50.

وهي النسبة التي تعكس حجم القطاع غير المصرفي في الإقتصاد محل الدراسة، والتي تشمل المؤشرات التالية:[1]

أولا- هامش سعر الفائدة: ويقصد به الفرق بين سعر الفائدة الذي تتقاضاه البنوك على الإقراض وسعر الفائدة على الإيداع، وكلما انخفضت الكفاءة المالية لتلك المصارف زاد هامش الفائدة فهي تعتبر الأعلى في إفريقيا خاصة في الدول منخفضة الدخل مقارنة بغيرها من الدول النامية، نتيجة تراجع أسعار الفائدة على الإيداع وارتفاع أسعار الفائدة على الإقراض، ويتضح من الجدول رقم (18) أن هامش سعر الفائدة في الجزائر هو 6,3.

ثانيا- نسبة التكاليف التشغيلية إلى إجمالي الدخل: وتشير إلى نصيب التكاليف التشغيلية من إجمالي الدخل لتلك البنوك، وكلما زادت تلك النسبة دل ذلك على تراجع مستوى الكفاءة، ومن الجدول رقم (18) نلاحظ إرتفاع نسبة التكاليف في المغرب التي تبلغ 73,5 لتصل إلى تونس 91,7 حيث سجلت الجزائر أقل تكلفة وهي 43,8.

ثالثا- نسبة العائد على الأصول: وتعني هذه النسبة مدى قدرة البنوك على إدارة أصولها واستثمارها بما يولد أرباح خلال فترة زمنية معينة، وكلما تزايدت تلك النسبة كان ذلك مؤشرا على كفاءة المصارف على التحكم في تكاليفها ورفع هامش أرباحها أو التحسين من مستوى جودة ومنفعة الأصول التي يتم الإستثمار فيها أو كليهما، ومن الجدول رقم (18) نلاحظ أن المغرب سجلت أدنى نسبة هذا ما يدل على عدم كفاءة المصارف في إدارة أصولها، في حيث نلاحظ أن

[1] – نهلة أحمد أبو العز، مرجع سبق ذكره، ص50.

تـونس والجزائـر والتـي تجلـت 1,03 و1,23 علـى التـوالي والتـي يمكـن القـول أنهمـا يحسـنون الـتحكم في التكاليف.

رابعـا– نسـبة العائـد علـى حقـوق الملكيـة: وتعتبـر هـذه النسـبة عـن مـدى كفـاءة ونجـاح البنـك فـي إسـتثمار مـوارده الذاتيـة بمـا يسـاهم فـي زيـادة ربحيـة وتعظـيم قيمـة أسـهمه فـي السـوق المـالي، الأمـر الـذي يـؤثر بشـكل إيجـابي علـى درجـة الأمـان المصـرفي لـه، كمـا تعبـر هـذه النسـبة عـن العائـد الـذي يحققـه المـلاك علـى إسـتثمار أمـوالهم بالبنـك حيـث بنـاء علـى هـذه النسـبة قـد يقـرر المـلاك الإسـتثمار فـي النشـاط أو تحويـل الأمـوال إلـى إسـتثمارات أخـرى تحقـق عائـدا مناسـبا، حيـث نلاحـظ مـن الجـدول رقـم (18) أن الجزائـر سـجلت مـا يقـدر نسـبية بـ 11,44 بينمـا المغـرب وتـونس فقـد كانـت النسـبة علـى التوالي 9,84 و10,20.

الفرع الرابع: مؤشر الإستقرار المالي للمؤسسات المالية ويشمل المؤشرات التالية

الشكل 19: مؤشرات الإستقرار المالي في المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب)

المؤشر	الإستقرار المالي للمؤسسات المالية			
الدولة	درجة التركز	مؤشـــر الإســـتقرار المصرفي	نسـبة القـروض المتعثـرة إلى إجمالي القروض	نسـبة رأس مـال البنـوك إلـى الأصـول المرخصـة بالخطر
الجزائر	78,8	22	/	12
تونس	40,8	22,3	14,5	13,8
المغرب	75,11	46,8	6,90	/

المصـدر: مـن إعـداد الطـالبتين بإعتمـاد علـى البيانـات الموجـودة: نهلـة أحمـد أبـو العـز، **تقيـيم أداء القطـاع المـالي في أفريقيا**، كلية الدراسات الإفريقية العليا، المجلد 21، العدد الثاني، أفريل 2020، ص52.

والذي يشمل المؤشرات التالية:[1]

أولا– درجـة التركـز: ويوضـح طبيعـة السـوق الـذي يحكـم عمـل الصـناعة المصـرفية، ويعبـر عنـه مـا يعـرف بمؤشـر درجـة التركيـز Concentration rate، والـذي يحسـب بإسـتخدام مقيـاس Horfondahl hirshman Index الـذي يهـتم بنصـيب أكبـر ثلاثـة بنـوك مـن إجمـالي أصـول القطـاع المصـرفي فـي الدولـة محـل الدراسـة، وتتـراوح قيمتـه مـا بـين 100% مـن حصـة السـوق (إحتكـار كامـل)، وصـفر (منافسـة كاملـة)، وبالنسـبة للقطـاع المصـرفي فـي دول المغـرب العربـي وعلـى الـرغم مـن تزايـد درجـة المنافسـة فـي هـذا القطـاع، إلا أنـه مـا زال يعـاني مـن التركـز، حيـث بلـغ في الجزائر 78,8 والمغرب 75,11 لتسجل تونس أدنى نسبة وهي 40,8.

[1] –نهلة أحمد أبو العز، مرجع سبق ذكره، ص53.

ثانيا- مؤشر Z-Score: يستخدم لقياس مدى الإستقرار المالي للبنوك التجارية وما إذا كان يواجه إعسار مالي من عدمه، وكلما زادت قيمته لعلى مستوى أعلى من الإستقرار المصرفي وتراجع المخاطر التي يتعرض لها القطاع، حيث نلاحظ من خلال الجدول رقم (19) قد زادت درجة الإستقرار القطاع المصرفي بشكل كبير في كل من : المغرب والجزائر وتونس.

ثالثا-نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض: تقاس جودة الأصول بإستخدام نسبة القروض المتعثرة قبل خصم مخصصات خسائر البنوك إلى إجمالي القروض، وتعني القروض المتعثرة تلك القروض التي فشلت البنوك في تحصيلها من المقترضين بسبب تعثرهم في السداد وعدم تقديم الضمانات الكافية للحصول عليها كمؤشر للجدارة الإئتمانية لهؤلاء المقترضين.

وتعتبر تلك النسبة مؤشرا على مدى قوة القطاع المصرفي من عدمه فكلما تزايدت يمكن أن يؤدي ذلك إلى نقص السيولة المتاحة لدى البنوك، وبالتالي ضعف قدرتها على الإقراض أو الوفاء بالتزاماتها تجاه المودعين مما يؤدي إلى إعسار أو إفلاس البنوك، ويقاس هذا المؤشر عن طريق قسمة قيمة القروض المتعثرة قبل خصم مخصصات خسائر البنوك على إجمالي القروض، ومن خلال الجدول رقم (19) نلاحظ أنه تزايدت القروض المتعثرة في تونس والتي سجلت ما نسبته 14,5 هذا ما يدل على أن البنوك تتعامل مع المقترضين دون ضمانات كافية.

ونلخص أسباب التي من خلالها تزداد القروض المتعثرة.

- **التعامل مع المقترضين مرتفعي المخاطر:** فشل البنوك في اختيار المقترضين ذو جدارة ائتمانية قادرة على سداد ديونه.

- **عدم إستقرار الإقتصاد الكلي:** قد تنتج أيضا مشكلة القروض المتعثرة لأسباب خارجة عن إدارة البنك تتمثل في دخول الإقتصاد في مراحل انكماش والتباطؤ وعدم الإستقرار.

رابعا- نسبة رأس مال البنوك إلى الأصول المرجحة بالخطر: تقاس درجة ملاءة المصارف من خلال نسبة كفاية رأس المال أي نسبة رأس المال الإجمالي (رأس المال الأساسي + رأس المال المساند أو التكميلي) إلى الأصول المرجحة بالخطر، وقد حددتها لجنة بازل 1 و2 بما يعادل أو يزيد عن 08% ، ثم تغيرت تلك النسبة وفقا لمعايير بازل 3 بما نسبة 10,5%، وقد استطاعت معظم الدول الإفريقية تحقيق تلك النسبة وإن كانت أحيانا تشير إلى تحفظ البنوك في منح الائتمان تخوفا من المخاطر المحيطة به، حيث نلاحظ من خلال الجدول رقم (19) أن المغرب سجلت ما نسبته 13,8 بينما سجلت تونس ما قيمته 12.

المطلب الثالث: الركائز الأساسية لتعزيز مستويات الشمول المالي في دول المغرب العربي

تظهر قاعدة بيانات البنك الدولي إلى أن نسبة المستبعدين ماليا في الجزائر تبلغ حوالي 63 % من مجموع السكان في العام 2017، وهذا ما يتطلب تبيني استراتيجية وطنية واضحة تعمل على تعزيز الشمول المالي من خلال التركيز على المتطلبات الأساسية في ذلك، خاصة فيما يتعلق بتدعيم البنية التحتية المالية وكذا تدعيم الثقافة المالية لمختلف شرائح المجتمع، ويمكن التفصيل في الركائز الأساسية لتعزيز مستويات الشمول في الجزائر على النحو التالية:[1]

أولا: دعم البنية التحتية المالية في الجزائر: يعتبر توفير بنية مالية قوية لتلبية متطلبات الشمول المالي في الجزائر، أحد أهم الركائز الأساسية لتحقيق بيئة ملائمة له، حيث يتعين تحديد أولويات تجهيز البنية التحتية لتعزيز النمو الاقتصادي وتسهيل وصول الأفراد إلى الخدمات المالية، حيث يتضمن تحديد هذه الأولويات بما يلي:

– توفير بيئة تشريعية مكنسة بما يدعم مبدأ الشمول المالي، من خلال اصدار وتعديل التعليمات واللوائح التي تساعد على تحسين انتشار ونفاذ الخدمات والمنتجات المالية خاصة نحو الفئات المهمة ومحدودي الدخل في الجزائر.

– تعزيز الاستثمار الجغرافي من خلال التوسيع في شبكة فروع مقدمي الخدمات المالية، وكذا الاهتمام بإنشاء فروع أو مكاتب صغيرة لمقدمي الخدمات وبالأخص التمويل المتناهي الصغر، أضف إلى ذلك ضرورة انشاء نقاط الوصول للخدمات المالية مثل: وكلاء البنوك، خدمات الهاتف البنكى، نقاط البيع الصرافات الألية ..... إلخ

– تطوير نظم الدفع والتسوية لتسهيل تنفيذ العمليات المالية وتسويتها في الوقت المناسب لضمان استمرار تقديم الخدمات المالية.

– الاستفادة من التطورات التكنولوجية من خلال العمل على تطوير وتحسين الاتصال وتبادل المعلومات من خلال التوسع في تقديم الخدمات المالية الرقمية Digital FinancialServices وكذلك عمليات الدفع عبر الهاتف المحمول بهدف تيسير الوصول إلى الخدمات المالية بتكلفة قليلة وفعالية عالية.

– وتوفير قواعد بيانات شاملة من خلال العمل علة تفعيل دور مكاتب الاستعلام الائتماني، وإنشاء قواعد بيانات شاملة تتضمن سجلات البيانات الائتمانية التاريخية للأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة، واتخاذ ما يلزم من إجراءات للتأكد من حصول مقدمي الخدمات والعملاء على المعلومات التي يحتاجونها لضمان شفافية وحماية حقوق كل منهم.

– ضرورة تبني الصيرفة الإسلامية ضمن نشاط المؤسسات المالية الرسمية في الجزائر، فقد أظهرت العديد من الدراسات أن انتشار الخدمات المصرفية الإسلامية يساهم في تحسين مستوى

[1] –رفيقة صباغ، سليمة عزري، **الشمول المالي في الدول العربية واقع وأفاق**، مجلة أبحاث إدارية، المجلد 10، العدد 2، جامعة بسكرة، 2020، ص515.

الشمول المالي، فالكثير من الأفراد وحتى المؤسسات يرفضون التعامل مع المؤسسات المالية الرسمية بسبب افتقارها للمنتجات والخدمات المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

– العمل على تطوير خدمات ومنتجات مالية ومصرفية تلبي احتياجات كافة فئات المجتمع خاصة أصحاب الدخل المحدود، وذلك من خلال تصميم منتجات وخدمات مالية تركز على تلبية احتياجاتهم ومتطلباتهم المالية.

– تعزيز التنافسية بين مقدمي الخدمات المالية والمصرفية بما يمكن المستهدفين من الاختيار بين المنتجات المتاحة بسهولة.

ثانيا: الحماية للمستهلكين:

نظرا لنمو وتطور القطاع المالي وتعقد المنتجات والخدمات المالية المقدمة للعملاء، وكذا التطور الذي شهدته الأدوات المالية الالكترونية والتوسع في تلك الخدمات، فلا بد من الاهتمام أكثر بمفهوم حماية المستهلك ماليا، بهدف زيادة الثقة في القطاع المصرفي والمالي وتعزيز مبدأ الشمول المالي وبالتالي تحقيق الاستقرار المالي، وذلك من خلال ما يلي:[1]

– التأكد من حصول العملاء على معاملة عادلة وشفافة، بالإضافة إلى حصولهم على الخدمات والمنتجات المالية بكل يسر وسهولة وتكلفة مناسبة وكذا جودة عالية.

– توفير المعلومات اللازمة والدقيقة في جميع مراحل تعامل العملاء مع مقدمي الخدمات المالية، من خلال الإفصاح للعملاء عن البيانات بشفافية، وبما يكفل إطلاعهم على المزايا والمخاطر المتعلقة بالمنتجات المالية، وكذا وضع الآليات التي من شانها إبقاء العملاء على إطلاع بكافة التحديثات والتغيرات التي تطرأ على المنتجات والخدمات بصورة منتظمة.

– إمكانية توفير الخدمات الاستشارية بناء على احتياجات العملاء ومدى تعقد الخدمات والمنتجات المالية المقدمة لهم.

– حماية بيانات العملاء المالية ووضع آليات للرقابة والحماية المناسبة لهم وتراعي حقوقهم.

– توفير آليات التعامل مع شكاوى العملاء على أن تكون مستقلة ونزيهة وخاضعة للمساءلة وفعالة وفقا لأفضل الممارسات الدولية وفي التوقيت المناسب.

– توعية وتثقيف العملاء خاصة الفئات المهمة ومقدمي الخدمات المالية بمبادئ حماية المستهلك ماليا لفهم حقوقيم ومسؤولياتهم والوفاء بالتزاماتهم.

ثالثا: تطوير منتجات وخدمات مالية تلبي احتياجات كافة فئات المجتمع: بما يساهم في تسهيل الحصول على الخدمات والمنتجات المالية والوصول إليها وتقديمها للأفراد والمنشأت والشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وبالتالي يقع على عانق مقدمي الخدمات في الجزائر مهمة تطوير المنتجات المالية أحدا في عين الاعتبار ما يلي:

[1] - رفيقة صياغ، سليمة عزري، مرجع سبق ذكره، ص516

– مراعاة احتياجات ومتطلبات العملاء المستهدفين عند تصميم الخدمات والمنتجات لهم قبل طرحها والتسويق لها بالإضافة إلى ابتكار منتجات مالية جديدة تعتمد على الادخار والتامين ووسائل الدفع وليس فقط الإقراض والتمويل.

– التشجيع على المنافسة بين مقدمي الخدمات والخدمات المالية وتوفير المزيد من الخيارات للعملاء، بما يعزز التنافسية بين المؤسسات المالية للحفاظ على الخدمات بجودة عالية، وبما يمكن العملاء من الاختيار ما بين المنتجات المالية بسهولة وبتكاليف معقولة وبشفافية.

– تخفيض الرسوم والعملاء غير المبررة والمفروضة على العملاء، وكذا الخدمات المالية غير المناسبة والتي تتم مقابل قيام العملاء يدفع العمولات.

– مراعاة ظروف العملاء لدي التعامل معهم وعدم قيام مقدمي الخدمات أو المقترضين باستغلال ظروفهم وإثقالهم بالقروض.

– العمل على ربط المناطق الريفية بشبكة الإنترنيت لتسهيل عملية وصول الخدمات المالية والمصرفية الرسمية إلى هذه الفئات من المجتمع الجزائري، وبما يمكنهم من الادخار والحصول على القروض وتجويل الأموال والحصول أيضا على خدمات التأمين، وهو ما ينعكس بدوره ايجابا على مستوى الاحتواء الاجتماعي (توفير فرص العمل)، (الإبتكار لزيادة الإنتاجية للعمال)، الكفاءة (تحسين رفاهية المستهلكين).

– زيادة الاهتمام من قبل المؤسسات المالية والمصرفية في الجرائر بتوفير الخدمات المالية الرسمية أكثر لفئة النساء اللواتي يزاولن نشاطات في المنزل، بما يضمن تطوير هذه المشاريع وزيادة الإنتاجية وبالتالي المشاركة في تمويل التنمية الاقتصادية.

– زيادة الاهتمام أكثر بتوجه الائتمان نحو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تساهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

رابعا: تعزيز الثقافة المالية لدى العملاء:

تعرف الثقافة المالية بالها الإلمام بالمفاهيم والميادين المالية الرئيسة، وبالتالي القدرة على استخدام المهارات والمعرفة والمواقف والسلوك بهدف إدارة الموارد المالية بفعالية واتخاذ القرارات المالية السليمة بما يحقق الأمن والرفاهية المالية.

تظهر قاعدة بيانات البنك الدولي إلى أن نسبة المثقفين ماليا في الجزائر تبلغ حوالي 33 % من مجموع السكان، بمعنى لهم معرفة أو ثقافة مالية وفهم للمبادي الأربعة (أسعار الفائدة الفائدة المركبة التضخم، تنويع المخاطر)، وهي أعلى من متوسط نسبة الثقافة المالية في الدول العربية والتي تقدر ب 30 % ألا أنها تبقى أقل من المتوسط العالمي، وهذا ما يحتم على الحكومة زيادة الاهتمام بموضوع التثقيف والتوعية المالية، من خلال إعداد إستراتيجية وطنية موجهة لتعزيز مستويات التعليم والتثقيف المالي في الجزائر وتطوير هذه الإستراتيجية من قبل الجهات الحكومية إلى جانب القطاع الخاص والأطراف ذات العلاقة لتعزيز الوعي والمعرفة المالية لدى المواطنين،

ذلك أن التثقيف المالي يهدف إلى إيجاد نظام مالي متكامل والوصول إلى مجتمع متلف ماليا يعمل على تعزيز مستويات الوعي لدى كافة شرائح المجتمع، مما يساعدهم على اتخاذ القرارات استثمارية سليمة ومدروسة فيما يتعلق بمعاملاتهم المالية المختلفة بأدنى درجات المخاطرة.[1]

[1] – صندوق النقد العربي، **الشمول المالي في الدول العربية الجدود السياسات والتجارب**، 2019، ص10.

خلاصة الفصل الثالث

من خلال دراستنا لهذا الفصل يمكننا إستخلاص التالي:

– أنه يوجد فروقات بين دول المغرب العربي في معدل الشمول المالي المسجل حيث حققت الجزائر أكبر معدل خلال السنوات الثلاث 2014 قدر بـ 50,5%، مقارنة بـ37% لتونس سنة 2017 و 39% للمغرب سنة 2011.

– تذبذب معدل الشمول المالي خلال السنوات الثالث لجميع الدول.

– ارتفاع معدل الشمول المالي لدى الذكور على حساب النساء خلال السنوات الثلاث لجميع الدول.

– تشكل فشة الشباب نسبة عالية من المجتمعات المغربية، ومع وجود عوائق رئيسية تحول دون إستفادتهم من الخدمات المالية والبنكية.

– وأن دول المغرب العربي في المستوى المتوسط للشمول المالي.

– أن الشمول المالي له دور كبير في تحقيق الاستقرار المالي، لا يمكن أن يكون شمول دون إستقرار والعكس صحيح.

الخاتمة العامة

في ختام هذه الدراسة، ومن خلال التطرق إلى المفاهيم النظرية للشمول المالي وعلاقته بالإستقرار المالي والإشارة إلى مستوياته ومؤشراته على المستوى العربي وبعد التعرف على واقع الشمول المالي في الدول العربية عموما ودول المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب) خصوصا.

ومن خلال دراساتنا لآليات تأثير الشمول المالي وتقييمه على الاستقرار المالي، ورصد الركائز وتعزيز الشمول في دول المغرب العربي.

نستعرض أهم النتائج المتوصل إليها، وإختبار الفرضيات على ضوئها، إلى جانب الخروج بمجموعة من التوصيات وآفاق الدراسات المستقبلية (تشكل إمتداد للدراسات الحالية أو توسيعها أو تركيز فيها).

1- النتائج:

وهي النتائج التي تخص واقع الشمول المالي في دول المغرب العربي.

تحتل دول المغرب العربي المرتبة الثانية (المتوسطة) فيما يخص إمتلاك الأفراد البالغين لحسابات في مؤسسات مالية رسمية.

- رغم التحسن الطفيف فيما يخصص الأشخاص الذين يملكون حسابات في مؤسسات مالية رسمية في المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب) إلا أنها تبقى في المستوى الضعيف فيما يخص نسبة المقترضين فيها حيث بلغت في 2017: 5%، 9%، 2,6% وهي ضعيفة خاصة بالنسبة لجزائر وتونس.
- التفاوت بين الدول العربية فيما يخص نسبة الأشخاص الذين يدفعون الفواتير بإستخدام حساب مؤسسة مالية رسمية، حيث إحتلت الإمارات المرتبة الأولى نسبة تقدر بـ 28%، تليها البحرين بـ: 22%، في حين نجد أنها متدنية في دول المغرب العربي، حيث سجلت الجزائر ما قيمته 8%، تونس 4% وكانت المغرب في ذيل الترتيب حيث سجلت أدنى نسبة فيها بقيمة1,1% وهي ضعيفة جدا
- أما فيما يخص الاستقرار المالي في دوا المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب) نجد أنها مستقرة نسبيا حيث سجلت في 2017 21,7%، 44%، 38,5% وهي نسبة قريبة من الجيد.
- تعد دول المغرب العربي من بين الدول التي قامت بوضع الركائز لتعزيز الشمول المالي والتي تشتمل أهم هذه الركائز في دعم وتطوير البنية التحتية المالية فيها.

2- إختبار الفرضيات:

من خلال عرض الدراسة المتعلقة بدور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي في الدول المغاربية (الجزائر، تونس، المغرب) توصلنا إلى ما يلي:

- أثبتت الدراسة أن الفرضية الأولى والتي تنص (الشمول المالي هو إتاحة الخدمات والمنتجات المالية لجميع قطاعات المجتمع، بأسعار منخفضة تمكن ذوي الدخل الضعيف من إستعمالها) صحيحة.

- وأثبتت أيضا الدراسة ان الفرضية الثانية (تقع دول المغرب العربي في المستوى الثاني لمؤشرات الشمول المالي أي المستوى المتوسط) صحيحة وذلك حسب تقارير البنك الدولي.
- أما فيما يخص الفرضية الثالثة والتي تنص (لا توجد تحديات تعرقل توسع الشمول المالي في دول المغرب العربي) وهي خاطئة حيث أثبتت الدراسة أن دول المغرب العربي غير قادرة على إتاحة كل الخدمات لجميع قطاعات المجتمع بالأسعار التي تتماشى مع إحتياجاتهم.
- أما الفرضية الأخيرة والتي تنص (لقد إستطاعت الجزائر تحقيق الشمول المالي من خلال الإستراتيجيات التي وضعتها) فهي خاطئة لأن الجهات الرقابية والحكومية لا زالت غير متمكنة من تطبيق إستراتيجية بالشكل المطلوب دوليا.

3- توصيات الدراسة: من أهم التوصيات التي تم الخروج بها

- ضرورة توفير بيئة قانونية وتشريعية تدعم نشر وتعزيز الشمول المالي في دول المغرب العربي.
- الإستفادة من التجارب الدولية الناجحة في مجال تعزيز ونشر الشمول المالي، والعمل على تطوير الخدمات المالية بما يتوافق مع حاجة المجتمع وقدراته المالية.
- القيام بإجراء ملتقيات علمية وأيام دراسية حول الشمول المالي من أجل زيادة الوعي لدى جمهور بالخدمات المالية المتطورة.
- إبتكار منتجات وخدمات مالية قادرة على محكات الاحتياجات العلية للعملاء الحاليين والمستهدفين والخروج من نطاق التقليد، وتقليص الفجوة بين الرجال والنساء في إستخدام الخدمات والمنتجات المالية.

4- آفاق الدراسة:

إنطلاقا من نتائج الدراسة وتوصياتها وكأفاق لدراسة مستقبلية نقترح:

- دراسة واقع التثقيف المالي في الدول العربية كوسيليه لتعزيز الشمول المالي فيها.

- دراسة العلاقة بين التكنولوجيا المالية وزيادة مستويات الشمول المالي في الدول العربية.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

الأطروحات والمذكرات:

1- اسماء يحياوي، "**دور البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار المالي**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وبنوك، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014-2015.

2- أمنة خلج، عمر عمر، **دور الابتكار المالي في تعزيز الشمول المالي**، ورقة بحث مقدمة ضمن فعاليات الملتقى العملي الوطني حول صناعة التكنولوجيا المالية ودور صافي تعزيز الشمول المالي بالدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، المنعقد يوم 26سبتمبر 2019.

3- حنين محمد بدر عجوز، **دور الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء**، دراسة حالة البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة، رسالة ماجستير، تخصص إدارة أعمال، جامعة إسلامية فلسطين 2017.

4- زينب بومالة، **دور صناديق الثروة السيادية في تحقيق الاستقرار المالي للدول النامية حالة الجزائر وجمهورية الشيلي (دراسة تحليلية تقييمية للفترة 2000-2017)**، مذكرة ماستر، جامعة حمة لخضر، الوادي،2018/2017.

5- سيف الإسلام خميس عبد الخالق قفيشة، **واقع الشمول المالي في المصارف الإسلامية في فلسطين**، رسالة ماجيستر تخصص إدارة أعمال، جامعة الخليل، فلسطين.

6- شويطر جميلة، **أثر استقرار النظام المالي على الوساطة المالية في الجزائر خلال الفترة (1990-2016) دراسة** قياسية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، فرع علوم اقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر،2016-2017.

7- عمر قاضي، **تعزيز الشمول المالي في الجزائر آلية لدعم التنمية المستدامة**، واقع الشمول المالي في البنوك الإسلامية الجزائرية، دراسة حالة فرع بنك البركة البليدة، جامعة الجلالي بونعامة – خميس مليانة، مخبر الصناعة التطوير التنظيم للمؤسسات والإبداع، بدون سنة.

8- ياسين بن الضب، **أثر الشمول المالي على اداء البنوك التجارية الجزائرية**، مذكرة ماستر اكاديمي، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير قسم العلوم المالية والمحاسبة، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، الجزائر،2019.

قائمة المجلات والملتقيات:

1- أحمد محمود محمد النقيرة، **دور الشمول المالي في تعزيز مستوى ثقة العملاء في الخدمات المصرفية: دراسة تطبيقة على العملاء بمنطقة وسط الدلتا**، المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة، تاريخ قبول النشر:2019/04/16.

2- احمد نوري حسين، نغم حسين نعمة، **مؤشرات قياس الشمول المالي في العراق**، مداخلة ضمن المؤتمر العلمي المتخصص الرابع للكلية النقدية بغداد، المجلد الثاني، رقم الإيداع 642.

3- آسيا سعدان، **واقع الشمول المالي في المغرب العربي دراسة مقارنة: الجزائر، تونس والمغرب**، مجلة دراسات وابحاث، مجلد 10 عدد 03 سبتمبر 2018.

4- ايمن بوزانة، **واقع الشمول المالي على تعزيز الاستقرار المالي للنظم المالية العربية**، جامعة عنابة (الجزائر)، المجلد 12، العدد 01، 2021.

5- بشار أحمد العراقي، **الشمول المالي وأثره في تعزيز الإستقرار المالي في البلدان العربية**، مجلة جامعة جيهان-أبريل العلمية، إصدار خاص-العدد2، الجزء6، أفريل 2018.

6- بوطلاعة محمد، ساعد بخوش حسينة، بوقرة كريمة، **واقع الشمول المالي وتحدياته-الأردن والجزائر نموذجا**، مجلة إقتصاد المال والأعمال، المجلد04/ العدد2، جوان 2020.

7- حدة بوتبينة، **أبعاد الشمول المالي ودورها في تحقيق الميزة التنافسية -بحث استطلاعي لآراء معنية من عملاء المصارف التجارية الجزائرية**، مجلة دراسات محاسبة ومالية، 2018، بغداد، العراق.

8- حمدي معمر، **تعزيز الشمول المالي لمدخل استراتيجي لدعم الاستقرار المالي في العالم العربي**: مجلة التكامل الإقتصادي، المجلد 7 العدد4، ديسمبر 2019.

9- شافية شاوي، **الشمول المالي في الجزائر، الواقع، المعيقات والحلول**، مجلة الاقتصاد الإسلامي، الجزائر العدد97، شهر جوان2020.

10- رشا عودة لفته، **آليات وسياسات مقترحة لتوسيع قاعدة انتشار الشمول المالي وصولا للخدمة المالية في العراق**، مجلة كلية مدينة العلم الجامعة، المجلد 11، العدد 1، السنة 2019.

11- رشا عوني عبد الله احش، **دور الشمول المالي في أزمة فيروس كورونا في الإقتصاد المصري و أثر أزمة كورونا على الإقتصاد القومي**، المؤتمر العلمي الخامس لكلية التجارة، 5أفريل 2021.

12- رفيقة صباغ، سليمة عزري، **الشمول المالي في الدول العربية واقع وأفاق**، مجلة أبحاث إدارية، المجلد 10، العدد 2، جامعة بسكرة، 2020.

13- نهلة أحمد أبو العز، **تقييم أداء القطاع المالي في أفريقيا**، كلية الدراسات الإفريقية العليا، المجلد21، العدد02، أفريل 2020.

14- صورية شنبي، **أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة المجلد 3 العدد 2 (2018).

15- عقون عبد الله، **الشمول المالي وسبل تعزيزه في اقتصاديات الدول**، الملتقى الوطني الأول حول تعزيز الشمول المالي في الجزائر لدعم التنمية المستدامة، المركز الجامعي لخميس مليانة، 27و28 نوفمبر 2018.

16- فضيل البشير ضيف، **واقع وتحديات الشمول المالي في الجزائر**، مجلة ادارة الاعمال والدراسات الاقتصادية مجلد (06)، عدد (01) 2020.

17- مشتاق محمد السيعاوي وآخرون، **الاستقرار المالي في ظل النظام المالي والمصرفي الاسلامي (دراسة تحليلية لعينة من المصارف الاسلامية في ضوء المؤشرات العالمية للازمة المالية)**، مجلة كركوك للعلوم الادارية والاقتصادية، مجلد 2، العدد 2، كلية العلوم الادارية والاقتصادية، جامعة كركوك، العراق، 2012.

قائمة التقارير:

1- إبراهيم زكريا الشربيني، **محددات وآثار الإستقرار المالي وكيفية قياسه**.

2- إتحاد المصارف العربية، **الشمول المالي في المنطق العربية في أدنى مستوياته عالميا**، مجلة إتحاد المصارف العربية، 3- العدد 436، مارس 2017.

4- أحمد شفيق الشاذلي، **الإطار العام للاستقرار المالي ودور البنوك المركزية في تحققه**، صندوق النقد العربي 2014.

5- جلال الدين بن رجب، **دراسة حول إحتساب مؤشر مركب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والناتج المحلي الإجمالي للدول العربية**، صندوق النقد العربي، جوان 2018.

6- سمير عبد الله وآخرون، **الشمول المالي في فلسطين**، معهد أبحاث السياسات الإقتصادية الفلسطيني، السنة 2016.

7- صندوق النقد العربي، (نفاذية الخدمات المالية 2012).

8- صندوق النقد العربي، **الشمول المالي في الدول العربية الجدود السياسات والتجارب**، 2019.

9- صندوق النقد العربي، **متطلبات تبني إستراتيجية وطنية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية**، 2015.

10- عادل عبد العزيز السن، **دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي**، جامعة الدول العربية، سنة2015.

11- عبد الرحمان عبد الله الحميدي، **العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي**، كتاب صندوق النقد العربي 2015.

12- هبة الباز، **الشمول المالي كمدخل للتعامل مع تداعيات أزمة فيروس كورونا**، سلسلة أوراق السياسات حول التداعيات المحتملة لأزمة كورونا على الإقتصاد المصري،الإصدار رقم(18)، معهد التخطيط القومي، يونيو2020.

قائمة الجرائد:

جريدة العرب الاقتصادية، السبت 24مارس 2012.

قائمة المواقع:

1- البنك الدولي https://globalfindex.wordbank.org

2- البنك الدولي http://databank.worldbank.org/data/views/reworlddevlopmentindicators/

3- البنك المركزي المصري، كتاب دوري بتاريخ 20مارس2020 إلحاق للتعليمات الصادرة بشأن التدابير الإحترازية لمواجهة آثار فيروس كورونا على الموقع. Https://www.cbe.org.eg/ar/pages/Highlighitspagestaspx

4- المبادئ الإرشادية الصادرة عن صندوق النقد العربي في إطار أعمال مجموعة التقنيات المالية الحديثة https://www.amf.org.ar/sites/default/files/digital%20ID%20AND%20EKYC-Dec-2019.pdf

المراجع باللغة الأجنبية:

1- Role of financial inclusion in addressing the impact of Covid-19,2021, Responsible finance forum, originally posted on Triodos investment management's Web site

2- « HOW the agent-based banking model might facilitate inclusion and sustainablity via econoic circularity ? » ABanyladesh perspective by mohamed jalolVddin, Independent researcher and Analyst, chittagong Researche Groupe,Bagladsh, European jaurnal of Social Impact and Circular Economy,1(2),76-94, october 2020 https://doi.org/10.13135/2704-9906/4945